إقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

أثر إنشاء المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع على تطور الودائع
دراسة ميدانية على البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

DECLARATION

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification

Student's name: اسم الطالب: ياسر باسل محمد حمد

Signature التوقيع:

Date: التاريخ: 2015-5-9

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية-غزة

عمادة الدراسات العليا

كليـــــة التجـــــارة

قسم إدارة الأعمـــال

أثر إنشاء المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع على تطور الودائع

دراسة ميدانية على البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين

The Impact of the Establishment of the Palestinian Deposit Insurance Corporation on the Development of Deposits

An Empirical Study on Islamic Banks Operating in Palestine

إعداد الطالب:

ياســر باسـل محمد حمد

إشراف:

الدكتور/ ياسر عبد طه الشرفا

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال

2015 – 1436هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية – غزة
The Islamic University - Gaza

مكتب نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا هاتف داخلي 1150

ج س غ/35/
الرقم..... Ref

التاريخ2015/04/19..... Date

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة شئون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ **ياسر باسل محمد حمد** لنيل درجة الماجستير في **كلية *التجارة*/ قسم إدارة الأعمال** وموضوعها:

أثر إنشاء المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع على تطور الودائع
دراسة ميدانية على البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين

The Impact of the Establishment of the Palestinian Deposit Insurance Corporation on the Development of Deposits
An Empirical Study on Islamic Banks Operating in Palestine

وبعد المناقشة التي تمت اليوم الأحد 30 جمادى الآخر 1436 هـ، الموافق 2015/04/19م الساعة العاشرة والنصف صباحاً، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

د. ياسر عبد الشرفا	مشرفاً ورئيساً
د. وائل حمدي الداية	مناقشاً داخلياً
أ.د. علي عبدالله شاهين	مناقشاً داخلياً

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في **كلية *التجارة*/ قسم إدارة الأعمال**.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق ،،،

مساعد نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا

أ.د. فؤاد علي العاجز

P.O. Box 108, Rimal, Gaza, Palestine fax: +970 (8) 286 0800 فاكس Tel: +970 (8) 286 0700 هاتف ص.ب. 108 الرمال، غزة، فلسطين
public@iugaza.edu.ps www.iugaza.edu.ps

القرآن الكريم

قال تعالى في محكم كتابه العزيز:

{ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ}

صدق الله العظيم

سورة التوبة – الآية 105

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر إنشاء المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع على تطور الودائع في البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين، من حيث استعراض نظم ضمان الودائع وأهميتها ومبررات إنشاءها ومناقشة مدى ملاءمتها للبنوك الإسلامية، وكذلك التعرف على مدى فاعلية السياسات الرقابية والإشرافية للمؤسسة، وكذلك التعرف على مدى التزام البنوك الإسلامية بالقانون الخاص بالمؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في دراسة وتحليل الجوانب المختلفة لانشاء المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع وأثرها على تطور الودائع في البنوك الإسلامية، كما استخدمت الدراسة الاستبيان كأداة للبحث العلمي من خلال الإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها، وتم استخدام أسلوب الحصر الشامل حيث تم توزيع الاستبانة على كافة أفراد مجتمع الدراسة الأصلي البالغ عددهم 54 مفردة، والذي يتكون من العاملين في أقسام الودائع في البنوك الإسلامية، وتم استرداد 47 استبانة بنسبة 87% من إجمالي عدد الاستبانات الموزعة (54 استبانة).

وقد أظهرت الدراسة وجود تأثير إيجابي لإنشاء المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع يتمثل في تقليل درجة المخاطر التي تتعرض لها البنوك الإسلامية، وكذلك على زيادة إقبال المودعين في البنوك الإسلامية، وأيضاً زيادة درجة الثقة لدى جمهور المودعين في البنوك الإسلامية، بالإضافة الى الأثر الإيجابي على قوة المركز المالي للبنوك الإسلامية، حيث انعكست كل هذه التأثيرات الإيجابية إلى زيادة تطور حجم الودائع في البنوك الاسلامية

وأوصت الدراسة البنوك الإسلامية بضرورة زيادة الاهتمام بنشر الوعي المصرفي وطمأنة المودعين لديها أن ودائعهم تخضع لنظام تأمين يراعي أحكام الشريعة الإسلامية، كما أوصت مؤسسة ضمان الودائع الفلسطينية بضرورة زيادة حملات الوعي المصرفي للجمهور وخصوصاً الوعي بأهمية دور المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع في حماية المودعين، لتشجيعهم على الإيداع، وأيضاً شرح القانون الخاص بمؤسسة ضمان الودائع للعاملين في البنوك الإسلامية.

Abstract

The study aimed to identify the impact of the establishment of the Palestinian Deposit Insurance Corporation on the development of deposits in Islamic banks operating in Palestine; in terms of the review of the deposit insurance systems, their significance, justification for its establishment, and the discussion on their suitability for Islamic banks, as well to identify the extent of both the effectiveness of regulatory and supervisory policies of the corporation and the Islamic banks' compliance with the law of the Palestinian Deposit Insurance Corporation.

The study relied on descriptive analytical method in studying and analyzing the various aspects of the establishment of the Palestinian Deposit Insurance Corporation and its impact on the evolution of deposits in Islamic banks. The study used a questionnaire as a scientific research tool by answering the questions of the study and testing the hypotheses. The complete enumeration method was also used since the questionnaire was distributed to all members of the original sample of the study's 54 single; the original sample consists of the employees in the departments of deposits in the Islamic banks. 47 questionnaires were recovered instituting 87% from the total number of the distributed questionnaires (54 questionnaires).

The study showed a positive effect for the establishment of the Palestinian Deposit Insurance Corporation which is to reduce the risks that the Islamic banks are always exposed to, to increase the demand of the depositors in the Islamic banks, to increase the degree of trust among the depositors in the Islamic banks. In addition to the positive impact on the strength of the financial position of the Islamic banks; all of these positive effects are reflected in the growth of the deposits amount in the Islamic banks.

The study recommended the Islamic banks of the necessity to increase their concern to raise banking awareness and to reassure depositors that their deposits are subjected to a system of insurance that takes into account the provisions of the Islamic law. The study also recommended the Palestinian Deposit Insurance Corporation of the need to increase banking awareness campaigns and especially to increase the awareness of the importance of the role of the Palestinian Deposit Insurance Corporation in protecting depositors, in order to encourage them to deposit, and to explain the law of the Palestinian Deposit Insurance Corporation to the employees in the Islamic banks.

الإهداء

إلى والدي ووالدتي أطال الله في عمرهما ومتعهما بالصحة والعافية .....

إلى زوجتي الغالية التي طالما ساندتني وتحملت أن تراني وأنا منشغلاً من خلف المكتب....

وإلى أصدقائي الأعزاء الذين وقفوا الى جانبي في أحلك الظروف.....

وإلى كل من علمني حرفاً واستفدت منهم في حياتي العملية.....

وإلى أرواح الشهداء الأكرم منا جميعاً.....

وأخص بالذكر أخي وصديقي الشهيد عبدالله عدوان.....

إليهم مني جميعاً..... حباً وتقديراً ووفاءً.....

شكر وتقدير

الحمدلله الذي علم بالقلم علم الانسان مالم يعلم والصلاة والسلام على المبعوث رحمةً للعالمين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ومن تبعه إلى يوم الدين أما بعد:

فإنني أشـــكر الله العلي القدير أولاً وأخيراً على توفيقه لي باتمام هذه الرســـالة، فهو عز وجل أحق بالشكر والثناء وأولى بهما، وانطلاقاً من قوله صلى الله عليه وسلم "لايشكر الله من لايشكر الناس" فإنني أتوجه بالشكر والتقدير لاستاذي الفاضل الدكتور/ ياسر عبد طه الشرفا الذي أشرف على هذه الرسالة، حيث بفضل الله تعالى ثم فضل جهده المتواصل وتوجيهاته السديدة ورحابة صدره أثناء البحث فله مني خالص الوفاء وخالص التقدير.

كما أتقدم بخالص شكري لأستاذيَ الكريمين الأستاذ الدكتور علي شاهين والدكتور وائل الدايه على تفضلهما بقبول مناقشة هذه الرسالة حتى تزدان بآرائهما السديدة وأفكارهما النيرة.

وأخيراً لايسعني إلا أن أشكر كل من ساعدني وأعانني على هذا الأمر، وجزاهم الله جميعاً كل خير ووفقهم وسدد خطاهم.

فهرس المحتويات

القرآن الكريم I
ملخص الدراسة II
Abstract III
الإهداء IV
شكر وتقدير V
فهرس المحتويات VI
قائمة الجداول X
قائمة الرسومات التوضيحية XI
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة 1
1. مقدمة: 2
2. مشكلة الدراسة: 3
3. متغيرات الدراسة: 4
1.3 المتغير التابع: 4
2.3 المتغيرات المستقلة: 4
4. أهداف الدراسة: 5
5. فرضيات الدراسة: 5
6. أهمية الدراسة: 6
7. أهم المصطلحات والاختصارات: 7
8. الدراسات السابقة: 7
8. التعقيب على الدراسات السابقة: 15
الفصل الثاني: نظم ضمان الودائع 16
المبحث الأول: مفهوم الودائع في البنوك الإسلامية والعوامل المؤثرة فيها 17
1. تمهيد: 17
2. تعريف الودائع: 17
3. أنواع الودائع: 19
1.3 الودائع حسب الملكية: 19
2.3 الودائع حسب المصدر: 19
3.3 الودائع حسب الأمد: Deposits According to Term 19
4.3 ودائع الاستثمار بالوكالة: 22
5.3 الودائع الادخارية (التوفير): 22
6.3 ودائع بشرط الاخطار المسبق: 22

7.3 الودائع لأجل: 23
8.3 شهادات الادخار: 23
9.3 الودائع المجمدة: 23
10.3 الودائع حسب الحركة: Deposits According to Movement 23
4. العوامل المؤثرة في عدم استقرار الودائع:Factor Effective the Deposits Non-Stability 24
1.4 المنافسة بين المصارف للحصول على الودائع:..... 24
2.4 التقلبات الموسمية:Seasonal Unstability 25
3.4 التقلبات الدورية أو التقلبات الاقتصادية: Economical Cycle or Periodical Changes 25
4.4 التقلبات طويلة الأمد: Long – Term Unstabilities 25
5.4 نشاطات الحكومة في المنطقة: Government Activities Regional 26
5. العوامل المؤثرة في جذب الودائع المصرفية:..... 26
1.5 العوامل المؤثرة في جذب الودائع على مستوى الجهاز المصرفي: 26
2.5 العوامل المؤثرة في جذب الودائع على المستوى القومي: 28
المبحث الثاني: أنظمة التأمين على الودائع.....31
1. تمهيد: 31
2. تاريخ فكرة ضمان الودائع:..... 32
3. أهداف أنظمة ضمان الودائع:..... 34
4. الجمعية الدولية لضامني الودائع:..... 38
1.4 حدود مساهمة المصارف في ضمان الودائع: 40
5. العضوية في نظام التأمين على الودائع 40
المبحث الثالث: المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع...الحيثيات والأهداف 41
1. تمهيد: 41
2. المبررات والأهداف: 42
1.2 أبرز الأهداف من وراء إنشاء مؤسسة لضمان الودائع: 42
3. حدود الضمان والتغطية:..... 43
4. الودائع غير المشمولة بالضمان:..... 44
5. أهمية مؤسسة ضمان الودائع للمواطن الفلسطيني:..... 44
7. سلبيات أنظمة ضمان الودائع: 49
1.7 المخاطر المعنوية..... 49
2.7 أثر ضمان الودائع على كفاءة توزيع الأصول المالية: 50
3.7 المشاكل المرتبطة بالعضوية:..... 50
4.7 تغيير مسؤوليات سلطة الرقابة على المصارف:..... 50

5.7 مشاكل الوكالة: 51
الفصل الثالث: الودائع في الجهاز المصرفي الفلسطيني 52
المبحث الأول: التدابير المتبعة لحماية الودائع في البنوك الإسلامية 53
1. تمهيد: 53
2. التدابير المتبعة لحماية الودائع لدى المصارف الإسلامية: 54
1.2 الاحتياطي النقدي القانوني: 54
2.2 الرصيد الاحتياطي: 54
3.2 نسبة السيولة الداخلية: 55
4.2 نسب التمويل والتسهيلات: 55
5.2 الاحتفاظ بالأصول السائلة وتحديد مكوناتها: 55
6.2 احتياطي الديون الهالكة: 56
7.2 معايير كفاية رأس المال: 56
8.2 قيود التمويل: 57
المبحث الثاني: المخاطر التي تتعرض لها المصارف الإسلامية وطرق مواجهتها 58
1. المخاطر التي تتعرض لها المصارف الإسلامية: 58
1.1 مخاطر الصيغ 58
2.1 مخاطر التشغيل: 59
3.1 مخاطر السيولة: 59
4.1 مخاطر الثقة: 60
5.1 المخاطر القانونية: 60
2. طبيعة الضمانات الملائمة لاستثمارات البنوك الإسلامية: 60
1.2 الكفاءة الأخلاقية والعملية للعميل: 60
2.2 دراسة واختبار العملية الملائمة بكفاءة: 60
3.2 الضمان العيني والشخصي: 61
4.2 الضمانات الفنية: 61
المبحث الثالث: ضمان الودائع في المصارف الإسلامية 62
1. تحليل ماهية أنظمة ضمان الودائع في المصارف الإسلامية: 62
1.1 ضمان الودائع في الحسابات الجارية: 62
2.1 ضمان الودائع في حسابات الاستثمار (توفير بإشعار أو لأجل): 62
3.1 ضمان الودائع في حسابات الودائع الاستثمارية المقيدة وصناديق الاستثمار الخاصة: 63
2. الإجراءات الخاصة لضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية: 63
1.2 تأثير خصائص الودائع على تحقيق هدف الحماية: 64

3. طبيعة الضمانات الملائمة لاستثمارات المصارف الإسلامية: 64
المبحث الرابع: تطور حركة الودائع في الجهاز المصرفي الفلسطيني..... 67
1. تمهيد: 67
2. نبذة مختصرة عن البنوك الإسلامية في فلسطين: 75
1.2 البنك الإسلامي الفلسطيني: 76
2.2 البنك الإسلامي العربي: 76
الفصل الرابع: منهجية الدراسة واختبار الفرضيات 78
المبحث الأول: منهجية الدراسة 79
1. تمهيد: 79
2. منهـج الدراســة: 79
3. مجتمع الدراسة: 79
4. عينة الدراســة: 80
5. أدوات الدراسة: 84
6. تصحيح الاستبانة: 85
7. الصدق والثبات لأداة الدراسة: 86
1.7 صدق المحتوى: 86
2.7 صدق الاتساق الداخلي: Internal Validity 86
8. ثبات الاستبانة: Reliability..... 93
9. المعالجات الإحصائية: 95
المبحث الثاني: نتائج تحليل فقرات الاستبانة وفرضيات الدراسة وتفسيرها 96
الفصل الخامس: النتائج والتوصيات 127
1. نتائج الدراسة: 128
2. توصيات الدراسة: 130
3. دراسات مستقبلية: 131
المراجع 132
الملاحق .....

قائمة الجداول

جدول 1 : فيما يلي مقارنة بين أنظمة ضمان الودائع في العالم العربي: 46
جدول 2: ودائع العملاء(الودائع غير المصرفية)، 2009 – 2013 (مليون دولار) 71
جدول 3: ودائع العملاء حسب النوع في الضفة الغربية وقطاع غزة، 2012 Q1 –2014 Q3 (مليون دولار) 72
جدول 4: توزيع ودائع العملاء حسب المنطقة الجغرافية، 2012 Q1 –2014 Q3 (مليون دولار) 73
جدول 5: يوضح أعداد العاملين في البنوك الإسلامية في قطاع غزة 80
جدول 6: يوضح توزيع أفراد العينة حسب جهة العمل 80
جدول 7: يوضح توزيع أفراد العينة حسب المسمى الاداري 81
جدول 8: يوضح توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي 81
جدول 9: يوضح توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي 82
جدول 10: يوضح توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة 82
جدول 11: يوضح توزيع أفراد العينة حسب العمر 83
جدول 12: يوضح توزيع أفراد العينة حسب الجنس 84
جدول 13: يوضح محاور الاستبانة وعدد الفقرات 85
جدول 14: يوضح معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة 87
جدول 15: يوضح معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة 88
جدول 16: يوضح معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة 90
جدول 17: يوضح معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة 91
جدول 18: يوضح معامل الارتباط بين كل ابعاد الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة 93
جدول 19: يوضح نتائج معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة 94
جدول 20: معاملات الثبات بطريقة التجزئة النصفية للاستبانة 94
جدول 21: يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب 96
جدول 22: يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب 99
جدول 23: يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب 102
جدول 24: يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب 106
جدول 25: يوضح العدد وقيمة اختبار "معامل الارتباط" ومستوى الدلالة 109
جدول 26: يوضح العدد وقيمة اختبار "معامل الارتباط" ومستوى الدلالة 111
جدول 27: يوضح العدد وقيمة اختبار "معامل الارتباط" ومستوى الدلالة 114
جدول 28: يوضح العدد وقيمة اختبار "معامل الارتباط" ومستوى الدلالة 116

جدول 29: يوضح العدد والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة اختبار "ت" وقيمة الدلالة ومستوى الدلالة 118
جدول 30: يوضح مجموع المربعات ودرجة الحرية ومتوسط المربعات وقيمة اختبار "ف" وقيمة الدلالة ومستوى الدلالة 119
جدول 31: يوضح مجموع المربعات ودرجة الحرية ومتوسط المربعات وقيمة اختبار "ف" وقيمة الدلالة ومستوى الدلالة 120
جدول 32: يوضح مجموع المربعات ودرجة الحرية ومتوسط المربعات وقيمة اختبار "ف" وقيمة الدلالة ومستوى الدلالة 121
جدول 33: يوضح مجموع المربعات ودرجة الحرية ومتوسط المربعات وقيمة اختبار "ف" وقيمة الدلالة ومستوى الدلالة 123
جدول 34: يوضح مجموع المربعات ودرجة الحرية ومتوسط المربعات وقيمة اختبار "ف" وقيمة الدلالة ومستوى الدلالة 124
جدول 35: يوضح العدد والمتوسط الحسابي ولانحراف المعياري وقيمة اختبار "ت" وقيمة الدلالة ومستوى الدلالة 125

قائمة الرسومات التوضيحية

رسم توضيحي 1: إجمالي الودائع وودائع العملاء، 2009 – 2013 68
رسم توضيحي 2: توزيع ودائع العملاء حسب القطاع والمنطقة،2009–2013 68
رسم توضيحي 3: توزيع ودائع العملاء حسب النوع والعملة،2009–2013..... 69
رسم توضيحي 4: هيكل الودائع المصرفية وغير المصرفية ،2013..... 70
رسم توضيحي 5: ودائع العملاء حسب النوع في الضفة الغربية وقطاع غزة، Q1 2011 –Q3 2014..... 72
رسم توضيحي 6: ودائع العملاء في الضفة الغربية، Q1 2011 –Q3 2014 74
رسم توضيحي 7: ودائع العملاء في قطاع غزة ، . Q1 2011 –Q3 2014 74

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

1. مقدمة:

لقد أصبحت مسألة ضمان أو حماية الودائع المصرفية من القضايا المعاصرة والمهمة في استقرار النظم المصرفية والمالية، ونجد من مظاهر حماية الودائع، الرقابة المصرفية التي تلعب دوراً مهماً في حماية أموال المودعين وخاصة أساليب الرقابة المشددة من طرف سلطة النقدالفلسطينية ولكنها لم تمنع حدوث الأزمات المالية التي تمس البنوك عامة والبنوك الإسلامية خاصة التي تسعى إلى توفير نظم لحماية أموال مودعيها بحيث تتلاءم مع طبيعة عملها.

تهدف معظم أنظمة التأمين على الودائع إلى تحقيق هدفين، أولهما: حماية أموال المودعين وتجنب حدوث ذعر مالي بينهم، وثانيهما: تفادي تعرضها للفشل أو الاعسار المالي، وبالتالي الحفاظ على سلامة واستقرار الجهاز المصرفي (الغندور،1992).

أصبح التأمين على الودائع الإسلامية أكثر أهمية في الآونة الأخيرة نتيجة لتطور التمويل الإسلامي، الذي نمى بسرعة ليس فقط في العالم الإسلامي بل أيضا في جميع أنحاء العالم الغربي. اليوم، المشهد المالي الإسلامي قد تحول بشكل كبير وأصبح أكثر ديناميكية وتنافسية. ويدعم هذه الصناعة عن طريق أكثر من 300 مؤسسة مالية إسلامية في أكثر من 75 بلدا، ويتوقع أن ترتفع إلى 2 تريليون دولار على الصعيد العالمي بحلول عام 2015 (IDIS،2014).

بالإضافة إلى ذلك، فإن الكثير قد بدأ إيلاء الاهتمام على التمويل الإسلامي كبديل حتمي، في أعقاب الأزمة المالية العالمية التي شهدت انهيار العديد من المؤسسات المالية التقليدية العملاقة. النظام المالي الإسلامي، الذي يقدم المزيد من الانضباط في الاقتصاد ويربط التوسع الائتماني في نمو الاقتصاد الحقيقي، قادر على التقليل من شدة وتواتر الأزمات المالية.

وفي عام 2013 أصدر رئيس السلطة الفلسطينية قرارا بقانون رقم 7 لعام 2013، نشر في الجريدة الرسمية يقضي بإنشاء المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع Palestinian Deposit Insurance Corporation "Pdic" كما صدر قرار لاحق بتشكيل مجلس إدارة له برئاسة محافظ سلطة النقد وعضوية بعض المؤسسات ذات الاختصاص وممثلين عن القطاع الخاص والأكاديميين. وقد انضمت فلسطين رسميا إلى الجمعية الدولية لضامني الودائع International Association of Deposit Insurance "IAD" في شهر تشرين الثاني من العام الماضي 2013 وبذلك تكون الدولة رقم 72 المنضوية تحت لواء الجمعية.

وكانت أهم الأهداف من انشاء المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع ما يلي:

- حماية صغار المودعين الذين يشكلون الأغلبية.
- تعزيز وتثبيت الاستقرار المالي والمصرفي.
- تشجيع وتحفيز الممارسات والأداء المصرفي الصحيح لدى المصارف.

أما عن نظام التعويض في المؤسسة فقد أشار القرار بالقانون الذي صدر في عام 2013 على التعويض الفوري للمودعين خلال شهر واحد من اعلان سلطة النقد عن توقف (إفلاس) البنك عن الدفع بسقف 10000 (عشرة الآف) دولار، وهذا يشكل تقريبا 93% من مجموع عدد المودعين.

2. مشكلة الدراسة:

إن حدوث الأزمات المالية العالمية وتكراراها على مر السنين وتعرض البنوك للافلاس وكذلك المودعين في هذه البنوك أيضا دون أدنى تعويض لهم كان ذلك سببا مهما في دفع البنوك المركزية حول العالم بالتفكير ملياً بانشاء أنظمة لضمان الودائع في البنوك وذلك لحماية حقوق المودعين، وكذلك لزيادة درجة الاستقرار في جهازها المصرفي.

ومن المعلوم أن الجهاز المصرفي الفلسطيني كان قد بدأ في مزاولة أعماله واستمر في العمل في ظل ظروف غير مستقرة، والبنوك الإسلامية العاملة في فلسطين ليست ببعيدة عن هذا الواقع، إلا أنها ما زالت تعمل وفي حالة توسع وازدياد في عدد الأفرع والمكاتب، حيث يعمل في الأراضي الفلسطينية بنكين إسلاميين وهما: البنك الإسلامي الفلسطيني ويتكون من 21 مكتب وفرع موزعة على محافظات الوطن، والبنك الآخر هو البنك العربي الإسلامي ويتكون من أحد عشر فرعاً ومكتباً وبلغت الودائع في البنك الإسلامي الفلسطيني 421 مليون دولار أمريكي حتى نهاية عام 2013، وبلغت في البنك الإسلامي العربي372 مليون دولار أمريكي حتى نهاية عام 2013 **(تقارير البنكين السنوية لعام 2013)**.

وعلى الرغم من ذلك فإن حجم الودائع في البنوك الإسلامية لايتجاوز مانسبته 10% من إجمالي الودائع في القطاع المصرفي الفلسطيني، وينظر القائمون على هذه البنوك بنوع من التفاؤل وزيادة حجم الودائع لديهم بعد إنشاء المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع.

وبناء على ما تقدم تأتي هذه الدراسة لمحاولة الوقوف على مدى تأثير المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع على تطور الودائع في البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين، وبذلك فإن مشكلة البحث تتمحور حول السؤال الرئيسي التالي:

ما أثر إنشاء المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع على تطور الودائع في البنوك الإسلامية؟

ومن هذا السؤال الرئيسي تتفرع عدة أسئلة فرعية:

- ما أثر انضمام البنوك الإسلامية لمؤسسة ضمان الودائع الفلسطينية؟
- ما أثر السياسات الرقابية والإشرافية لمؤسسة ضمان الودائع على تطور الودائع؟
- ما أثر نظام ضمان الودائع الخاص بالبنوك الإسلامية على تطور حجم الودائع؟
- ما أثر التزام البنوك الإسلامية بالقانون الخاص بمؤسسة ضمان الودائع على تطور الودائع؟

3. متغيرات الدراسة:

1.3 المتغير التابع:

- تطور حجم الودائع في البنوك الإسلامية.

2.3 المتغيرات المستقلة:

- انضمام البنوك الاسلامية للمؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع.
- السياسات الرقابية والاشرافية للمؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع.
- نظام ضمان الودائع الخاص بالبنوك الاسلامية.
- التزام البنوك الإسلامية بالقانون الخاص بمؤسسة ضمان الودائع الفلسطينية.

4. أهداف الدراسة:

- الوقوف على ماهية نظم ضمان الودائع.
- تفحص ومراجعة القوانيين والإجراءات التي تنظم عمل المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع.
- معرفة ما يميز أنظمة التأمين على الودائع الخاصة بالبنوك الإسلامية عن أنظمة التأمين الأخرى.
- التعرف عل تطور حركة الودائع في الجهاز المصرفي الفلسطيني.

5. فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى:

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين انضمام البنوك الإسلامية لمؤسسة ضمان الودائع ومدى تطور حجم الودائع في البنوك الإسلامية.

الفرضية الثانية:

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين السياسات الرقابية والاشرافية التي تمارسها المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع ودرجة تطور الودائع في البنوك الإسلامية.

الفرضية الثالثة:

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام الودائع الخاص بالبنوك الاسلامية ومدى تطور حجم الودائع في البنوك الإسلامية.

الفرضية الرابعة:

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى التزام البنوك الإسلامية بالقانون الخاص بمؤسسة ضمان الودائع ومدى تطور حجم الودائع في البنوك الإسلامية.

الفرضية الخامسة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء أفراد العينة على فقرات الاستبانة تُعزى للعوامل التالية:

- نوع جهة العمل.
- المسمى الإداري.
- المؤهل العلمي.
- التخصص العلمي.
- سنوات الخبرة المصرفية.
- الفئة العمرية.
- الجنس.

6. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها تسلط الضوء على المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع والتي هي حديثة المنشأ، والاطلاع على القوانين والسياسات والإجراءات المنظمة لعمل هذه المؤسسة، وكذلك التعرف على الأنظمة التي الخاصة بضمان الودائع والتعمق في الأنظمة الخاصة بضمان الودائع في المصارف الإسلامية، وتأثير انشاء هذه المؤسسة على الودائع في المصارف الإسلامية، لذلك يكتسب هذا الموضوع أهمية خاصة وكبيرة يمكن ان تتضح بعض جوانبها من خلال النقاط التالية:

1- ابراز مدى أهمية انشاء المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع ودورها في تعزيز الاستقرار المالي والمصرفي.
2- ابراز وتوضيح أنظمة ضمان الودائع الخاصة بالمصارف الإسلامية وتوافقها مع الشريعة الإسلامية.
3- المساعده في كيفية زيادة حجم الودائع في البنوك الإسلامية.
4- زيادة الوعي المصرفي لدى المودعين، والوعي الادخاري الاسلامي.
5- زيادة درجة الثقة لدى المودعين وطمئنتهم باتفاق معاملاتهم مع الشريعة الإسلامية.
6- اثراء المعرفة المصرفية في فلسطين حول أنظمة ضمان الودائع المعمول بها وخصوصا في المصارف الإسلامية.
7- تعتبر هذه الدراسة من أوائل الدراسات في هذا المجال في فلسطين نظراً لحداثة تجربة إنشاء المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع "تشرين ثاني 2013".

7. أهم المصطلحات والاختصارات:

- IADI: وهي اختصار لـ International Association of Deposit Insurance، وتعني المؤسسة الدولية لضمان الودائع.
- IDIS: وهي اختصار لـ Islamic Deposit Insurance system ، وتعني نظام تأمين الودائع الاسلامية.
- Pdic: وهي اختصار لـ Palestinian Deposit Insurance Corporation وتعني المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع.
- FDIC: وهي اختصار لـ Federal Deposit Insurance Corporation وتعني المؤسسة الفيدرالية لضمان الودائع في الولايات المتحدة الأمريكية.

8. الدراسات السابقة:

أولا/ الدراسات المحلية:

1- دراسة (الأعرج, 2009) بعنوان: "مدى أهمية نظام ضمان الودائع في تدعيم شبكة الأمان المالي في الجهاز المصرفي الفلسطيني"

هدفت الدراسة إلى بحث مدى أهمية نظام ضمان الودائع في تدعيم شبكة الأمان المالي في الجهاز المصرفي الفلسطيني، حيث استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في تحليل ودراسة الجوانب المختلفة لنظم ضمان الودائع وأهميتها في تدعيم شبكة الأمان المالي، وكذلك من حيث استعراض الملامح والتفاصيل ومبررات الإنشاء والقضايا الرئيسية ذات العلاقة، وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها:

انشاء نظام ضمان للودائع سيكون له تأثير إيجابي على درجة الثقة في الجهاز المصرفي الفلسطيني، وأن نظام ضمان الودائع يساهم في وضع آليات للتعامل مع الازمات قبل حدوثها، وأيضاً نظام ضمان الودائع يعمل على

عدم اتساع أي أزمة مالية ومنع انتقالها من بنك لاخر، وكذلك نظام ضمان الودائع يعمل على استقرار الودائع وجذب المزيد من الودائع.

كما قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات:

ضرورة إنشاء نظام ودائع فلسطيني، ضرورة اهتمام سلطة النقد الفلسطينية بتبني إنشاء نظام ضمان للودائع يأخذ بالاعتبار المقومات والمتطلبات اللازمة لإنشاءه، ضرورة عقد ورشات عمل بهدف وضع الإطار اللازم لتبني إنشاء النظام المطلوب وتوضيح أهم معالمه والركائز التي يقوم عليها.

ثانيا/ الدراسات العربية:

1- دراسة (الجمرة,2012) بعنوان: "قدرة البنوك الإسلامية الأردنية على جذب وتنمية ودائع العملاء".

هدفت الدراسة إلى بحث مدى قدرة البنوك الإسلامية الأردنية على جذب وتنمية ودائع العملاء، واشتملت عينة الدراسة على البنوك الاسلامية العاملة في الأردن وهما: البنك الإسلامي الأردني، البنك العربي الإسلامي الدولي، حيث بينت الدراسة أنواع الودائع والحسابات المصرفية للبنوك الإسلامية الأردنية من حيث المفهوم والحكم الشرعي، وقامت الدراسة باستخدام أدوات القياس الاقتصادي والتحليل المالي للتقارير السنوية للفترة الزمنية 2009 – 2012، للبنكين المذكورين أعلاه وذلك باستخدام مقاييس إحصائية واقتصادية.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج التالية ومنها: –

تمتلك البنوك الإسلامية أنواع عدة من حسابات الودائع، الثقة بقدرة البنوك الإسلامية على ضمان الودائع وإعادتها للعملاء بعد دخولها تحت مظلة قانون ضمان الودائع التابع للبنك المركز الأردني، تمتع البنوك الإسلامية بالقدرة على جذب الودائع وتنميتها خلال الفترة الزمنية للدراسة.

كما قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات:

يجب على البنوك الإسلامية الأهتمام بنشر الوعي الإدخاري الإسلامي، الاهتمام بتدريب وتطوير الكوادر البشرية، بحيث تكون قادرة على جذب العملاء وتأدية الخدمات المقدمة بأفضل مستوى لها، على البنوك الإسلامية إيجاد البيئة الملائمة لتفعيل باقي حسابات الودائع لزيادة قدرتها على الاستمرار في المنافسة وتحقيق أهدافها.

2- دراسة (كمال,2012) بعنوان: "دور نظام التأمين على الودائع في سلامة البنوك من التعثر، دراسة حالة الجزائر".

هدفت الدراسة إلى بحث دور نظام التأمين على الودائع في سلامة البنوك من التعثر، والوقوف على خصوصيات نظام التأمين على الودائع والعوامل المؤثرة فيها بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت أيضاً المنهج الاستقرائي واستخدام أدوات القياس الاقتصادي في قياس العلاقة بين المتغيرات المدروسة، وأيضاً إجراء المقابلات الشخصية مع مسؤولي بعض البنوك في الجزائر.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج التالية ومنها: -

يؤدي تطبيق نظام التأمين على الودائع في الجزائر إلى زيادة حجم الودائع لدى البنوك نظرا لتعزز ثقة المودعين، الأمر الذي ينكس إيجابيا على إمكانية البنك في توظيف هذه الودائع؛ وترقية التعامل مع البنوك الخاصة، وأن نظام تأمين الودائع في الجزائر يفتقر لمجموعة من الخصائص الأساسية المتمثلة في انعدام التمويل الحكومي وتقليص في مهامه وعدم منحه الاستقلال المؤسساتي.

كما قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات:

رفع نسبة الضمان والذي يحدد ب 1% من حجم الودائع، وهي نسبة ضئيلة، والعمل على تكييف علاوة التأمين حسب حجم الخطر الذي يمثله كل بنك؛ ضرورة منح الاستقلال المؤسساتي لمؤسسة الإيداعات البنكية وإعطائه الصلاحيات والمسؤولية الكاملة في معالجة مشكلات التعثر المصرفي؛ القيام بحملات إعلامية تحسيسية بطريقة عمل النظام ودوره وهدفه من أجل العمل على بعث الثقة في النظام المصرفي ولاسيما المودعين؛ ضرورة أن تحسب العلاوة التي تدفعها البنوك سنويا على أساس نسب متناقصة على شرائح الودائع لكل بنك.

3- دراسة (عبد العزيز صوالحه، 2010) ، بعنوان: "دور المؤسسات المالية الإسلامية في تعبئة المدخرات وتوظيفها في الأردن".

هدفت الدراسة إلى تقصي دور المؤسسات المالية الإسلامية في تعبئة المدخرات وتوظيفها في الأردن، حيث قامت الدراسة بتحليل البيانات الخاصة بالمؤسسات المالية الإسلامية العاملة في الأردن إحصائياً ومن خلال مقاييس

ونماذج اقتصادية خلال فترة الدراسة، وذلك لمعرفة الدور الذي تقوم به المؤسسات المالية الإسلامية في الادخار والاستثمار، ومدى قدرة هذه المؤسسات على جذب المدخرات وتوظيفها بالشكل الملائم.

وأهم ما خلصت إليه الدراسة ما يلي:

الإهتمام بتشجيع ظهور المؤسسات المالية الإسلامية في الأردن، وكذلك ضرورة اهتمام المؤسسات المالية بالنواحي الشرعية في المعاملات المالية، وأن هناك حاجة ماسة لتوعية الجمهور بالمعاملات المالية الإسلامية، وعلى المؤسسات المالية الإسلامية إيجاد طريقة آمنة وفعالة لاستثمار المدخرات بالشكل الأمثل.

4- دراسة (أحمد عثمان بابكر، 2000) ، بعنوان: "نظام حماية الودائع لدى المصارف الإسلامية في الأردن".

هدفت الدراسة إلى الوصول لبرنامج تتمكن بموجبه المصارف الإسلامية من تقديم ضمانات أكثر لمودعيها من أصحاب الحسابات الجارية وحسابات الاستثمار، مما يعزز الثقة في هذه المصارف ويجعلها تقف على أرضية مشتركة مع المصارف التقليدية التي تقف وراءها المصارف المركزية بسياساتها النقدية التقليدية وبأنظمة حماية الودائع التي بدأت منذ الثلاثينيات في بعض البلدان، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في قياس العلاقة بين المتغيرات المدروسة.

ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة مايلي:

بعد النظر في النظم التقليدية وضحت الدراسة أن أهدافها وطرق تنظيمها تنسجم مع متطلبات حماية الودائع الجارية لدى المصارف الإسلامية، وأن التطبيقات والإجراءات الحالية لحماية الودائع في المصارف الإسلامية لا تعدو أن تكون في إطار متطلبات السياسة النقدية التي تطبقها البنوك المركزية على المصارف الإسلامية.

كما قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات التي يجب أخذها بعين الاعتبار في نظام ضمان وحماية الودائع الخاص بالبنوك الإسلامية:

أن يعمل نظام حماية الودائع في البنوك الإسلامية على تخفيض تكلفة ضمان الودائع، وأن يحقق العدالة بين المصارف عند احتساب أقساط ورسوم الاشتراك في النظام، وأن يبين

ويعرف درجة المخاطرة في خصوم وأصول كل مصرف إسلامي اشترك في النظام، وذلك لتطبيق الإجراءات المناسبة قبل وقت كافٍ، تقديم الحافز المادي والأدبي للمصارف جيدة الأداء بتمكينها من استرداد جزء من رسم الاشتراك، اعتماداً على أداء هذه المصارف وقدرتها على المحافظة على نسب معينة بين أصولها وخصومها، وأن يقوم النظام بدوره بدرجة لاتجعل إدارات المصارف الإسلامية تتراخى في الإدارة أو تخاطر بأموال المودعين بأكثر مما يجب.

ثالثا/ الدراسات الأجنبية:

1- دراسة Sharifah, Syed Abdullah (2012) بعنوان "نظام التأمين على الودائع، دراسة حالة البنوك الاسلامية في ماليزيا"

"Deposit Insurance System: An Exposition for THE ISLAMIC BANKS IN MALAYSIA"

هدفت الدراسة إلى التحقيق في مدى تأثير الخطر الأخلاقي على زيادة مخاطر البنك وأخذ نظام التأمين على الودائع في البنوك الإسلامية كنموذج لدراسة هذه العلاقة حيث تم اختيار ماليزيا كعينة للنظام المصرفي الإسلامي كونها من أوائل الدول العاملة بهذا النظام حول العالم.

ومن أهم نتائج الدراسة ما يلي:

أن كفاءة الإدارة يمكن أن يكون مقياسا بديلاً للمخاطر التشغيلية، وأن نظام التأمين على الودائع الفعال الذي يتضمن مقدمة من قسط التأمين على أساس المخاطر يمكن أن يعمل على تعزيز إدارة المخاطر الاحترازية بين البنوك الإسلامية، وكذلك الاهتمام والالتزام باللوائح الدولية مثل منظمة المحاسبة والتدقيق في المصارف الإسلامية من شأنه التغلب على مشكلة "الخطر الأخلاقي" ووضعها على قدم المساواة مع المخاطر التقليدية.

وأوصت الدراسة بمايلي:

تعزيز كفاءة الإدارة، وأيضاً الالتزام باللوائح والقوانين الدولية المنظمة لعمل المصارف الإسلامية.

2- دراسة Islamic Deposit Insurance Group (IDIG) (2010) بعنوان "للتأمين على الودائع من منظور الشريعة الإسلامية"

"**Deposit Insurance from the Shariah Perspective**"

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز الحجج التي طرحها الممارسين للتأمين على الودائع، لماذا التأمين على الودائع جائز في ظل الشريعة الإسلامية، والاختلافات بين أنظمة التأمين على الودائع الإسلامية والتقليدية.
واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وناقشت الدراسة أيضا المنهج المتبع في تصميم نظام التأمين على الودائع الإسلامي (IDIS)، كما وصفت وشرحت الدراسة الأساليب التي اتخذتها ماليزيا والسودان في تطوير النظام الإسلامي للتأمين على الودائع الخاص بهم.

وخلصت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:
تطوير النظام الإسلامي للتأمين على الودائع يمثل معلما آخر في تطور النظام المالي الإسلامي، النظام الإسلامي للتأمين على الودائع يحمي الودائع الإسلامية ويغرس الثقة بين عامة الناس فيما يتعلق بسلامة ودائعهم، ويعزز استقرار النظام المالي، ويحافظ على القدرة التنافسية للودائع الإسلامية، النظام الإسلامي للتأمين على الودائع يختلف عن النظام التقليدي في أنه يخضع لمتطلبات الشريعة، لضمان وجود نظام تأمين الودائع المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، تحتاج الحكومة إلى اعتماد نهج المناسب، والتي يمكن أن تكون مختلفة عبر الولايات القضائية، في ضوء اختلاف التفسيرات الشرعية أو جهات الاختصاص من واحد إلى آخر، يمكن للبلدان المختلفة أن تواجه القضايا والتحديات في تنفيذ هذا النظام الإسلامي للتأمين على الودائع بطرق مختلفة، تتناسب وظروفها الخاصة الخاصة بها، أفضل طريقة للمضي قدماً هي جلب الممارسين النظام الإسلامي للتأمين على الودائع معاً لمناقشة القضايا والتحديات الخاصة بكل منهم ومناقشة سبل معالجتها.

وأوصت الدراسة بمايلي:

زيادة التوعية للجمهور بطبيعة العمل المصرفي الإسلامي، مواكبة تطوير نظام التأمين الإسلامي ليتناسب مع المستجدات والمتغيرات الإقتصادية.

3- دراسة IADI International Association of Deposit Insurers (2010) بعنوان "مسح على تأمين الودائع الإسلامية "

"**Survey on Islamic Deposit Insurance**"

هدفت الدراسة التي قامت بها المجموعة الإسلامية للتأمين على الودائع (IDIG) المنبثقة من الرابطة الدولية لإيداع التأمين (IADI) إلى مايلي:

- تحديد البلدان التي تنفذ التأمين على الودائع الإسلامية.
- الحصول على لمحة عامة عن ممارسات التأمين على الودائع الإسلامية الحالية في تلك البلدان.
- فهم القضايا والتحديات التي تواجه البلدان في تنفيذ التأمين على الودائع الإسلامية.
- قياس مصلحة البلدان في تنفيذ التأمين على الودائع الإسلامية.

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث أجرى القائمون على الدراسة تحليل لنتائج المسح من أجل توفير معلومات مفيدة عن آليات تنفيذ التأمين على الودائع الإسلامية في الدول المشاركة في المسح وتوصلت إلى: أنه وفي ضوء النمو السريع للصناعة المصرفية الإسلامية العالمية وزيادة الوعي بأهمية وجود ضمان وحماية متساوية للودائع الإسلامية، فإنه من المتوقع أن تزدهر خصوصا مع زيادة عدد البلدان المنضمة إلى (IADI). أيضا اشارت الدراسة إلى زيادة الحاجة لمساعدة باقي البلدان لوضع خطط لانشاء أنظمة تامين للودائع تناسبها لحماية جهازها المصرفي والحفاظ على استقراره.

4- دراسة Yilmaz, Rasim (2003) بعنوان "الذعر المصرفي والتأمين على الودائع في البلدان النامية: حالة تركيا"

"**Bank Runs and Deposit Isurace in Devloping Coutries: The Case of Turkey**"

هدفت الدراسة الى بحث موضوع الأزمة المصرفية الأخيرة التي حدثت في تركيا حيث تركز عليها كحالة عملية للاجابة على تساؤل: إلى أي مدى يمكن لضمان الودائع أن يلعب دوراً في مثل هذه الأزمات؟

وتحدثت الدراسة عن أسباب إفلاس وانهيار البنوك في تركيا وتم اختبار الفرضية القائلة بأن وجود نظام ضمان للودائع كامل التغطية قد يؤثر على الظروف المحيطة بالبنوك التركية وتم تحليل بعض التأثيرات المرتبطة بالمخاطر في البنوك المنهارة، وقد تم تحليل بعض النسب المالية قبل وبعد تطبيق وتنفيذ نظام ضمان الودائع ذو التغطية الكاملة، وقد أشارت النتائج إلى أن فشل بعض البنوك في تركيا قد جاء مع ظهور نظام ضمان الودائع ذو التغطية الكاملة، وعلى الرغم من أن هذه النتائج قد أشارت إلى أن نظام ضمان الودائع ذو التغطية الكاملة من الممكن ألا يكون نافعاً ومناسباً في الدول النامية، إلا أنه ومن خلال نتائج متابعات أحد الدراسات الصغيرة التي أجريت مؤخراً عن الافلاس والذعر المصرفي في تركيا قد أثبتت أن أي تغيير في حدود التغطية لنظام ضمان الودائع من الممكن أن يزيد من مشاكل الذعر المصرفي، وبشكل واضح فإن صغار المودعين غير قادرين على التمييز بين البنوك التي تقدر على الوفاء بالتزاماتها خلال فترة محددة، وخلص البحث إلى ضرورة وجود سقوف تغطية لضمان الودائع حتى ولو بنسب قليلة وذلك لحماية صغار المودعين البسطاء وكذلك للحد من تأثيرات انتقال عدو الذعر المصرفي.

5- **دراسة Alsalem, Ahmed Mohammed (2000) بعنوان "تقييم لأفضل ممارسات صندوق النقد الدولي المتعلقة بنظام ضمان الودائع: دروس من تجربة الولايات المتحدة الأمريكية"**

"**An Evaluation of the IMF Best-Practice Deposit Insurace System: Lessons from "The Uited States Experience".**

هدفت الدراسة إلى تحليل ومناقشة أبعاد ممارسات صندوق النقد الدولي المتعلقة بنظام ضمان الودائع، وكان محور الدراسة هو تجربة الولايات المتحدة في ضمان الودائع، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في تحليل ودراسة الجوانب المختلفة لممارسات صندوق النقدي الدولي المتعلقة بنظام ضمان الودائع وأثرها على نظام التأمين على الودائع في الولايات المتحدة الأمريكية.

وأهم ماتوصلت إليه الدراسة:

أن النظام الذي يتم تصميمه بشكل جيد يؤدي إلى زيادة تحقيق الحيوية والاستقرار للجهاز المصرفي وذلك بالتزامن مع الانخفاض إلى أدنى مستوى للمخاطر المعنوية ومشاكل الوكالة التي تصاحب نظم ضمان الودائع.

8. التعقيب على الدراسات السابقة:

الدراسات السابقة تمحورت حول مناقشة قضايا محددة ومهمة ذات علاقة بموضوع نظام ضمان الودائع وما يرتبط به، وبعضها تناولت الموضوع من الناحية الشرعية ومدى توافق أنظمة ضمان الودائع مع الشريعة الاسلامية، وقد شكلت الدراسات السابقة أساساً جيداً للاستفادة منها كتجارب سابقة في نفس المجال، علماً أن الدراسات السابقة كانت مقتصرة على أنظمة الودائع بشكل عام ولم تتعمق لبحث أثر هذه الأنظمة على تطور الودائع وخصوصاً في البنوك الإسلامية، ولم تتطرق الدراسات إلى خصوصية العمل المصرفي في البنوك الإسلامية من حيث وجوب وجود صندوق خاص بودائع البنوك الإسلامية يفصلها عن البنوك التقليدية، كما أن الدراسات السابقة لم تقيس الأثر الفعلي المترتب على انضمام البنوك الإسلامية لمؤسسات ضمان الودائع.

وقد ساعدت الدراسات السابقة الباحث في إعداد هذه الدراسة وإعطاء فكرة للباحث عن أنظمة ضمان الودائع في عدة دول حول العالم، ومدى استفادة هذه الدول من أنظمة حماية الودائع فيها، وشكلت أساساً جيداً للاستفادة منها كتجارب سابقة في نفس المجال، كما ساعدت في بناء أداة الدراسة اللازمة لجمع البيانات ومقارنتها مع نتائج الدراسات السابقة.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أنها تركز على مدى أهمية إنشاء المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع بالنسبة للبنوك الإسلامية وكيف تتأثر الودائع في هذه البنوك بعد إنشاء المؤسسة، وأنها من الدراسات الأولى التي تتعرض لموضوع ضمان الودائع وخصوصا في البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين، وذلك في ظل البيئة التي يتميز بها الجهاز المصرفي الفلسطيني وما يتميز به من خصوصية، وبالتالي سوف تركز الدراسة بالتحليل والمناقشة على بيان أثر إنشاء المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع على تطور الودائع في البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين.

الفصل الثاني: نظم ضمان الودائع

المبحث الأول: مفهوم الودائع في البنوك الإسلامية والعوامل المؤثرة فيها

1. تمهيد:

لا شك أن المصارف بصفة عامة، تقوم على أساس الوساطة المالية، حيث إن البنوك تعتمد على مصادر تمويلية مختلفة، سواء المصارف التقليدية أو الإسلامية، والتي تمثل محور الدراسة، حيث يمثل التمويل أو ما يسمى المصدر الخارجي للأموال أهم مصدر من مصادر إدارة عملية الوساطة المالية، فلذلك تسعى المصارف الإسلامية، كما تسعى منافستها التقليدية إلى جذب أكبر قدر ممكن من الودائع من جمهور المتعاملين (العملاء)، وذلك بهدف اثبات مقدرتها على تمويل أكبر قدر ممكن من الاستثمارات التي لا تتناقض مع أحكام الشريعة الإسلامية والتي تعتبر القانون المنظم والأساسي لطبيعة عملها.

وسوف يتم تسليط الضوء في هذا المبحث على ماهية الودائع المصرفية وتعريفاتها وأنواعها والعوامل المؤثرة فيها.

2. تعريف الودائع:

الودائع في اللغة جمع وديعة وأصلها الترك والتخلية، وتطلق على الخفض، وكذلك السكون. فاشتقاقها من الترك لأنها متروكة عند المودَع، واشتقاقها من السكون، فكأنها ساكنة عند المودَع مستقِرة، واشتقاقها من الخفض والدّعة، فكأنها في دَعةٍ عند المودَع(**المغني لابن قدامة ، 1900 ، ص256**).

الوديعة المصرفية "هي عقد بمقتضاه يسلم الشخص مبلغاً من النقود إلى البنك الذي يلتزم برده لدى الطلب أو وفق الشروط المتفق عليها" وتتميز الوديعة النقدية بخاصية جوهرية هي أن البنك يكتسب ملكية النقود المودعة ويكون له الحق التصرف فيها لحاجات أنشطته الخاصة على أن يلتزم برد مبلغ مماثل للمودع (**طه، 2005، ص61**).

الودائع المصرفية هي :النقود التي يعهد بها الأفراد أو الهيئات إلى البنك على أن يتعهد الأخير بردها أو رد مبلغ مساو إليهم لدى الطلب أو بالشروط المتفق عليها **(شبير، 2004، ص264)**.

وفي تعريف آخر للوديعة يذكر بأنها عبارة عن ديون مستحقة لأصحابها على ذمة المصارف التجارية، وأن هذه الديون نقود يمكن استخدامها لإبراء الذمم أو الديون في الوقت نفسه، علماً بأن الودائع لاتنشأ نتيجة لايداع الأفراد أموالهم فقط، وإنما أيضا تنشأ نتيجة لإقراض المصارف للأفراد **(عبدالله،1999، ص245)**.

ويمكن النظر للوديعة على أنها اتفاق يدفع بمقتضاه المودع مبلغاً من النقود بوسيلة من وسائل الدفع ويلتزم بمقتضاه البنك برد هذا المبلغ للمودع حين الطلب أو حينما يحل أجله، كما يلتزم بدفع فوائد على قيمة الوديعة **(هندي، 1999، ص103)**.

ويختلف تعريف الوديعة في العرف المصرفي عنها من الناحية القانونية فقد عرف قانون المصارف الفلسطيني رقم (9) لسنة (2010) الوديعة على أنها: "**المبالغ النقدية السائلة أو ما يعادلها أو القيمة المحصلة أو القابلة للتحصيل بموجب وسائل الدفع المختلفة التي يتم ايداعها لدى المصرف من قبل أي شخص، ويجوز للمصرف حرية استثمارها أو توظيفها مع التزامه بردها عند الطلب ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك بموجب اتفاق خطي يبين طبيعة الوديعة وكيفية استثمارها والعوائد عليها وكيفية ردها**".

كما يعرفها قانون البنوك الأردني رقم (28) لسنة (2000) بأنها: "**مبلغ من النقود يسلمه شخص بأي وسيلة من وسائل الدفع إلى شخص أخر الذي يلتزم برده عند الطلب أو وفقاً للشروط المتفق عليها ويكتسب المودع لديه ملكية النقود المودعة ويكون له الحق في التصرف فيها مع التزامه برد مثلها للمودع ويكون الرد بذات نوع العملة المودعة**".

ويعرف الباحث الوديعة بأنها "**تلك المبالغ المصرح بها في أي عملة كانت والمودعة لدى المصرف والواجبة التأدية حين الطلب أو بعد إنذار أو في تاريخ الاستحقاق.**

3. أنواع الودائع:

هناك أسس عديدة لتصنيف الودائع أهمها:

1.3 الودائع حسب الملكية:

- **الودائع الأهلية:**

وهي الودائع التي تعود ملكيتها للشركات الخاصة والجمهور.

- **الودائع الحكومية:**

وهي الودائع التي تعود ملكيتها إلى المؤسسات والشركات الحكومية.

- **الودائع المختلطة:**

وهي الودائع التي تعود ملكيتها إلى المؤسسات والشركات شبه الرسمية_ القطاع المختلط.

2.3 الودائع حسب المصدر: Deposits According to Source

- **الودائع الأولية:**

وهي الودائع التي يتم إيداعها أول مرة من قبل الجمهور أو الشركات والمؤسسات سواء حكومية أم أهلية مختلطة في المصارف.

- **الودائع المشتقة:**

وهي الودائع التي يتم اشتقاقها من الوديعة بعد أن يتم منح جزء منها على شكل قروض أو استثمارات.

3.3 الودائع حسب الأمد: Deposits According to Term

- **ودائع الحسابات الجارية** وتسمى أيضاً بالودائع تحت الطلب:

وهي المبالغ التي يودعها أصحابها في البنوك شريطة ردها في أي وقت يطلبها أصحابها، فالبنك يلتزم تجاه هؤلاء العملاء برد أموالهم المودعة في حال طلبها، وللبنك الحق في استثمار هذه الأموال كيفما يشاء؛ لذا تحاول البنوك الإسلامية تشجيع الناس على مثل هذا النوع من الودائع بعدم احتساب أي مصاريف عليها، في حين أن بعض البنوك تمنح جوائز معينة لأصحاب هذه الودائع **(شبير، 2004، ص267)**.

- **طرق الإيداع في الحساب الجاري:**

- مبلغ نقدي في خزينة المصرف.
- شيكات محررة لصالحه أو محولة إليه ليقوم المصرف بتحصيل قيمتها وإيداعها في حسابه.
- حوالات مالية واردة لصالح المودع.
- إيداع حصيلة كمبيالات أو بيع أوراق مالية أو كوبونات أوراق مالية أو أي إيرادات أخرى.
- قيام المصرف بتحصيل كمبيالات أودعها العميل برسم التحصيل.
- تحصيل مستحقات أخرى مثل كوبونات أوراق مالية أو متحصلات بيع تلك الأوراق بناء على تفويض مسبق منه.

- **طرق السحب من الودائع الجارية:**

- مسحوبات نقدية من العميل أو من ينوب عنه.
- مسحوبات شيكات لصالح طرف أخر.
- تحويلات مباشرة من حساب العميل إلى حساب طرف أخر أو إلى الحساب الجاري للعميل في أحد المصارف الأخرى التي يتعامل معها ولا تنطوي عملية التحويل على تداول نقود.
- تفويض سابق من العميل لسد اد بعض الفواتير أو شراء أوراق مالية أو سداد كمبيالات أو سداد مرتبات شهرية للعاملين لديه.
- السحب عن طريق المصرف من دون إذن العميل وذلك في حالة الحقوق الثابتة للمصرف مثل العمولات على خدمات قدمها المصرف، ومصاريف خدمة الحساب وما شابه ذلك.

وتمثل الودائع الجارية أهمية خاصة لكل من المودعين والمصارف والاقتصاد القومي ككل، إذ تعتبر بمثابة نقد سائل يستخدمه المودع وقتما يشاء لسداد الالتزامات المختلفة بمقتضى شيكات وهي في حكم النقدية بالنسبة

لهم كما تؤدي الوديعة الجارية وظيفة إضافية للمودع وهي حماية أمواله من السرقة والتلف حيث لن تكون هناك حاجة إلى الاحتفاظ بقدر كبير من النقدية في حافظة نقوده أو منزله.

أما بالنسبة للمصرف التجاري مصدرا تمويليا مهما منخفض التكلفة للاستثمارات التي يجني من ورائها المصرف التجاري الفوائد والأرباح.

وسيولة الودائع تحت الطلب(الجارية) مرتفعة إلى حد كبير ، حيث أنها معرضة للسحب في أي وقت فضلاً عن أن وظيفتها للمودع تتلخص في مواجهة الإنفاق الجاري – ولكن رغم كل ذلك فان الأجهزة المصرفية تستطيع دراسة حركات الوديعة ، وتكوين سلسلة زمنية لتطورها لتحديد مدى سيولتها بالتالي تحديد النسبة التي يستطيع توظيفها من هذه الوديعة ، وإذا تحقق ذلك استطاع البنك الاحتفاظ بالنقد السائل لمواجهة مسحوبات أصحاب هذا النوع من الودائع ، بحيث لا تكون هذه السيولة فوق المستوى المطلوب ، بما يؤدي لتعطيل الأموال ، أو دون المستوى المطلوب مما يفقد البنك قدرته على مواجهة طلبات السحب(**سويلم، 1998، ص206**).

- **أهم مزايا فتح الحساب الجاري:(حنفي، 2002 ، ص207)**

- الحصول على شيكات لاستخدامه في السحب وسداد الالتزامات.
- إمكانية السحب من أي فرع من فروع البنك.
- دفع الالتزامات الدورية أو المستندية.
- تحصيل قيمة الشيكات أو الكمبيالات والحوالات المسحوبة على أي بنك لإضافتها للحساب.

وتتميز الودائع الجارية عن ودائع التوفير والودائع لأجل بحركتها المستمرة بالزيادة والنقصان، وبأن التشريعات في العديد من الدول تحرم دفع الفوائد عليها (**هندي ، 1999, ص103**).

وأحياناً تعطي المصارف فوائد على هذه الحسابات في حالات معينة وبشرط حد أدنى للرصيد، الأمر الذي يمثل مخاطرة كبيرة في عمليات الإقراض والاستثمار، وحتى ي تمكن المصرف التجاري أن يوجهها إلى التوظيف عليه أن يدرس طبيعة الودائع التي لديه وسلوك المودعين في السحب والإيداع.
وتكمن أهمية هذا النوع من الودائع لدى المصارف الإسلامية في ثلاث جهات، كما في المصارف التقليدية:

– تعتبر مصادر مجانية.
– متوفرة لدى البنوك بشكل مستمر ودائم.
– متوفرة بأحجام كبيرة. ومن هنا يمكن للمصارف استغلال هذا النوع من الودائع بشرط ألا يؤثر ذلك على قدرتها في ردها عند الطلب عليها (**العجلوني، 2010**).

4.3 ودائع الاستثمار بالوكالة:

تمثل ودائع الاستثمار بالوكالة مبالغ نقدية مودعة لدى البنك الذي يعمل على إدارتها واستثمارها، حسب صيغ التمويل الاستثماري المبنية على أحكام الشريعة الإسلامية، ومتفق عليها بين العميل (المودع) والبنك مقابل أجر مقطوع أو نسبة معلومة وذلك بناءً على أساس عقد الوكالة بأجر(**تيماوي،2010**).

5.3 الودائع الادخارية (التوفير): Saving Deposits

وهي الودائع التي تسلم فيها النقود إلى البنك ويصدر البنك دفتر توفير يذكر فيه اسم من صدر لصالحه ويدون فيه المدفوعات والمدفوعات، وتكون البيانات الواردة بالدفتر حجة في إثبات تلك البيانات في العلاقة بين البنك ومن صدر لصالحه. ويجوز اصدار توفير باسم القاصر. ويجوز للقاصر أو أي شخص آخر حق الإيداع في هذا الدفتر. ولا يكون للقاصر حق السحب منه إلا وفقاً للأحكام العامة من حيث الأهلية وسلطة الولي أو الوصي(**طه، 2005، ص62**).

ويتميز هذا النوع من الودائع بكبر عدد المودعين بمبالغ صغيرة، وتهدف البنوك من هذا النوع من الودائع اجتذاب فائض مدخرات صغار العملاء، وأهم ما يميز هذه الودائع أن أصحابها يفوضون البنك باستثمارها الذي بدوره يستثمرها عن طريق المضاربة المطلقة.

6.3 ودائع بشرط الاخطار المسبق:

وهي ودائع لا يجوز استردادها إلا بعد اخطار البنك قبل الاسترداد بمدة معينة يومين أو ثلاثة أيام حتى يتمكن البنك من تدبير النقود اللازمة للرد. وتحسب للمودع فائدة عن هذه الودائع لا يتجاوز سعرها عادةً سعر الفائدة عن الودائع تحت الطلب.

7.3 الودائع لأجل:

وهي الودائع التي يتفق على عدم استردادها الا بعد أجل معين كستة أشهر أو سنة. وهذا النوع أكثر فائدة للبنك حيث يتمتع بحرية أوفر في استعمالها، لذلك يكون سعر الفائدة فيها مرتفعاً نسبياً**(طه، 2005، ص63)**.

8.3 شهادات الادخار:

الأنواع السابقة كانت تحمل اسم الودائع الدفترية، ولكن شهادات الإيداع أو الادخار أو الاستثمار هي نوعية جديدة من الأوعية الادخارية تتخذ شكل حسابات لا دفترية، وهي تجمع بين بعض خصائص الودائع المصرفية وخصائص الأوراق المالية، فمن ناحية هي التزام على المصرف التجاري يقابل التزامه بدفع قيمة الودائع الأخرى في تاريخ محدد، ومن ناحية أخرى تتفق مع الأوراق المالية فيما يحصل عليه صاحبها من عائد متمثل في قيمة الكوبون كل فترة زمنية وبشكل دوري.

9.3 الودائع المجمدة:

وهي الودائع للتأمينات النقدية التي تتقاضاها المصارف التجارية مقابل إصدار خطابات الضمان، والتي لا ترد عادة إلا بعد إعادة خطاب الضمان للمصرف التجاري وذلك بعد انتهاء الغرض من إصداره.

10.3 الودائع حسب الحركة: Deposits According to Movement

- **الودائع النشيطة:**

وهي الودائع التي يكون رصيدها غير مستقر نسبياً لكثرة عمليات السحب والإيداع.

- **الودائع المستقرة:**

وهي الودائع التي يكون رصيدها مستقراً نسبياً وتغلب عليها الطبيعة الادخارية.

ويمكن أيضاً تعريف الودائع الثابتة والمستقرة بأنها تلك التي تبقى في البنوك لفترة طويلة، وهذا لايعني أن المودعين قد امتنعوا عن سحب ودائعهم، ولكن ذلك يوضح أنه بينما كان بعض المودعين يقومون بسحب ودائعهم كان الآخرون يودعون أموالهم في المصرف بحيث يكون رصيد دائم على مر الزمن في كل نوع من أنواع الودائع.

وتعرف الودائع غير الثابتة أو المتقلبة بأنها تمثل الجزء من الودائع، حيث يكون هناك احتمال) بصافي السحب **(سلطان ، 1993 ، ص216)** .

- **الودائع المتقلبة:**

والودائع المتقلبة نظرا لأنها مؤقتة بطبيعتها يجب ألا تؤخذ في الاعتبار عند الاستثمار في الأصول طويلة الأجل عائدا على المصرف ولكنها تستخدم في أصول على درجة كبيرة من السيولة، والإيراد المتحقق من هذه الأصول يأتي في مرتبة ثانوية.

4. العوامل المؤثرة في عدم استقرار الودائع:-Factor Effective the Deposits Non Stability

هناك عدة عوامل تؤثر على ثبات وتقلب الودائع في البنوك بشكل عام حيث تخضع تلك الودائع لعمليات السحب والايداع المتكررة خلال فترة زمنية محددة سواء كان ذلك على مستوى المصرف الواحد أو الجهاز المصرفي ككل، ومن أهم تلك العوامل مايلي **(آل علي، 2002، ص146)**:

1.4 المنافسة بين المصارف للحصول على الودائع: Competition Among Banks to win Deposits

وتعتبر من أهم العوامل المؤثرة في حجم الودائع على مستوى المصرف الواحد، وعندما تكون المنافسة على الودائع تقتصر على تحويل الودائع من مصرف لاخر فإن الجهاز المصرفي ككل لا يكتسب ودائع جديدة بل هي

عملية إعادة توزيع للودائع بين المصارف المكونة لها، وبالعكس لو كانت هذه المنافسة تتعدى حدود التوزيع الى تشجيع ايداعات جديدة كانت خارج الجهاز المصرفي فإن العملية هنا هي كسب ودائع جديدة.

2.4 التقلبات الموسمية:Seasonal Unstability

تتعرض ودائع المصرف الواحد لتقلبات موسمية خاصة في المصارف التي تتركز فروعها في مناطق تعتمد اقتصاداتها على قطاع واحد، أو مجالات محدودة وغير متنوعة كالمناطق الزراعية ذات الموسم الواحد.

3.4 التقلبات الدورية أو التقلبات الاقتصادية: Economical Cycle or Periodical Changes

تتغير الودائع في فترات الانتعاش والركود، ونمطها يكاد يماثل نمط تبادل التقلبات الموسمية، كما أن المصرف المركزي يستطيع التأثير في حجم الاحتياطات النقدية لدى المصارف التجارية بشكل مباشر، حيث يستطيع تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني أو إعادة الخصم، والإقراض لصالح المصارف أو شراء الدين العام من الجمهور أو من المصارف مباشرة، لإضافة إلى فرضه قيوداً متعددة على أنواع معينة من القروض والاستثمارات، وبذلك يستطيع معاكسة التقلبات الاقتصادية.

4.4 التقلبات طويلة الأمد: Long – Term Unstabilities

ترتبط ودائع المصرف الواحد في الجهاز المصرفي بعدد سكان المنطقة التي يمارس نشاطه فيها ومستوى دخلهم، ومن الطبيعي أن تتفاوت البلاد في درجة نموها وازدهارها، فتتدهور مناطق وتزدهر مناطق على مر الزمن، حيث تؤثر حركة السكان وهجرتهم وتنقلاتهم على حركة الودائع فالودائع تتبع السكان ومنشآت الاعمال الجديدة، وهذه التقلبات يمكن مراقبتها من المصرف وبالتالي خفض عملياته في المناطق المتدهورة وزيادتها في المناطق المزدهرة.

5.4 نشاطات الحكومة في المنطقة: Government Activities Regional

يزداد حجم الودائع في المصرف التجاري عندما تزداد فيها فعاليات الحكومة ويرتفع فيها حجم الانفاق العام(**آل علي، 2002، ص146**)، إذ تشهد مناطق انشاء المشاريع العامة نمواً ملحوظاً مقارنة بالمناطق الأخرى، كما تزداد الودائع في المناطق التي توجد فيها الدوائر الحكومية وأجهزتها بالقياس مع غيرها من المناطق التي تقل أو تخلو منها.

وهناك تقسيم آخر للعوامل والمخاطر التي تؤثر على عدم استقرار الودائع:

تواجه الودائع في المصارف الإسلامية جملة من المخاطر يمكن تقسيمها إلى قسمين(**قحف،2010**):

1- عوامل خارجية:

هي تلك المخاطر المتعلقة بأمور خارجة عن سياسات البنوك الإسلامية وقراراتها مثل الأحوال السياسية والتغيرات الاقتصادية العالمية، ويظهر تأثير هذه المخاطر في قدرة البنوك في تحقيق الأرباح، وقيمة الاستثمارات، وقدرتها على أداء الالتزامات نحو العملاء.

2- عوامل داخلية:

وهي تلك المخاطر المتعلقة بأعمال البنك ونظامه واستثماراته وتتلخص في أربعة أمور:

- **مخاطر الائتمان** :وهي المخاطر المتعلقة بعدم تحصيل ديون البنك.
- **مخاطر السوق** :وهي المتعلقة باستثمارات البنك في الصكوك وغيرها مع تغير أسعار السوق.
- **مخاطر العمليات** :وهي المتعلقة بأعمال وتصرفات موظفي البنك وأنظمته وسياساته الداخلية.
- **مخاطر السيولة** :وهي المتمثلة في عدم قدرة البنك الاستجابة لحركات سحب المودعين لعدم كفاية الاحتياطات النقدية أو تسييل الموجودات.

5. العوامل المؤثرة في جذب الودائع المصرفية:

1.5 العوامل المؤثرة في جذب الودائع على مستوى الجهاز المصرفي:

- **تحسين مستوى ونوعية الخدمة المصرفية المقدمة:**

فقد أصبح من سمات النشاط المصرفي المعاصر التنوع في الخدمات المصرفية كماً ونوعاً وذلك سواء عند فتح الحساب الجاري أو فتح حساب التوفير أو عند الإيداع في الحساب أو عند السحب منه ، ونجد أن المصارف في إطار التسويق المصرفي تهتم كثيرا في الترويج لخدماتها ، كما تعير اهتماما للعلاقات العامة ، والاهتمام بالعملاء باعتبارهم سادة السوق وفق المفهوم الحديث للتسويق ، وتضع شروطا خاصة في العاملين الذين ترتبط وظائفهم مع العملاء مباشرة من حيث : التعليم والخبرة والتركيب النفسي والتحمل العصبي ، بالإضافة إلى ذلك تهتم المصارف بتدريب الكوادر المصرفية وتأهيلها بهدف تقديم أفضل الخدمات لجمهور الزبائن(**قحف،2010**).

- **موقع المصرف وشهرته:**

أصبح للموقع الجغرافي للمصرف تأثير في القدرة على جذب الودائع، ومن أهم قوى جذب المودعين المحتملين الجدد بسبب صعوبة انتقال معظم السكان من مكان إلى أخر، وازدياد حركة المرور.
فالمقترض لا يهتم بموقع المصرف، أي انه مس تعد للانتقال ولمسافات طويلة للحصول على القروض، ولكن المودع قد لا يهمه موقع المصرف بقدر ما يهمه القرب منه، ومدى توفر موقف للسيارات فيه أو قريب منه (**آل علي ، 2002 ، ص145**) .

- **عراقة المصرف وسمعته:**

المصارف التي تؤسس في منطقة ما تخلو من المصارف قبلها، تستطيع إنشاء علاقات مع عملائها، وتحافظ عليها، تحتل مركزاً تمتاز به على المصارف الجديدة، فالأولاد تتعامل غالبا مع المصارف التي يتعامل معها آباؤهم، ويتعامل المديرون الجدد في منشآت الأعمال مع المصارف التي تعامل معها المديرون السابقون وهكذا (**آل علي ، 2002 ، ص145**) .

- **سياسات البنك:**

كلما كانت السياسات المتعلقة بالقروض والاستثمارات والنشاطات الأخرى التي يمارسها المصرف سليمة وصائبة ، دل ذلك على مهارة الإدارة والحكم على كفاءتها والمصارف التي تتمتع بسيولة في الأوقات العصيبة ، تكون سمعته ا بين الجمهور جيدة ومصدر للثقة في هذا المصرف، وهو الحالة التي يستطيع اجتذاب الزبائن المرتقبين وزيادة العملاء الحاليين ، وكلما كانت نظم المصرف الداخلية قائمة على أساس علمي كلما تمتع المصرف بأعلى قدر من الثقة والسمعة الحسنة ، كذلك يفضل العملاء التعامل مع المصارف التي تتسم بمتانة مركزها المالي حيث أن مقدرة المصرف على جذب الودائع تتحدد بمدى متانة مركزه المالي ومدى سيطرته على السوق ، ومعدل تركزه في سوق الودائع و الذي يمكن الاستدلال عليه بالتقارير المالية المنشورة، ومن المصرف المركزي وأية مؤسسات ذات علاقة وهو الأمر الذي يؤثر مباشرة على زيادة الودائع **(قحف،2010)**.

2.5 العوامل المؤثرة في جذب الودائع على المستوى القومي:

يتأثر حجم الودائع الكلي بمجموعة من العوامل المرفقية القومية والتي تشترك في سمة وهي خروجها عن نطاق ارادة إدارة المصرف وفي مقدمة هذه العوامل: **(سلطان ،1993)**

- **مستوى النشاط الاقتصادي:**

هناك علاقة قوية بين حجم الودائع المصرفية وأوجه الدورة الاقتصادية، فيزيد حجم الودائع خلال فترات الرواج وفي هذه الفترة تتزايد حدة المنافسة بين المصارف وبما يكفل تسرب الودائع من مصرف إلى أخر، ويحدث العكس في حالات الركود.

- **السياسات الاقتصادية العامة ودورها في حجم الودائع.**

السياسات الاقتصادية التي تنتهجها الدولة تحقيقاً لأهدافها، لها آثار هامة على حجم الودائع بالمصارف التجارية:

- السياسات المالية: كلما زاد الإنفاق العام، كلما زاد حجم الودائع المصرفية.
- السياسة الضريبية: بصفة عامة نجد أنّه كلما زادت الضرائب كلما حد ذلك من نمو الودائع.

- سياسة القروض العامة: كلما زادت الدولة من حجم قروضها ا لداخلية وزادت من إصداراتها العامة لأذون وسندات الخزانة كلما كان ذلك دافعا إلى الحد من المدخرات الموجهة للإيداع في المصارف.
- السياسات النقدية والائتمانية:

- سياسة الإصدار النقدي: كلما زاد هذا الإصدار زاد عرض النقود ومن ثم تزيد الودائع بالمصارف.
- نسبة الاحتياطي النقدي والسيولة: كلما زادت النسبتان بصفة عامة كلما قلت مقدرة البنوك على خلق الودائع.
- سياسة أسعار الفائدة: كلما زادت سعر الفائدة المدينة كلما زاد حجم الودائع الكلية.

- **مستوى الاستقرار السياسي والاقتصادي والتشريعي في المجتمع.**

فالاستقرار السياسي والاقتصادي والتشريعي يؤدي بالتبعية إلى زيادة الثقة في الجهاز المصرفي وزيادة الإقبال والتعامل مع المصارف، فهي تحتاج إلى بيئة مستقرة للنمو والازدهار.

- **مدى انتشار العادة المصرفية ومستوى الوعي بالعادة الادخارية وأهميتها قومياً.**

حيث تدل الإحصائيات والبيانات أن الاهتمام بالأنظمة المصرفية، والتعامل معها يكون واسع النطاق في البلدان والمجتمعات المتقدمة أكثر منها في البلدان النامية، فالمجتمعات التي تكون فيها الثقافة المصرفية أو العادة المصرفية شائعة، تميل أنظمتها المصرفية إلى النمو والازدهار، نتيجة لارتفاع مستويات المعيشة والتعليم وزيادة مقدرة أجهزة النقل والاتصال وارتفاع مستوى الخدمة المصرفية.

وانتشار الوعي المصرفي يؤدي إلى تيسير مهمة الجهاز المصرفي في جذب وتنمية الودائع ويوصف مستوى الوعي المصرفي في فلسطين بأنه ضعيف، إلا أن ذلك نابع من ظروف مر بها المجتمع الفلسطيني ، كان أهم ها الاحتلال العسكري وما رافقه من انتشار للمصارف الإسرائيلية التي كانت تهدف إلى تكريس هذا الاحتلال، والواقع أن مشكلة الوعي المصرفي هي مشكلة قصيرة ومتوسطة المدى ، ذلك لأن انتشار المصارف أثار ويثير التساؤلات المستمرة بين الجمهور ، كما أن هناك نسبة من الجمهور تتعامل مع المصارف خاصة الموظفين والتجار وكبار المصنعين وغيرهم **(عاشور ، 2003 ، ص452)**.

أما في وقتنا الحالي فإن الوضع قد تغير بشكل إيجابي نحو زيادة الوعي المصرفي لدى الجمهور في فلسطين وذلك بفعل العديد من العوامل والمتغيرات، ولعل أهمها التطور التكنولوجي المستمر وازدياد التعامل مع البنوك من قبل الشركات والمؤسسات والأفراد، وأصبح هناك ثقافة تزداد يوم بعد يوم بمدى حاجة الأفراد للتعامل مع البنوك، ووضع أموالهم ومدخراتهم فيها بصفتها المكان الآمن في ظل الأوضاع التي يمر بها الاقتصاد الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي والحروب المتكررة وفقدان الكثير من الناس أموالهم بسبب تعرض منازلهم للقصف والتدمير.

المبحث الثاني: أنظمة التأمين على الودائع

1. تمهيد:

تكرار الأزمات الاقتصادية والخسائر الكبيرة التي تحدث في قطاع الصناعة المصرفية والمالية قد أوجدت حاجة عاجلة لتبني نظم واتخاذ تدابير لحماية أموال المجتمع، وعلى وقع هذه الأزمات جاءت فكرة ضمان الودائع، وازدادت أهمية ضمان الودائع مع زيادة النشاط المالي والاقتصادي للبلدان، فضلاً عن اعتماد المصارف على الودائع كمصدر أساسي للتمويل مقارنة بمواردها الذاتية مما جعلها مدينة بأرصدة ضخمة من أموال المودعين لدرجة لا تتناسب مع حقوق الملكية لدى هذه المصارف ولهذا أضحت مؤسسات ضمان الودائع أمراً لا غنى عنه بالنسبة لعمل النظام المصرفي الحديث.

إن استقرار النظام المصرفي والمالي ضروري لانسياب النشاط الاقتصادي الحديث، كما وأن العواقب الاقتصادية والاجتماعية لأي فشل في أداء الجهاز المصرفي عظيمة لأهمية الدور الذي يلعبه هذا الجهاز الهام في الاقتصاد الحديث. كما أن خسارة المجتمع من فشل أي مصرف خاص أكبر من الخسارة الخاصة التي قد تصيب بعض الأفراد عندما تنهار شركة ما لأن ذلك لايؤثر بالضرورة على الموقف المالي للشركات الأخرى في نفس الصناعة التي قد توجد بها الشركة، ولكن عندما يفقد الناس الثقة في جزء من القطاع المالي فإن فقدان الثقة ينتشر إلى أجزاء أخرى كثيرة من النظام المصرفي بالنظر إلى التداخل والتشابك بين أجزائه وحساسيته لهذا الأمر **(المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،1986)**.

وأضحت أنظمة ضمان (تأمين) الودائع مكونًا رئيسيًا من مكونات شبكة الأمان المالي التي تعدها الدول بهدف زيادة عمق الأسواق المالية واستقرارها بما يخدم الأهداف الاقتصادية المرجوة من هذه الأسواق . وتعتبر المصارف أهم المؤسسات المالية في مجالات الوساطة بين المقترضين والمودعين، وفي عمليات تقييم المخاطر وتنفيذ السياسة النقدية وتوفير نظام مدفوعات ويعتبر وجود نظام مصرفي سليم وقائم على التنافسية من العناصر الأساسية لوجود نظام اقتصادي عصري وحديث، وعلى مر السنين أدت المصارف تقليديًا وظيفة هامة في الوساطة بين المقرضين والمقترضين عبر استخدام مطلوبات– الودائع بشكل أساسي–تتصف بالسيولة وقصر الأجل لتمويل أصول تتصف نسبيًا بطول الأجل وانخفاض السيولة .وعبر توفير وسيلة لتحويل الودائع السائلة إلى المستثمرين

والمستهلكين سواء الصغار منهم أو الكبار وكذلك عبر تطوير مهارات متخصصة في تقييم وتوزيع مخاطر المقترضين، تلعب المصارف دورًا هامًا في تمويل النمو الاقتصادي، كذلك تؤدي المصارف دورًا مركزيًا في نظام المدفوعات والتسويات، وتعتبر أيضًا أحد عناصر السياسة النقدية التي تؤثر في الاقتصاد عبر تأثيرها المباشر على المؤسسات والأسواق المالية.

لذلك اتجهت كثير من الدول لتبني أنظمة التأمين على الودائع وحماية المودعين للمحافظة على الاستقرار المصرفي واكتساب ثقة الأفراد فيه، ومن الجدير بالذكر أن هناك بعض الدول التي طبقت أنظمة التأمين على الودائع قبل حدوث أزمات في عقد الثمانينات، ولكنها حاولت اصلاح الثغرات الموجودة في تلك الأنظمة في ضوء الأزمات التي تعرضت لها **(الدوري وآخرون، 2006)**.

وتهدف الحكومات في كل دول العالم الى حماية ديون المصارف والمتمثلة في ودائعها، فهي دين على المصارف لمودعيها، وأي خطر فيها يمكن أن يهدد سلامتها ودرجة الثقة فيها مما قد يهدد الجهاز المصرفي ككل **(أبوسمرة، 2007)**.

2. تاريخ فكرة ضمان الودائع:

هذا النظام ظهر في ولاية نيويورك الاميركية عام 1829 ثم قامت ولايات عدة بإنشاء أنظمة مماثلة، ومع نهاية القرن التاسع عشر اختفت جميع أنظمة التأمين على الودائع لأسباب عدة، منها عدم كفاية رأس المال ونقص السيولة وضعف المواسم الزراعية والازمات المتلاحقة التي كان لها أثر واضح في فشل البنوك وكان ينقصها آنذاك وجود المقرض الأخير، حيث أن نظام الاحتياطي الفيدرالي لم يكن قد أسس بعد .

وتذكر الإحصاءات الاقتصادية أن الولايات المتحدة الأميركية كان لها السبق كأول دولة تقيم نظاما للتأمين على الودائع، إلا أن تشيكوسلوفاكيا تعتبر أول دولة انشأت نظاماً متطوراً لحماية الودائع والقروض على المستوى القومي (1924) فقد انشأت صندوقين في ذلك الوقت، الأول صندوق الضمان الخاص لمساعدة البنوك على استعادة خسائرها الناجمة عن الحرب العالمية الاولى، والثاني صندوق الضمان العام لتأمين الودائع مما يشجع على جذب الودائع والادخار . وفي عام 1933 صدق الكونجرس الاميركي على قانون البنوك الذي بموجبه تم إنشاء المؤسسة الفيدرالية للتأمين على الودائع عام 1934 وهي أحد أجهزة ثلاثة يناط بها مسؤولية الاشراف على النظام

المصرفي الاميركي، وفي عام 1960 أنشأت تركيا أول مؤسسة لضمان الودائع ، وفي عام 1974 أنشأت ألمانيا صندوقا خاصا لحماية أموال المودعين بعد انهيار بنك هيرشتات حين عجز البنك المركزي الألماني عن احتواء آثار الفشل المالي للبنك، وفي بريطانيا أدى حدوث أزمات مصرفية حادة مع بداية السبعينيات إلى إنشاء صندوق لحماية الودائع تساهم فيه كل البنوك والمؤسسات المالية المرخص لها بجمع الودائع، وكان ذلك في عام 1979، وأنشأت ايطاليا بعد ذلك في الثمانينيات نظاما لحماية الودائع، تلتها فرنسا في عام 1985 وذلك عقب انهيار البنك السعودي الفرنسي.

وإذا اتجهنا الى العالم العربي فتعتبر لبنان الدولة الأولى التي اهتمت بإنشاء نظام لحماية المودعين بعد انهيار بنك انترا الذي كان من أكبر المؤسسات المصرفية في ذلك الوقت، ثم اندلعت شرارة الإفلاسات المصرفية، الامر الذي أدى الى وضع الحكومة يدها على عشرة بنوك والى زعزعة الثقة بالجهاز المصرفي من قبل المودعين اللبنانيين وغير اللبنانيين على حد سواء، وكان لا بد للدولة من اتخاذ التدابير اللازمة التي من شانها أن تحول دون توسع رقعة الافلاسات ودون هروب الأموال اللبنانية والأجنبية خارج البلاد، فكان إنشاء المؤسسة الوطنية لضمان الودائع في عام1967 أول مبادرة في هذا المجال، وفي الاردن تم انشاء نظام لضمان الودائع، حيث خرجت فكرة انشاء المؤسسة الاردنية لضمان الودائع الى حيز الوجود بشكل جدي بعد الازمة التي لحقت بسعر صرف الدينار الاردني في نهاية عام 1988، ومع ظهور مشكلة بنك البتراء وما تبعها من تعثر بعض مؤسسات الجهاز المصرفي، حيث تم اعداد مشروع قانون المؤسسة الأردنية لضمان الودائع الذي تم اقراره من قبل البنك المركزي الاردني في 1991، وفي مصر انشئ صندوق التأمين على الودائع طبقا للقانون رقم 37 لسنة 1992 وقد جمع البنك المركزي القسط الأول من البنوك واستخدمه في سداد خسائر إفلاس بنك الاعتماد والتجارة ولم يفعل ذلك ثانية ثم تبعتها الجزائر عام 2003 بعد إفلاس بنك خليفة.

أما بالنسبة للدول العربية الخليجية فهي تعتبرها من أعمال السيادة وعليه فالدولة تضمن الودائع وهذا ما فعلته دولة الامارات في أزمة 2008 حيث وضعت بتصرف البنك المركزي ما يزيد على 133 مليار درهم كاحتياطي لاستخدامه لتعويض المودعين، إن حصل ما يستوجب أو يستدعي ذلك، وفي فلسطين تم إعلان إنشاء المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع عام 2013.

3. أهداف أنظمة ضمان الودائع:

يعتبر تحديد أهداف السياسة العامة من نظام ضمان الودائع الخطوة الأولى لبدء تصميم النظام، والتي سوف يترتب عليها كثير من صفات ومميزات النظام من حيث تصميم وهيكلية المؤسسة القائمة عليه وآليات عملها .ورغم أن الهدف من نظام ضمان الودائع قد يبدو سهل التحديد ومباشر إلا أن هناك العديد من التفصيلات التي ستترتب على هذا القرار ومما يعني ضرورة اتخاذ القرار بعناية وبعد إجراء دراسة مستفيضة.
وتتعدد الأهداف التي يمكن تحقيقها من نظام ضمان الودائع، حيث صنف الاتحاد الدولي لمؤسسات ضمان الودائع ومنتدى الاستقرار المالي هذه الأهداف ضمن ثلاثة فئات عامة هي:(Financial Stability Forum ,2001)

- المساهمة في حفظ استقرار القطاع المالي.
- حماية المودعين.
- الأهداف الأخرى.

ورغم أن هذه الأهداف قد تبدو متناسقة ومتكاملة إلا أنه في بعض الحالات يمكن أن يحدث تعارض بينها ولذلك يجب أن يتم تحديد الهدف من النظام وأولوياته في مراحله الأولى حتى لا يخضع الهدف من النظام للتأويل خلال المراحل التي تتطلب قرارات حاسمة.

يعتبر تحديد الهدف العام من أنظمة ضمان الودائع من مسؤوليات السلطة النقدية أو الحكومة أو أي مؤسسة عامة تسند إليها هذه المهمة .وأيًا كانت الجهة التي ستتولى هذه المهمة فإن القرارات بهذا الشأن يجب أن تتكامل مع أهداف المكونات الأخرى لشبكة الأمان المالي وأهداف السياستين النقدية والمالية، كما يجب أن تأخذ هذه الأهداف بعين الاعتبار الظروف الاقتصادية السائدة وأوضاع القطاع المصرفي والمالي بشكل عام.
والأهداف التي يجب أن يتم اختيار أحدها أو مجموعة منها لنظام ضمان الودائع يمكن أن تقسم إلى ثلاثة مجموعات:

- **المجموعة الأولى :المساهمة في استقرار القطاع المالي:**

- **تقليل مخاطر تهافت المودعين على سحب الودائع:**

بدون وجود نظام لضمان الودائع تزداد احتمالية حصول أزمة نظامية في القطاع المصرفي نتيجة لتهافت المودعين على سحب الودائع من مصرف معين أو الجهاز المصرفي بشكل عام نتيجة لفقدان الثقة في القطاع المصرفي، نتيجة أزمة حقيقية أو مفترضة تواجه المصرف أو المصارف، عادة ما تبدأ هذه الأزمة لدى مصرف معين ثم يمكن أن تنتقل إلى مصارف أخرى بغض النظر عن أوضاعها المالية مما يجبر المصارف على تسييل أصول من محافظها الاستثمارية لمواجهة السحوبات الكبيرة مما يعرضها لخسائر كبيرة، وعادة ما يطلق وعلى المدى القصير يعتبر على هذا التأثير أثر انتشار الأزمات كافيًا للسيطرة هذه المخاطر، ولكن بسبب توفير ضمان كامل للودائع السلبيات التي تترافق عادة مع هذا النوع من الضمان مثل المخاطر المعنوية فإنه لا يعتبر حلاً مناسبًا على المدى الطويل(Financial Stability Forum ,2001).

- **وضع آلية محددة لمعالجة المصارف المتعثرة:**

من الممكن ربط تأسيس نظام لضمان الودائع مع سعي المؤسسات الرسمية لإيجاد منظومة من القوانين والآليات لمعالجة انهيار المؤسسات المصرفية، إذ يظهر من الخبرة في العديد من الدول أنه يجب إيجاد حلول مناسبة وبسرعة للتغلب على نزعة المؤسسات المصرفية الضعيفة إلى التدهور السريع، وللسيطرة على الأثر السلبي لتعثر هذه المؤسسات على القطاع المصرفي بشكل عام، لذلك فإن إنشاء نظام لضمان الودائع قد يهدف إلى تعزيز الأطر التي تضعها الدول لمعالجة تعثر المصارف.

- **المساهمة في استقرار نظام المدفوعات:**

من ضمن الأهداف التي يمكن أن يتوقع من نظام ضمان الودائع تحقيقها هي أن يسهم في حفظ وتعزيز الاستقرار المالي عبر المساهمة في استقرار نظام المدفوعات، فعملية إيداع الأموال في المصارف تسمح للأفراد والمؤسسات بادخار الأموال وسحبها عندما يرغبون بذلك، وعبر حفظ الاستقرار والثقة بالنظام المصرفي، يسهم ضمان الودائع في سهولة انتقال الودائع المصرفية بين الأطراف المختلفة، فحتى يعمل نظام المدفوعات بكفاءة يجب أن ينظر المودعون أن الأموال المودعة في المصارف هي بنفس مستوى أمان واستقرار النقد، ولتحقيق هذا الهدف فإن بعض أنظمة ضمان الودائع تستطيع تقديم مساعدات مالية طارئة قد تأخذ شكل ضمان معاملات المدفوعات للمصارف المتعثرة، مثل هذه المساعدة تسهم في تجنب تعطل تدفق المدفوعات والتسويات وتوفير وقت للمؤسسات المكونة لشبكة الأمان المالي لإيجاد حل لأزمة هذه المؤسسة المالية(**المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،1986**).

- **معالجة الأزمات المالية:**

أنشئت أنظمة ضمان الودائع في العديد من الدول في مراحل تميزت بعدم الاستقرار المالي أو كانت في مرحلة التعافي من أزمات مالية، وذلك بهدف مساعدة المؤسسات المالية على المحافظة على مستوى مستقر من الودائع على الرغم من الأزمة عبر طمأنة المودعين على سلامة أموالهم.

ولكن ضمان الودائع– كما تؤكد التجارب والدراسات –غير كاف بحد ذاته للمحافظة على الاستقرار المالي . فالحفاظ على الاستقرار المالي يحتاج إلى تكامل ضمان الودائع مع سياسات سليمة على مستوى الاقتصاد الكلي وأنظمة رقابية وقانونية مناسبة وأدوات السلطة النقدية كالتدخل كمقرض الملجأ الأخير.
حيث أن التقصير عن معالجة موضوعات مثل الأخطار المعنوية يمكن أن يؤدي تأثيرات سلبية على الاستقرار المالي ورفع تكلفة معالجة الأزمات المالية على المدى الطويل.

- **المجموعة الثانية: حماية صغار المودعين والأقل قدرة على تقييم أوضاع المصارف:**

تعتبر حماية المودعين الذين لا يمتلكون القدرة على الوصول المعلومات الخاصة بأوضاع المصارف أو تحليلها أحد أكثر الأهداف العامة شيوعًا لإنشاء أنظمة لضمان الودائع .وتعرف هذه الفئة من المودعين عادة على أنهم المودعين ذوي الودائع الصغيرة، والذين يترتب على مؤسسات الدولة المعنية توفير الحماية لهم.

- **المجموعة الثالثة:**

هناك مجموعة من الأهداف الأخرى غير تلك الواردة في المجموعتين السابقتين، أهمها: (Financial Stability Forum ,2001):

- **توزيع تكاليف انهيار المصارف:**

في الدول التي لم تنشأ نظام واضحًا لضمان الودائع تتحمل الحكومة كامل العبء المالي لمعالجة أوضاع المصارف وتعويض المودعين .لذلك فإن إنشاء نظام لضمان الودائع يؤدي إلى تخفيض مسؤولية الحكومة والتكاليف التي قد تتحملها، عبر تحميل جزء من هذه التكاليف لمؤسسات القطاع المالي.

ويجب دومًا أن يؤخذ بعين الاعتبار مقدرة المؤسسات على المشاركة في التمويل دون أن يؤدي ذلك إلى الإضرار بمراكزها المالية .ولذلك فإن مقدار مساهمة هذه المؤسسات يجب أن يراجع دوريًا بالنظر إلى ظروف المؤسسات المالية .ورغم ذلك فإنه على الأغلب أن مسؤولية الحكومة عن تمويل النظام لن تزول نهائيًا خاصةً في المراحل الأولى لإعداد النظام(**الدوري وآخرون، 2006**).

- **المساهمة في تعزيز التنافسية عبر تقليل المعيقات أمام المؤسسات المصرفية الصغيرة:**

من ضمن الآثار التي يمكن أن يتركها ضمان الودائع على القطاع المصرفي تعزيز قدرة المؤسسات المصرفية الصغيرة والحديثة على جذب الودائع في مواجهة المصارف الكبيرة والعريقة، أو تعزيز قدرة المصارف المحلية على التنافس مع المصارف الدولية الوافدة إلى الدولة .حيث أنه في غياب ضمان للودائع فإن العدد الأكبر من المودعين سيفضلون التوجه إلى المؤسسات المصرفية الكبيرة بسبب الانطباع إنها أقل مخاطر.
وهذا الانطباع ناشئ عن عدد من العوامل أهمها(**أبوسمرة، 2007**):

- أن المؤسسات المصرفية الكبيرة أكثر قدرًة على تحمل الأزمات والخسائر ومحافظها الاستثمارية أكثر تنوعاً.
- أن الحكومات ستتدخل لمعالجة مشاكل المصارف الكبيرة كونها أكبر من أن تترك لتتعثر.
- أن هذه المؤسسات المصرفية عملت على مدى سنوات طويلة في تعزيز موقعها التنافسي في السوق.

وتبني مثل هذا الهدف سيتطلب أخذ عدة عوامل بعين الاعتبار مثل المخاطر المعنوية التي قد تترتب على محاولة تحقيقه والحاجة إلى تشديد الرقابة المصرفية واحتمالية تعارض مثل ذلك الهدف مع أهداف أخرى تهدف إلى تخفيض المخاطر.

- **تعزيز النمو الاقتصادي:**

من الآثار الإيجابية لضمان الودائع أنه يسهم في تدفق مزيد من الأموال إلى القطاع المصرفي مما يشكل قاعدة للاستثمار والإقراض .ومن جهة أخرى فإن ضمان الودائع يفترض أن يؤدي إلى تخفيض معدل الفائدة على

الودائع بسبب انخفاض المخاطر، مما يسمح للمصارف بتخفيض فوائد الإقراض، وهذا يعني انخفاض تكاليف التمويل وتعزيز الاستثمار والنشاط الاقتصادي.

- **تقليل الآثار السلبية للركود الاقتصادي:**

من الفوائد التي يمكن أن يسهم ضمان الودائع في تحقيقها هي تخفيض أثر انهيار مؤسسات مصرفية على المودعين، خاصة في فترات الأزمات الاقتصادية والركود .ولكن في جميع الأحوال فإن أثر ضمان الودائع على احتواء الأزمات الاقتصادية محدود للغاية.

4. الجمعية الدولية لضامني الودائع:

تأسست الجمعية الدولية لضامني الودائع عام 2002 بصفتها الجسم التمثيلي لكل هيئات ضمان الودائع، بغرض المساهمة في توحيد وتطوير فاعلية أنظمة وإجراءات ضمان الودائع عن طريق تعزيز التعاون الدولي. وتقوم الجمعية بإعداد البحوث المختلفة والوسائل الإرشادية المتعلقة بضمان الودائع. وقد قررت كل من لجنة بازل للرقابة المصرفية والجمعية الدولية لضامني الودائع في تموز من العام 2008، التعاون معا لوضع وتطوير مبادئ أساسية متفق عليها لتفعيل أنظمة ضمان الودائع بغرض الوصول إلى مفاهيم وقواعد وتعريفات مشتركة، ولخدمة الأهداف التي من أجلها أسست الجمعية(http://www.iadi.org).

قامت الجمعية الدولية لضامني الودائع بتطوير المبادئ الأساسية لإفادة الدول التي ترغب بتبني أو إعادة صياغة نظام ضمان الودائع .وقد تم إعداد هذه المبادئ الهادفة لتعزيز فعالية أنظمة ضمان الودائع بالاستناد إلى أدلة البحث والإرشاد المعتمدة من قبل الجمعية والمطورة من قبل عدد من أعضاءها المؤسسين، وتقرير فريق عمل ضمان الودائع المنبثق عن منتدى الاستقرار المالي لعام 2001 ونتائج منتدى الحوار لمنطقة آسيا والمحيط الهندي حول سياسات التعاون الاقتصادي لعام 2005 إلى جانب ذلك، اعتمدت الجمعية الدولية لضامني الودائع في تطوير المبادئ الأساسية على الخبرات العملية للمؤسسات الأعضاء وخبرات الهيئات الأخرى من مشاركين ومراقبين في الجمعية، وبذلك فإن هذه المبادئ تعكس وتتوافق مع ظروف وأوضاع الدول المختلفة بالإضافة إلى البناء المؤسسي لها –علاوةً على ذلك– فإن الجمعية تعتزم المضي قدما في متابعة تطوير هذه المبادئ.
تشكل هذه المبادئ الأساسية إطارًا مرنًا لتطبيق نظام ضمان ودائع فعال، وتتيح للسلطات المعنية في البلدان المختلفة تبني الإجراءات الإضافية التي تراها ضرورية لبناء نظام ضمان ودائع فعال يأخذ بعين الاعتبار المعطيات المحلية(**IADA،2008**).

تم تصنيف الواحد وعشرون مبدأً أساسيًا ضمن أحد عشر هدفاً وبحيث توضح الأهداف الأساسية من المؤسسة وأيضاً تحليل البيئة الاقتصادية العامة (**انظر ملحق رقم1**).

إن هذه المبادئ الأساسية لأنظمة ضمان الودائع الفعالة قدمت إطارًا محايدًا فيما يتعلق بالمناهج المختلفة لأنظمة ضمان الودائع طالما أن هذه الأنظمة تحقق أهدافها المحددة .ولم تصمم هذه المبادئ لتناسب جميع احتياجات وظروف النظم المصرفية السائدة في كل دولة، بل يجب أخذ الظروف الخاصة لكل دولة بعين الاعتبار عند صياغة القانون وتحديد الصلاحيات المناطة بضامن الودائع لتحقيق الأهداف العامة والاضطلاع بالمسؤوليات بكفاءة.

وقد اشترطت الجمعية ولجنة بازل على ضرورة توفير مجموعة من العوامل الخارجية والمتطلبات المسبقة من ضمنها:

- التقييم المستمر للاقتصاد وللنظام المصرفي.
- الإدارة السليمة للهيئات والمؤسسات التي تشكل شبكة الحماية المصرفية.
- وجود تعليمات رقابية قوية وصارمة تلتزم بها المصارف.
- توفر إطار قانوني وفعال.
- وجود نظم محاسبية مهنية ذات فعالية.
- تطبيق تعليمات إفصاح سليمة ودقيقة وشفافة.

وحتى تكون مؤسسة ضمان الودائع فعالة وتحقق الأهداف المبتغاة منها، فإنه يتطلب أن يكون النظام المالي للدولة مستقرا والبيئة المؤسسية سليمة أيضا وأن تكون مؤسسة أو هيئة ضمان الودائع ضمن منظومة مالية واقتصادية ومصرفية وقانونية متكاملة، وهذا يعني أن لا جدوى من تشكيل أو تأسيس مؤسسة لضمان الودائع في دولة لا يتوفر فيها الاستقرار المالي والاقتصادي وتكون البيئة المؤسسية ذات تشوهات متعددة وان يكون تعثر المصارف سمة ملازمة لها. فالعبرة من وراء إنشاء مؤسسة لضمان سقف للودائع يكون من باب الحيطة والحذر وتعزيز إضافي لشبكة الحماية المصرفية، في حال وقوع أزمة أو تعثر مصرف ما، فالأصل هو في سلامة أداء النظام المصرفي والرقابي.

وقد انضمت فلسطين رسميا إلى الجمعية الدولية لضامني الودائع واختصارها IADI في شهر تشرين الثاني من العام الماضي 2013 وبذلك تكون الدولة رقم 72 المنضوية تحت لواء الجمعية.

1.4 حدود مساهمة المصارف في ضمان الودائع:

هناك جدل في الأدب الاقتصادي حول حدود هذا الضمان، حيث يقوم بضمان ودائع المتعاملين عن طريق تعويضهم كليا أو جزئيا من خلال مساهمات المصارف، ويمول هذا النظام من خلال الآتي:

- سداد البنوك لأقساط تأمين محددة وبصفة دورية وفي مواعيد محددة وبنسبة وتناسب مع حجم الودائع لدى كل بنك ويتم فرض فوائد تأخير على البنك الذي لا يقوم بتسديد أقساطه في الموعد المحدد، ومثال ذلك الأنظمة المطبقة في لبنان والهند.
- إلزام البنوك بالمساهمة فقط عند حدوث تعثر أو إفلاس بنك بمبلغ محدد يوزع بينهم بنسبة وتناسب مع حجم الودائع لدى كل بنك، ومثال ذلك الأنظمة المطبقة في سويسرا وايطاليا وفرنسا(http://www.iadi.org).

5. العضوية في نظام التأمين على الودائع

هناك بعض الأنظمة التي تقوم على الإلزامية، ومؤدى ذلك إلزام جميع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تقبل الانضمام إلى عضوية النظام، ومثال ذلك الأنظمة المطبقة في لبنان وتركيا والفلبين ومصر، وهناك بعض الأنظمة التي تكون العضوية فيها اختيارية مثل الأرجنتين والهند، ويعتبر النظام الإلزامي في نظر بعض المصرفيين أفضل من النظام الاختياري بالنسبة للدول النامية، حيث إنه في حالة النظام الأخير قد تحجم البنوك ذات الحجم الكبير عن التأمين على ودائعها، استنادا إلى أن التأمين يمثل عبئا عليها يتمثل في قيمة قسط التأمين أو المساهمة المطلوبة منها. ومما هو جدير بالذكر أنه ليس هناك ازدواجية أو تداخل بين دور كل من نظام التأمين على الودائع والبنك المركزي، بل إن هناك اختلافا كبيرا بين دور كل منهما في إقراض أو دعم البنوك، حيث إن أنظمة التأمين على الودائع تقوم بتعويض المودعين عن ودائعهم طبقا لنظمها المختلفة عند إفلاس البنك، بينما لا يقوم البنك المركزي بهذا الدور في الأساس، إنما يقع على عاتقه مهمة المقرض الأخير للبنوك لمساعدتها على تجاوز أزمة السيولة.

وهنا يجدر الإشارة أن سلطة النقد الفلسطينية قد ألزمت جميع المصارف العاملة في فلسطين والمعتمدة لدى سلطة النقد بالانضمام إلى المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع.

المبحث الثالث: المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع...الحيثيات والأهداف

1. تمهيد:

إن انشاء نظام لضمان الودائع سيكون له تأثير إيجابي على درجة الثقة في الجهاز المصرفي الفلسطيني. حيث أن نظام الودائع سيعمل على الحد من الأثر السلبي للظروف السياسية والأوضاع الاقتصادية السائدة في الجهاز المصرفي الفلسطيني، الأمر الذي يزيد من تعزيز وسائل الإنذار المبكر والارشادات التحذيرية التي تنذر بوقوع أزمات مالية لدى البنوك.

يعمل النظام على ضمان عدم اتساع أي أزمة مالية وعدم انتقالها من مصرف لآخر، فضلاً عن دوره في التزام المصارف بقاعدة كافية من رؤوس الأموال، مما يعزز الدور الرقابي، ويسهم في منع حدوث أي اختلالات جوهرية في أداءه. مما يكون له أثراً إيجابياً كبيراً على زيادة الثقة في الجهاز المصرفي الفلسطيني(**الأعرج، 2009**).

وحتى تكون مؤسسة ضمان الودائع فعالة وتحقق الأهداف المبتغاة منها، فإنه يتطلب أن يكون النظام المالي للدولة مستقرا والبيئة المؤسسية سليمة أيضا وأن تكون مؤسسة أو هيئة ضمان الودائع ضمن منظومة مالية واقتصادية ومصرفية وقانونية متكاملة، وهذا يعني أن لا جدوى من تشكيل أو تأسيس مؤسسة لضمان الودائع في دولة لا يتوفر فيها الاستقرار المالي والاقتصادي وتكون البيئة المؤسسية ذات تشوهات متعددة وان يكون تعثر المصارف سمة ملازمة لها. فالعبرة من وراء إنشاء مؤسسة لضمان سقف للودائع يكون من باب الحيطة والحذر وتعزيز إضافي لشبكة الحماية المصرفية، في حال وقوع أزمة أو تعثر مصرف ما. فالأصل هو في سلامة أداء النظام المصرفي والرقابي.

لقد تمكنت سلطة النقد خلال السنوات الخمس الماضية تحديدا من تحصين النظام المصرفي الفلسطيني وتقويته بما في ذلك تصفية أحد المصارف المتعثرة وبيعه كما وضعت تعليمات بشأن دمج المصارف الصغيرة وطلبت منها رفع رؤوس أموالها لتعزيز قاعدة رأس المال بالإضافة لقيامها بتعديل بعض القوانين المتعلقة بالمصارف وإصدار قانون مكافحة غسل الأموال لخلق بيئة قانونية مساندة إلى جانب قيامها بإصدار سلسلة تعليمات بغرض

توفير الاستقرار المالي والنقدي، وقد مكنت هذه الخطوات عمليا من توفير المناخ والبيئة المناسبين للبدء بتأسيس أو دراسة قيام مؤسسة فلسطينية لضمان الودائع.

أصدر رئيس السلطة الفلسطينية قراراً بقانون رقم 7 لعام 2013، نشر في الجريدة الرسمية يقضي بإنشاء المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع كما صدر قرار لاحق بتشكيل مجلس إدارة له برئاسة محافظ سلطة النقد وعضوية بعض المؤسسات ذات الاختصاص وممثلين عن القطاع الخاص والأكاديميين. وقد انضمت فلسطين رسميا إلى الجمعية الدولية لضامني الودائع واختصارها IADI في شهر تشرين الثاني من العام 2013 وبذلك تكون الدولة رقم 72 المنضوية تحت لواء الجمعية.

2. المبررات والأهداف:

المبرر القانوني والمهني من إنشاء مؤسسة ضمان الودائع هو أن الدولة سواء من خلال البنك المركزي أو وزارة المالية لم تعد تتقبل فكرة ضمان الودائع الضمني Implicit Deposit Insurance الذي تطبقه الدولة عمليا بعد كل عملية إفلاس تتم كما لم يعد من الممكن أخلاقيا وقانونيا وماليا أن لا تتحمل المصارف جزءا من المخاطر الناجمة عن أخطائها، لذا فيتوجب عليها تحمل مسئوليتها واستقطاع نسبة من ودائعها(0.003) وتحويلها بشكل دوري ومنتظم إلى مؤسسة ضمان الودائع التي يرأس مجلس إدارتها البنك المركزي أو السلطة النقدية بحكم الاختصاص . فمن شأن هذا الاستقطاع الحد من الأخطاء التي تقوم بها إدارات المصارف التي كانت تعتمد أو ترتكز في الماضي على ضمان الودائع الضمني الذي تتولاه الدولة عادة.

1.2 أبرز الأهداف من وراء إنشاء مؤسسة لضمان الودائع:

- حماية صغار المودعين الذين يشكلون الأغلبية.
- تعزيز وتثبيت الاستقرار المالي والمصرفي.
- تشجيع وتحفيز الممارسات والأداء المصرفي الصحيح لدى المصارف وخاصة لدى الإدارة التنفيذية العليا واعتماد النزاهة والشفافية وتكريس قواعد الحوكمة الرشيدة وتغليب المهنية عند تقديم الائتمان والقروض والتسهيلات المصرفية بأنواعها والحسابات الجارية المدينة أو السحب على المكشوف.

- ايجاد أجواء من المنافسة المصرفية القائمة على المهنية العالية والأداء، حيث تتساوى المصارف من حيث ضمان سقوف الودائع أمام جمهور المودعين بغض النظر عن كبر وصغر البنك او عمره المهني لغاية استقطاب الودائع الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص والتي تشكل عادة أكثر من 97% من الودائع.
- وقف سياسة ضمان الودائع الضمنية من قبل الدولة والتي كان يتحملها دافعوا الضرائب عن اخطاء لم يرتكبونها ولا ذنب لهم فيها.
- تقليل أو الحد من خسائر الدولة (الخزينة) أو السلطة النقدية نتيجة لتحملهما التكلفة أو النتائج السلبية المترتبة على تعثر بعض المصارف أو توقفها عن الدفع أو إعلان افلاسها.
- تحفيز صغار المودعين على الاستمرار في إيداع أموالهم في المصارف دون خشية من خسارتها أو فقدانها.
- تشجيع الجمهور على عدم الاحتفاظ بالنقود السائلة في البيوت ما دامت مضمونة بشكل صريح من خلال مؤسسة رسمية قائمة ومحددة ومشهرة، مما سيؤدي إلى زيادة الادخار وتعزيز الثقة بالمصارف العاملة.

3. حدود الضمان والتغطية:

لا تستطيع أي مؤسسة لضمان الودائع أن تتكفل بإعادة كل الودائع إلى اصحابها لذلك قامت كل هيئة بتحديد سقف للتعويض الفوري، ففي الاردن مثلا وضعت سقفا في بداية تشكيل المؤسسة بلغ 10000 (عشرة آلاف) دينار ثم ما لبثت أن رفعت السقف التعويضي المباشر والفوري إلى 50000 (خمسون ألف) دينار في أول شهر تشرين الثاني 2011 مما يرفع نسبة عدد المودعين المستفيدين إلى نحو 98%. أما في فلسطين فقد أشار القرار بقانون الذي صدر في عام 2013 على التعويض الفوري للمودعين خلال شهر واحد من اعلان سلطة النقد عن توقف (إفلاس) البنك عن الدفع بسقف 10000 (عشرة آلاف) دولار، وهذا يشكل تقريبا 93% من مجموع عدد المودعين. وفي الوقت الذي ينحصر فيه الضمان في الأردن على الودائع بالدينار فحسب، وسعت مؤسسة ضمان الودائع في فلسطين تغطيتها التأمينية لتشمل العملات المتداولة والمستخدمة نظرا لخصوصية الحالة الفلسطينية ذات العملات المتعددة. ومن الجدير ملاحظته هنا أن كافة المصارف المرخص لها بالعمل في فلسطين ملزمة بالانضمام للمؤسسة بما فيها البنوك الاسلامية. ولعل العبرة من جعل عضوية المؤسسة إجبارية لكل البنوك دون استثناء هي لإضفاء الشمولية على مظلة التأمين والحيلولة دون انتقال السيولة من المصارف غير المؤمنة إلى المؤمنة وتجنب أن تكون العضوية في المؤسسة متكونة من البنوك الضعيفة فحسب. ومما يتقدم يتضح أن المؤسسة محل البحث رسمية لكن تمويلها يتم بالكامل من القطاع الخاص، باستثناء رأس المال الذي تدفعه الدولة حين التأسيس. وقد فصل القرار بقانون رقم 13 لعام 2013 آليات الدفع والمشاركة من كل بنك عضو في المؤسسة

بشكل تفصيلي بل وسمح بزيادة النسبة المستقطعة على المخاطر المحتملة لكل مصرف وفقا لما يقرره مجلس الإدارة على ضوء تقارير سلطة النقد الفلسطينية ذات الاختصاص بالرقابة على البنوك (**ورقة عمل لسلطة النقد الفلسطينية، 2012**).

4. الودائع غير المشمولة بالضمان:

نص القرار بالقانون سالف الذكر على استثناء بعض الودائع من التعويض (الضمان) لاعتبارات لها علاقة بنوعية المودعين أو ذات علاقة مباشرة بالعضو والتي من المفترض أن يكون لها دورا رقابيا على أعمال المصرف وإدارته مما يتوجب أن تتحمل جزءا من مسئولية توقفه عن الدفع، لقد حددت المادة 24 من القانون (**2013**) الخاص بمؤسسة ضمان الودائع الفلسطينية محل البحث الودائع غير المشمولة بما يلي:

- ودائع الحكومة ومؤسساتها الرسمية.
- ودائع سلطة النقد.
- الودائع ما بين الاعضاء (البنوك) بما فيها المؤسسات المالية العاملة والمرخص لها.
- التأمينات النقدية في حدود سقوف أو رصيد التسهيلات الائتمانية التي حصل عليها عميل أو معتمد البنك، ولتوضيح هذه النقطة فإنه في حال كان لمعتمد البنك شخصا كان أو شركة وديعة بمبلغ 20 ألف دولار ولكنه في نفس الوقت حاصل على تسهيلات ائتمانية بمبلغ 15 ألف ففي هذه الحالة يدفع له 5 آلاف فقط.
- ودائع الاطراف ذوي الصلة بالعضو والمحددة في قانون المصارف الساري المفعول.
- ودائع مدققي حسابات البنك أو اعضاء هيئة الرقابة الشرعية للبنوك الإسلامية.
- ودائع الاستثمار المقيدة وفق ما يحدده مجلس إدارة مؤسسة ضمان الودائع.

5. أهمية مؤسسة ضمان الودائع للمواطن الفلسطيني:

ما يهم المواطن أو الشركة الفلسطينية من تشكيل مؤسسة ضمان الودائع هو أن ودائعه بالسقف المشار إليه باتت الآن مضمونة ومحمية بالقانون، فخلال شهر واحد من إعلان سلطة النقد عن توقف البنك X عن العمل تتولى مؤسسة ضمان الودائع دفع المستحقات لكافة المودعين بدون أن يقتحم المودعون ويتظاهرون أمام مقرات وفروع البنك المذكور، وعليه مراجعة مؤسسة ضمان الودائع وتزويد دائرة الضمان والتصفية فيها باسم البنك المراد تحويل الوديعة إليه، فمنذ إعلان إفلاس أي بنك تنتقل مسئولية التصفية والدفع إلى المؤسسة الفلسطينية لضمان

الودائع وليس وفقا لما كان متبعا في السابق حيث كان يجري تشكيل لجنة إشراف من سلطة النقد لمتابعة موضوع الإفلاس وأسبابه وحجز الأموال ريثما تتضح ملابسات التوقف عن العمل، وكل هذا كان يتم على حساب صغار المودعين الذين يشكلون الأغلبية. فمن المفترض ألا يخشى اي فلسطيني من إيداع أمواله في اي بنك عامل في فلسطين الآن، بغض النظر عن كبر وصغر البنك. فالمواطن لم يعد يراجع البنك المفلس وليس له علاقة به فمقصده بات معروفا وهي مؤسسة ضمان الودائع في فلسطين وليس البنك الذي أودع أمواله فيه او سلطة النقد او وزارة المالية أو الحكومة ولا داع للتظاهر والاحتجاج، وما يهم المواطن هنا أن وديعته ستعود إليه بالكامل إذا كانت عشرة آلاف دولار فأقل وخلال شهر كحد أقصى.

إن تشكيل مؤسسة ضمان الودائع في فلسطين جاءت لردم الفجوة التي كانت تشكل ثغرة ذات وزن في النظام المصرفي والمالي، وبهذا التشكيل تكون شبكة الحماية المصرفية في طريقها للاكتمال، ولعل أهم ما يميز المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع أنها أخذت في الاعتبار خصوصية عمل البنوك الإسلامية، وقامت بتشكيل صندوقين منفصلين أحدهما خاص بالبنوك التقليدية، والآخر خاص بالبنوك الإسلامية، وبذلك تكون قد راعت حاجات البنوك الإسلامية وعملائها من حيث توافق نظام حماية ودائعهم مع الشريعة الإسلامية.

كما نص القانون الخاص بتشكيل المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع على استثمار أموال البنوك الإسلامية ضمن صندوق خاص بالبنوك الإسلامية ومنفصل عن صندوق البنوك التقليدية، حرصاً على مراعاة خصوصية العمل المصرفي الإسلامي وطمأنة جمهور المتعاملين بمشروعية استثمار ودائعهم **(انظر ملحق رقم 2)**.

والجدول التالي يوضح بعض أنظمة ضمان الودائع في الدول العربية، حيث يوضح الجدول الهدف من تأسيس النظام الخاص بكل دولة، والإدارة المسئولة عن النظام، وعضويات البنوك في نظام الودائع، وقيمة الاكتتاب الأول، وقيمة الاشتراك السنوي المدفوع من قبل البنوك لنظام التأمين على الودائع، وكيفية استثمار أموال الصندوق، وماهي الودائع المشمولة بالضمان، والودائع المستثناه من الضمان، وطبيعة التغطية للعملات المختلفة، ومدى التغطية التي يقدمها نظام التأمين على الودائع لأصحاب الودائع.

جدول 1 : فيما يلي مقارنة بين أنظمة ضمان الودائع في العالم العربي:

المبحث	القانون الأردني	القانون اللبناني	القانون البحريني
الهدف من النظام	– حماية المودعين لدى البنوك بضمان ودائعهم. – الاشراف على إجراءات تصفية المصارف وتعويض المودعين.	– ضمان الودائع لدى المصارف العاملة في لبنان بالعملة اللبنانية مهما كان نوع الوديعة أو أجلها.	– حماية المودعين لدى البنوك بما يتوافق مع أنظمة ضمان الودائع عموماً.
الإدارة	– مجلس إدارة يرأسه محافظ البنك المركزي ينوبه أحد نواب المحافظ يشارك فيه مدير عام الصندوق وممثلين عن وزارة المالية والتجارة والصناعة وعضوين يتم تعيينهما بقرار من مجلس الوزراء.	– يتكون من ثلاث أعضاء تعينهم الحكومة بمرسوم بناء على توجه وزير المالية، وأربعة أعضاء ينتخبوا من المصارف لا يشترك ممثلي الدولة في التصويت.	– عضوين يمثلا إدارة الهيئة ويرشحا من قبل محافظ الهيئة، يجب أن يكون أحدهما رئيس مجلس الإدارة. – أربعة أعضاء يمثلون البنوك التجارية يرشحهم المحافظ بعد استشارة البنوك. – ممثلين عن وزارات: المالية، العدل والشئون الإسلامية، الاقتصاد، التجارة حيث يتم تعيينهم من قبل وزرائهم. – ممثل غرفة التجارة والصناعة البحرينية. – ممثل عن البنك الخاضع.
العضوية	–جميع المصارف الأردنية والأجنبية العاملة في المملكة باستثناء فروع المصارف خارج المملكة وأيضاً باستثناء المصارف الإسلامية إلا اذا اختارت الانضمام.	–جميع المصارف العاملة في لبنان	–كافة البنوك المرخصة والعاملة في البحرين مالم تكون مشمولة في نظام تأمين ودائع آخر.

الاكتتاب الأول	– مساهمة الحكومة بمليون دينار ($1,410,000). – المصارف: رسم اشتراك 100,000 دينار تدفع على دفعتين خلال العام.	– يساهم كل مصرف بـ100,000 ليرة ويساهم البنك المركزي بما يعادل مساهمات البنوك، حيث يعامل هذا القسط كمصروف ويتم اعفاءه من الضريبة	لا يوجد
رسوم العضوية السنوية	– 25% من الودائع المشمولة بالضمان يجوز رفعها على المصارف ذات المخاطر المرتفعة أو في حالة تصفية مصرف قبل اعداد الاحتياطات اللازمة على ألا يتجاوز الرسم ضعف الرسم الأصلي.	– تدفع البنوك قسط سنوي مقداره 0.02% من الودائع وذلك للسنوات الثلاث الأولى ومن ثم 0.15% لكل عام من مجموع حساباتها الدائنة أي كان نوعها وأجلها و مصدرها ومهما بلغت.	– يتم تحصيل 25 مليون دينار بحريني تقسم على البنوك كنسبة وتناسب على أساس حجم الودائع.
استثمار أموال الصندوق	–السندات الصادرة عن الحكومة الأردنية أو المضمونة من قبلها. –الإيداع لدى البنك المركزي. –الإيداع لدى أحد المصارف بناءً على قرار مجلس الإدارة.	– يتم وضع أموال الصندوق في حساب خاص في مصرف لبنان بدون فائدة ويسمح للمؤسسة باستثمار قسماً من أموالها بسندات حكومية أو مكفولة في	– يتم وضع الأموال في بنك أو أكثر كوديعة مقابل فائدة في حساب خاص لهيئة ضمان الودائع وتكون هذه البنوك مفوضة بالدفع من قبل الهيئة في حالة تصفية أي بنك.

		الدولة أو تملك عقارات في لبنان.	
الودائع المشمولة بالضمان	جميع الودائع عدا المستثناة أدناه	جميع الودائع عدا المستثناة أدناه	جميع الودائع عدا المستثناة أدناه
الودائع المستثناه من الضمان	– ودائع الحكومة – ودائع البنوك – التأمينات النقدية بحدود قيمة التسهيلات.	– حسابات رؤساء وأعضاء مجلس الإدارة وزوجاتهم. – المدراء ومراقبي الحسابات.	– ودائع الحكومة البحرينية والهيئات الحكومية والشركات التي تساهم بنسبة 50% أو أكثر. – ودائع البنوك. – ودائع مجلس الإدارة والمدراء والمساهمون الذين تبلغ مساهمتهم 5% أو أكثر. – ودائع الأشخاص الذين لا يمكن التحقق من هويتهم.
الودائع بالعملات الأجنبية	ضمان الودائع بالعملات الأجنبية خاضع لقرار البنك المركزي.	غير مغطاة بالضمان	مغطاة بالضمان
مدى التغطية	100% بحد أعلى 10000 دينار (14000$).	تغطية كافة الحسابات بحد أقصى 5 ملايين ليرة لبنانية.	75% من الوديعة أو 15000 دينار بحريني (40000$) أيهما أقل.

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية،2011

7. سلبيات أنظمة ضمان الودائع:

من الممكن أن يترافق مع تطبيق نظام ضمان الودائع عدد من الآثار السلبية على استقرار القطاع المصرفي والنظامين المالي والاقتصادي ككل .ولا تعتبر هذه الآثار السلبية حتمية لا يمكن تجاوزها، فوفقًا لنتائج الدراسات المعدة في هذا المجال وتوصيات المؤسسات الدولية يمكن الحد من أغلب هذه السلبيات عبر تصميم النظام بشكل يأخذ بعين الاعتبار سلبيات الأنظمة .لذلك فإن هذا الجزء من الورقة يهدف إلى استعراض أبرز السلبيات التي يمكن أن يتسبب بها تأمين الودائع تمهيدًا لأخذها بعين الاعتبار عند مناقشة النقاط الرئيسية في تصميم وإدارة أنظمة ضمان الودائع.

1.7 المخاطر المعنوية (Moral Hazards):

ترتبط أغلب أنواع التأمين ببروز مخاطر معنوية والتي يعرفها ماكدونالد بأنها " الأثر السلبي– من وجه نظر الضامن –الذي قد يحدثه التأمين في سلوك المستفيد (**MacDonald ،1996**).

بينما يعرفها هلفر " أي شيء– مثلاً: تأمين أو مساعدة حكومية –يشجع على اتباع سلوك يتسم بالمخاطرة عبر إعطاء الانطباع لمتخذي القرارات الاستثمارية بأنهم سوف يحققون أرباحًا من استثمارات خطرة ويحصلوا في نفس الوقت على حماية ضد المخاطر "(**Helfer, 1999**).

وتعتبر المخاطر المعنوية أكبر أنواع المخاطر التي تنشأ عن ضمان الودائع وتزداد حدة هذه المخاطر في حالة التأمين الضمني للودائع والتغطية الكاملة بنسبة (100%) لودائع العملاء.

وتنشأ هذه المخاطر عن شعور المودعين بعدم وجود مخاطر ائتمانية مرتبطة بعمليات الإيداع لدى أي مصرف، مما يحدث خلل في عملية اتخاذ القرار الذي يجب أن يبنى على عاملي المخاطر والعائد فالشعور بعدم وجود أي مخاطر يؤدي إلى أن تزول الفروق– من وجهة نظر المودعين –بين المصارف ذات مستويات المخاطر المختلفة، ويؤدي إلى أن يتجه المودعون إلى المصارف التي تدفع أعلى سعر فائدة على الودائع، وبالتالي يؤدي إلى تقليل مستوى الانضباط بالسوق.

ولا يقتصر الأثر السلبي لهذه المخاطر على سلوك المودعين فقط ولكنه قد يشمل موظفي المصرف ومجلس إدارته الذين قد يشعرون بوجود شبكة أمان للمودعين حيال تصرفاتهم، فنظام ضمان الودائع سيتحمل تغطية خسائر ناشئة عن قرارات يتخذها المصرف، كما أن وجود مثل هذا النظام قد يشجع المساهمين في المصرف على ممارسة ضغوط خلال عملية تصفية المصرف لحفظ حقوقهم وتعويض المودعين من مصادر أخرى.

2.7 أثر ضمان الودائع على كفاءة توزيع الأصول المالية:

من الآثار التي يتوقع أن يتركها ضمان الودائع– كما هو الحال مع معظم عناصر شبكة الأمان المالي – هو تعزيز قدرة المصارف على اجتذاب الودائع بتكلفة أقل، مما يعتبر تدخلاً في سلوك المستثمر لصالح نوع معين من المؤسسات المالية، خاصة إذا كان النظام ممولاً من الحكومة .ويمكن تلخيص هذه النقطة كما أوردها آلان جرينسبان "رئيس المجلس الاحتياطي الفيدرالي" في شهادته أمام مجلس النواب الأمريكي في شباط 2003 : (بشكل مختصر، المؤسسات المغطاة بنظام تأمين الودائع تتلقى دعمًا حكوميًا على شكل ضمانات حكومية تسمح لها بجذب الودائع بأسعار فوائد أقل من المستوى الضروري في حال غياب تأمين الودائع وتسمح لها كذلك بتحمل مستويات أعلى من المخاطر دون الخشية من خسارة مصادر التمويل عبر الودائع . وبصياغة أخرى، تأمين الودائع يسهم في إساءة توزيع الموارد عبر كسر العلاقة بين مستوى المخاطر والعوائد لفئة معينة من المتنافسين في السوق).

3.7 المشاكل المرتبطة بالعضوية:

من الواضح أن أنظمة ضمان الودائع أكثر جاذبية للمصارف الضعيفة منها للمصارف الأكثر قوة واستقرار التي تنظر إلى هذه الأنظمة على أنها عبء .وتظهر هذه المشكلة خاصة في الأنظمة التي تكون العضوية فيها طوعيه وخاصة إذا كان يتم تقاضي رسوم عضوية بشكل لا يتناسب مع مخاطر المصرف مثلاً على شكل نسبة ثابتة بغض النظر عن مخاطر المصرف، في هذه الحالات على الأغلب ستنسحب المصارف القوية من العضوية في النظام– إذا شاركت فيه أصلاً –مما يخلق صعوبة في تمويل النظام(**2003، Greenspan**).

4.7 تغيير مسؤوليات سلطة الرقابة على المصارف:

يترافق مع إنشاء نظام لضمان الودائع تغير في فلسفة الرقابة على المصارف، فبدون وجود نظام لضمان الودائع تكون حماية مصالح المودعين وحفظ استقرار النظام المصرفي أهم وأبرز مبررات الرقابة .ولكن هذه

المبررات ستتراجع نسبيًا إذا توفر نظام يحمي مصالح المودعين ويسهم في تعزيز الاستقرار المصرفي، في مقابل بروز مسؤولية الحفاظ على مصالح دافعي الضرائب الذين تتعرض مصالحهم للخطر في حال مساهمة الحكومة في تمويل النظام كما هو الحال في الكثير من الدول التي أعدت أنظمة مماثلة .كما سيترتب على مراقبي المصارف زيادة في الأهمية النسبية لبعض المهام مثل تعزيز الإفصاح والانضباط في السوق، وبروز مهام جديدة مثل إنشاء علاقة تنسيق فعالة مع القائمين على نظام الضمان للارتباط الواضح في مهام الجهتين.

5.7 مشاكل الوكالة:

وهي المشاكل التي قد تنشأ عن تعارض مصالح الموظفين أو الجهات القائمة على نظام الضمان مع مصالح المستفيدين من النظام والمتحملين لعبء تمويله .وتظهر مثل المشاكل لدى معالجة المؤسسة المسؤولة عن ضمان الودائع لمشاكل المصارف المتعثرة أو عند اتخاذ قرارات تعلق بتمويل المؤسسة ومستوى الأقساط التي سوف تتقاضاها، حيث أنه من الممكن أن يتخذ المسؤولون عن ضمان الودائع قرارات أو حلول تفضل مصالحهم الوظيفية أو حتى السياسية في بعض الحالات على مصالح دافعي الضرائب أو المودعين(**Garcia,1999**) .

الفصل الثالث: الودائع في الجهاز المصرفي الفلسطيني

المبحث الأول: التدابير المتبعة لحماية الودائع في البنوك الإسلامية

1. تمهيد:

البنوك الإسلامية تحتاج لمؤسسات وبرامج حماية ودائع خاصة بها، وذلك لأن أساليب عملها ونظمها تمنعها من الاستفادة من كثير من الأدوات المالية في السوق المصرفي، ثم إن مواردها المالية توظف في العادة في الاستثمارات الحقيقية التي تدر أرباحا حقيقية نتيجة اختلاط المال بالعمل وفق صيغ التمويل الإسلامية.
عند النظر إلى الكيفية التي تتم بها حماية الودائع في المصارف الإسلامية يلاحظ الباحث أنها تختلف عن المصارف التقليدية في كونها لا يوجد لديها نظام مؤسسي لحماية الودائع على غرار ما يتوفر للبنوك التقليدية . كما أن البنوك الإسلامية تفرق بين الودائع تحت الطلب وبين ودائع الاستثمار من حيث الضمان.
تختلف المصارف الإسلامية عن التقليدية في الودائع كونها:

- لم يكن لديها نظام مؤسسي لحماية الودائع على غرار ما هو متوفر للمصارف التقليدية.
- تفرق المصارف الإسلامية بين الودائع تحت الطلب وبين ودائع الاستثمار (ودائع المضاربة) عندما يأتي الحديث عن ضمان الودائع.

وحيث إن النوع الأول مضمون من قبل المصرف الإسلامي طالما اعتبرت على أنها وديعة (عقد أمانة) أو قرض مضمون أصله. أما بالنسبة للمصرف التقليدي فلا يوجد هذا التفريق. وعند الحديث عن حماية الودائع لدى المصرف التقليدي فهذه الضمانة تشمل الودائع تحت الطلب والودائع لأجل التي يدفع عليها المصرف التقليدي فوائد محددة في فترت محددة.ومن هنا، وبالنسبة للمصرف الإسلامي، لابد من التفريق بين الضمان المطلوب للودائع تحت الطلب، وضمان الودائع الاستثمارية المعروفة بودائع المضاربة(**الصيفي، 2010**).

أما الودائع تحت الطلب فيمكن معاملتها معاملة الودائع الجارية لدى المصرف التقليدي، وعليه يمكن تطبيق نظام الحماية التقليدي الذي تتبعه المصارف التقليدية، لأن المصرف الإسلامي ضامناً للوديعة في الأصل، ولأن نظام حماية الودائع لدى المصارف التقليدية ما هو إلا عمل تضامني أنشأته السلطات الرسمية لمساعدة المصارف التي تتعرض لمشاكل مالية(**القحف، 2005**).

إذاً المشكلة لدى المصارف الإسلامية ليست في كيفية وضع ترتيبات خاصة بضمان الودائع الجارية (تحت الطلب)، ولكن المشكلة في كيف يمكن ترتيب الضمان لودائع المضاربة؟ حيث أن المصرف لا يتحمل الخسارة حال حدوثها، وذلك وفق شروط عقد المضاربة.

كما يجدر الإشارة إلى أن المقصود بحماية الودائع لدى المصارف الإسلامية هو ما يشمل الاحتياطات التي تخصصها المصارف لأغراض السيولة طبقاً لمتطلبات الرقابة المصرفية التي تفرضها سلطة النقد على المصارف الإسلامية، وعلى غيرها من المصارف العاملة.

2. التدابير المتبعة لحماية الودائع لدى المصارف الإسلامية:

تقوم المصارف الإسلامية بتطبيق عدد من التدابير لحماية الودائع، منها ما هو تدابير عامة تفرضها سلطة النقد، وهذه تنطبق على المصارف الإسلامية وغير الإسلامية، ومنها تدابير اتخذتها إدارات المصارف الإسلامية لذات الغرض، وهنا تتفاوت المصارف الإسلامية في عدد ومقدار التدابير المطبقة.

1.2 الاحتياطي النقدي القانوني:

إذ تفرض المصارف المركزية على جميع المصارف أن تحتفظ بأرصدة نقدية لها وهذه الأرصدة النقدية عبارة عن نسبة من الودائع لكل مصرف تحتسب على أساس شهري. وتتفاوت المصارف في تحديد نسب الاحتياطي القانوني ولكن في معظم الدول النامية التي ليس لديها أسواق مالية متطورة، تكون هذه النسبة عالية لا تتجاوز 20%.

وتتكون الودائع التي يؤخذ بموجبها الاحتياطي القانوني من الودائع الجارية والودائع الادخارية والأموال المخصصة لخطابات الاعتماد.

2.2 الرصيد الاحتياطي:

تطلب المصارف المركزية من المصارف التجارية أن تحتفظ برصيد احتياطي لدعم المركز المالي لكل مصرف وللتحوط في مقابل المصاعب المالية التي تتعرض لها المصارف. وفي العادة تحدد المصارف المركزية نسبة الاحتياطي المطلوبة من النقدية السائلة وشبه السائلة، وتكون في حدود 25% في البلدان التي بها أنظمة مالية ومصرفية متواضعة.

كما تحتفظ بعض المصارف المركزية لنفسها بالحق بالتحقق من الرصيد الاحتياطي ومدى الالتزام والانتظام في الاحتفاظ به. كما تجوز بعض المصارف المركزية لنفسها الحق في زيادة نسبة الاحتياطي أو تخفيضها حسب الموقف المالي لكل مصرف(**الصيفي، 2010**).

3.2 نسبة السيولة الداخلية:

تفرض المصارف المركزية الاحتياطي القانوني لأجل حماية المودعين، وكذلك تطلب من المصارف الاحتفاظ بنسبة من السيولة الداخلية بالنقد المحلي وذلك لمقابلة طلبات السحب اليومي من أرصدة العملاء (المودعين) في هذه المصارف. وتتفاوت المصارف المركزية في تحديد النسبة المفروضة لكنها في العادة تكون في حدود 10% الى 15% حسب درجة تطور القطاع المالي في البلد(**القحف، 2005**).

4.2 نسب التمويل والتسهيلات:

تمنع بعض المصارف المركزية المصارف التجارية العاملة تحت اشرافها من أن تمنح تمويلاً أو تقدم كفالة أو ضماناً أو أن تتحمل التزام مالي آخر لصالح أي شخص أو جهة بمبالغ تتجاوز في مجموعها النسبة التي يحددها المصرف المركزي من رأس مال المصرف المعني واحتياطه القانوني.

5.2 الاحتفاظ بالأصول السائلة وتحديد مكوناتها:

وهنا تتخذ المصارف المركزية إجراء آخر يقصد منه التحوط لأي حاجة عاجلة لمقابلة سحوب أصحاب الودائع من ودائعهم لدى المصرف المعني. ويأتي مضمون هذا الاجراء في إلزام كل مصرف تجاري أن يحتفظ بأصول سائلة يومياً كنسبة من التزامات الاطلاع والالتزامات لأجل، وتحدد هذه النسبة من وقت لآخر.

ولهذا الغرض، يقوم المصرف المركزي بتحديد مكونات بند الأصول السائلة التي تشتمل على أي مما يأتي في نظر بعض المصارف المركزية(**2003، Greenspan**):

- النقود والعملات الأجنبية.
- صافي الأرصدة المودعة لدى مصارف أخرى محلية وقابلة للسحب عند الطلب.
- صافي الأرصدة لدى المصارف الخارجية وتكون قابلة للسحب عند الطلب والنقود القابلة للدفع عند الطلب وفي الخارج والشيكات المصرفية والشيكات السياحية، على ألا تتجاوز تلك الأرصدة أو النقود أكثر من نسبة معينة من الأصول السائلة التي يجب الاحتفاظ بها.

6.2 احتياطي الديون الهالكة:

ومما يمكن ادراجه ضمن التدابير العامة لحماية المودعين، الإجراء الذي تطلبه بعض المصارف المركزية بشأن الديون الهالكة، حيث يطلب من البنك المركزي من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى تكوين احتياطي خاص لمقابلة الديون الهالكة والمشكوك في تحصيلها وبالكيفية التي يحددها البنك المركزي.

7.2 معايير كفاية رأس المال:

أقرت لجنة بازل عدداً من المعايير يتطلب تطبيقها على المصارف لتستوفي الحد المطلوب من رأس المال لكل مصرف، وذلك في ضوء مخاطر السوق والاستثمار التي تتعرض لها هذه المصارف. وعندما وضعت لجنة بازل معايير كفاية رأس المال استهدفت أساساً السلامة والمتانة المالية لمؤسسات الودائع، لأن رأس المال يمثل وقاية لهذه الودائع بتغطية الخسائر التي قد تتعرض لها هذه المؤسسات المالية.

وتقوم فكرة كفاية رأس المال التي أقرتها لجنة بازل وبدأ تطبيقها عام 1995، تقوم على احتساب رأس المال كنسبة (معدل) من عدد من أصول المصرف مصنفة حسب درجة المخاطرة. وجاء الاتفاق على أن تكون هذه النسبة 8% كحد أدنى كما تم تقسيم المال إلى(**عبدالكريم، 1995**):

- رأس المال الأساسي الذي يتكون من رأس المال المدفوع وصافي الاحتياطات بعد الضرائب.
- رأس المال الثانوي الذي يتكون من احتياطات الخسائر والاحتياطي العام وبعض الأصول.

وتعد المعايير التي أقرتها لجنة بازل بهذا الخصوص نتاجاً مباشراً لحالات الإفلاس والاعسار المالي التي تعرضت لها مؤسسات الودائع عامة والمصارف خاصة. وبالنظر في هذه المعايير يتبين أنها تتدخل في إجراءات حماية المودعين إذ أنها ترمي لتعزيز الموقف المالي للمصارف بتصنيف الأصول حسب درجة المخاطرة، واشتراط توفر قدر معين من رأس المال وحقوق الملكية لمقابلة هذه المخاطرة المحتملة بالنسبة لاستثمارات المصرف.

8.2 قيود التمويل:

تضع بعض المصارف المركزية قيوداً على التمويل الذي تمنحه المصارف الخاضعة لرقابتها. ورغم أن ذلك الاجراء لا يدخل مباشرة في موضوع حماية الودائع، إلا أنه يقصد به كذلك أن تكون المصارف في أوضاع مالية سليمة تمكنها من مقابلة التزاماتها خاصةً تجاه دائنيها من المودعين.

المبحث الثاني: المخاطر التي تتعرض لها المصارف الإسلامية وطرق مواجهتها

1. المخاطر التي تتعرض لها المصارف الإسلامية:

يمكن تصنيف المخاطر التي تتعرض لها المصارف الإسلامية إلى:

1.1 مخاطر الصيغ :هي المخاطر المتعلقة بنوع صيغة التمويل: مرابحة، مشاركة، مضاربة:

- **مخاطر التمويل بالمرابحة:**

في هذه الصيغة قد يتعرض البنك الإسلامي إلى المخاطر **التالية:**

- عدم وفاء العميل بالسداد حسب الاتفاق.
- تأجيل السداد عمدا لعدم وجود عقوبات على التأجيل.
- مخاطر الرجوع في الوعد، نتيجة عدم إلزامية وعود الأمر بالشراء، في حالة الأخذ بعدم إلزامية الوعد.
- مخاطر رفض السلعة لوجود عيب فيها(**خصاونة،2008**).

- **مخاطر التمويل والمضاربة والمشاركة:** من أهم مخاطر صيغ المضاربة والمشاركة ما يلي:

- المخاطر الناتجة عن عدم دفع الشريك نصيب البنك في الأرباح، أو التأخر في دفعها.
- المخاطر الناتجة عن تذبذب الأسعار ارتفاعا وهبوطا.
- المخاطر الناتجة عن ضعف الأداء من جانب الشريك، أو عدم دراسة المشروع دراسة جيدة.
- مخاطر السمعة الناتجة عن عدم التزام الشريك بالضوابط الشرعية، مما يؤثر على موقف المودعين في البنك.
- المخاطر الناتجة عن تلف البضاعة تحت يد المضارب.
- المخاطر الناتجة عن خسارة الشركة، أو كون الربح الفعلي أقل من المتوقع.
- المخاطر الناتجة عن تجاوز المدة الكلية للتمويل دون إتمام الصفقة **(بن ناصر،2009)**.

- **مخاطر الإستصناع:**

من أهم مخاطر صيغة الإستصناع ما يلي:

- تقلبات الأسعار بعد تحديد في عقد الإستصناع.

- تأخر الصانع في تسليم البضاعة إذا كان البنك مستصنعا.
- تأخر المقاول أو المنتج في تسليم البضاعة إذا كان البنك صانعا.
- تلف البضاعة تحت يد البنك قبل تسليمها للمصنع.

- **مخاطر التمويل بالسلم:**

من أهم مخاطر التمويل بالسلم ما يلي:

- عدم التزام العميل بتسليم السلعة في الوقت أو الكمية أو المواصفات المتفق عليها في العقد.
- عدم تغطية العائد من السلم التكلفة.
- مخاطر انخفاض سعر السلعة بعد استلام البنك لها.
- انخفاض جودة السلع المسلمة عما اتفق عليه.

2.1 مخاطر التشغيل:

مع حداثة تجربة البنوك الإسلامية كما في فلسطين، يمكن أن تكون هنالك مخاطر تشغيلية حادة مثل مخاطر العاملين، وتنشأ هنا عندما لا تتوفر للبنك الإسلامي الموارد البشرية الكافية والمدربة تدريبا كافيا للقيام بالعمليات المالية الإسلامية، ومع الاختلاف في طبيعة أعمال البنوك الإسلامية عن غيرها من البنوك، وربما لا تناسبها برامج الحاسب الآلي المتوفرة في السوق والتي تستخدمها البنوك التقليدية، وهذه المسألة أوجدت مخاطر تطوير واستخدام تقنية المعلومات في البنوك الإسلامية(**خصاونة،2008**).

3.1 مخاطر السيولة:

يبدو أن مخاطر السيولة للبنوك الإسلامية منخفضة حاليا بسبب ما يمكن تسميته بأعراض السيولة المفرطة التي تواجهها نتيجة لعدم توفر فرص استثمار كافية تتفق مع أحكام الشريعة (**الصيفي، 2010**).

4.1 مخاطر الثقة:

قد يؤدي معدل العائد المنخفض للبنك الإسلامي مقارنة بمتوسط العائد في سوق المصرفية إلى مخاطر الثقة، حيث ربما يظن المودعون والمستثمرون أن مرد العائد المنخفض هو التعدي أو التقصير من جانب البنك الإسلامي. وقد تحدث مخاطر الثقة بأن تخرق البنوك الإسلامية العقود التي بينها وبين المتعاملين معها على سبيل المثال، قد لا يستطيع البنك الإسلامي الالتزام الكامل بالمتطلبات الشرعية لمختلف العقود مما قد يؤدي إلى سحب الودائع(**الصيفي، 2010**).

5.1 المخاطر القانونية:

بما أن هناك اختلاف في طبيعة العقود المالية الإسلامية فإن هناك مخاطر تواجه البنوك الإسلامية في جانب توثيق هذه العقود وتنفيذها، كما أن عدم توفر صور نمطية موحدة لعقود الأدوات المالية المتعددة فقط طورت البنوك الإسلامية هذه العقود وفق فهمها للتعاليم الشرعية والقوانين المحلية ووفق احتياجاتها الراهنة ثم إن عدم وجود العقود الموحدة إضافة إلى عدم توافر النظم القضائية التي تقرر في القضايا المرتبطة بتنفيذ العقود من جانب الطرف الآخر تزيد من المخاطر القانونية ذات الصلة بالاتفاقيات التعاقدية الإسلامي(**خصاونة،2008**).

2. طبيعة الضمانات الملائمة لاستثمارات البنوك الإسلامية:

إن الضمانات اللازمة والملائمة لمواجهة مخاطر استثمارات البنوك الإسلامية تتركز حول نوعين من الضمانات هي(**بوزيد، 1996**):

1.2 الكفاءة الأخلاقية والعملية للعميل:

تمثل طبيعة العميل أحد العوامل المؤثرة في نجاح أو فشل أفشل كثير من العمليات الاستثمارية للبنك الإسلامي التي يقوم البنك بتنفيذها بالمشاركة مع متعامليه.

2.2 دراسة واختبار العملية الملائمة بكفاءة:

يمثل حسن دراسة واختيار المشروعات الملائمة، والتي تتوافر بها أكبر فرص النجاح إحدى ضمانات الأساسية التي يستطيع البنك الإسلامي من خلالها مواجهة المخاطر الاستثمارية والحد منها.

3.2 الضمان العيني والشخصي:

ليس هناك ما يمنع من أن تلجأ البنوك الإسلامية بمطالبة المتعاملين بتقديم مثل هذه الضمانات، على أن يكون بصورة ثانوية، والغرض من هذه الضمانات العينة والشخصية هنا يختلف عن الغرض من هذه الضمانات في البنوك التقليدية، حيث يهدف البنك من هذه الضمان أن تكون ضد التقصير وعدم التزام العميل بشروط المتفق عليها، وليس لضمان استرداد أموال البنك أو لتحقيق الأرباح.

4.2 الضمانات الفنية:

يلجأ البنك الإسلامي لاعتماد كافة الأساليب والوسائل الفنية العلمية الحديثة –المباحة –شرعا التي تمكنه من السيطرة على مخاطر العمليات الاستثمارية وتحقيق قدر من الضمان لهذه الاستثمارات وتكوين مخصص لمواجهة خسائر الاستثمارات واختيار الأساليب الاستثمارية التي تتلاءم مع طبيعة العملية الاستثمارية...الخ.
أما بخصوص التأمين على الودائع الاستثمار فإن الأمر يتطلب تدقيقا في الأسس التي يمكن أن تتم عليها بحيث لا تتعارض مع الضوابط الخاصة بعقد المضاربة وخاصة المتعلقة بمسألة الضمان وكذلك أن يكون التأمين تعاونيا وليس تجاريا وأن يرتبط العبء فيه (القسط والاشتراك) بالمسؤولية الشرعية عن الضمان المحتمل عند حدوث الخسارة(**خصاونة،2008**).

المبحث الثالث: ضمان الودائع في المصارف الإسلامية

1. تحليل ماهية أنظمة ضمان الودائع في المصارف الإسلامية:

1.1 ضمان الودائع في الحسابات الجارية:

يخرج الفقهاء المعاصرون الودائع الجارية على أنها قروض من المودع للمصرف، ولا يؤثر في هذا التخريج أن يكون البنك إسلاميا أو تقليديا لأن خصائص الوديعة بالحساب الجاري تتفق مع خصائص عقد القرض، وكما في القروض فإن البنك أن يستعمل عينها فيرد مثلها من نفس العملة عند طلبها من قبل المودع، وهي كالقرض مستحقة للمودع في كل آن ، مما يجعل له الحق بسحبها في كل آن أيضا، ثم إن على المصرف نفقة سدادها لأن المقترض هو الذي يجب أن يؤدي ما اقترضه إلى المقرض كما أنه ليس للمقرض أي حق بزيادة على المال الذي أقرضه فلا تستحق الوديعة بالحساب الجاري أية زيادة كما أنها لا تتحمل أية خسارة يمكن أن تنشأ عن أعمال البنك المقترض وقد لاحظ بعض العلماء عدم توفير نية الإقراض في عقد الوديعة بالحساب الجاري لان القرض في الشريعة عقد إرفاق وإحسان، ويتلخص ذلك بأن الوديعة المعروفة في الشريعة هي عقد أمانة لا يجوز للوديع التصرف بها ولا استعمالها، وعلى المودع نفقة إيداعها وخزنها ، وإذا ضاعت أو هلكت فإن ضمانها على صاحبها ما لم يكن هلاكها بتعد أو تقصير من طرف الوديع، لذلك فالودائع بالحساب الجاري في المصارف الإسلامية تبقى بمعنى القروض وإن رغبت بعض المصارف أن تسميها تجاوز أمانات وبالتالي فان المصرف الإسلامي هو الذي يتحمل نفقة سدادها أو ردها لأربابها(**القحف،2005**).

2.1 ضمان الودائع في حسابات الاستثمار (توفير بإشعار أو لأجل):

الودائع في حسابات الاستثمار، سواء أكانت حسابات توفير أم حسابات بإشعار أم حسابات استثمار لأجل ، هي أموال دفعت للبنك الإسلامي على أساس من عقد المضاربة الشرعي الذي هو تسليم للمال لمن يقوم باستثماره على أن للمدير حصة من الربح ، ولأن المضاربة تتضمن معنى الوكالة في التصرف بالمال فإن المال يبقى مملوكا لصاحبه وهو بحكم هذا الملك يستحق ما تبقى من الربح بعد اقتطاع حصة المضارب ، والقاعدة الشرعية المعروفة هي أن ضمان المال على مالكه، وليس على الوكيل /المضارب أي ضمان إلا في حالة التقصير أو

التعدي، وهذا ما تأكد بالعديد من القرارات المجمعية وفي فتاوى الهيئات الشرعية للبنوك الإسلامية بحيث استفاض العلم به وانقطع الخلاف فيه.

أما الأجزاء التي تدخل في الاستثمار، من ودائع التوفير والودائع بإشعار والودائع لأجل، وتشارك في نتاجه من ربح أو خسارة فهي أموال قراض ،فقد استقر الرأي المعتمد (9/3) لدى الفقهاء المعاصرين على ذلك ، ولقد نص قرار مجمع الفقه الإسلامي رقم86 لعام 1995 السابق الذكر، على أن" الودائع التي تسلم للبنوك الملتزمة بأحكام الشريعة الإسلامية بعقد استثمار على حصة من الربح هي رأس مال مضاربة ، و تنطبق عليها أحكام المضاربة (القراض) في الفقه الإسلامي التي منها عدم ضمان المضارب (المصرف) لرأس مال المضاربة"(**القحف، 2005**).

3.1 ضمان الودائع في حسابات الودائع الاستثمارية المقيدة وصناديق الاستثمار الخاصة:

تختلف الودائع الاستثمارية المقيدة عن الودائع الاستثمارية الأخرى من حيث طبيعتها وأساسها الفقهي، فهي أموال مضاربة فوض أصحابها البنك الإسلامي باستثمارها في مشروعات أو أنشطة معينة بذواتها أو بقطاعات محددة، فينطبق كل ما قيل عن أموال القراض من حيث المشاركة في توزيع الأرباح بين البنك الإسلامي والمودعين ومن حيث عدم جواز ضمان رأس المال على البنك ولا تحدد في هذه الحسابات الاستثمارية نسبة للمشاركة في الاستثمار لأن أصحابها قد اختاروا لها شكل الاستثمار والاستعمال وهي تبقى مرتبطة بالمشروعات التي قيدت بها ولا تسيل إلا بتسييل هذه المشروعات، ومثلها في ذلك صناديق الاستثمار الخاصة بما فيها سندات المقارضة والصكوك الإسلامية الأخرى على أنه يمكن لهذين النوعين من الودائع الاستثمارية أن تؤسسا على عقد الإجارة وهو "أن يبيع البنك منفعة مملوكة له سواء كانت بطريقة امتلاك الرقبة أو امتلاك حق الانتفاع"(**الصيفي، 2010**).

2. الإجراءات الخاصة لضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية:

إن طبيعة الودائع في البنوك الإسلامية تجعلها تلتزم بضمان الودائع الجارية، أما الودائع الاستثمارية فإن تطبيق نظام التأمين التجاري التقليدي عليها قد يخرجها من خصائصها الأصلية باعتبارها عقد من عقود المضاربة.

1.2 تأثير خصائص الودائع على تحقيق هدف الحماية:

إن ضمان أموال الودائع بمعنى الالتزام بالرد في الميعاد يتعارض مع خصائص حسابات الاستثمار في البنوك الإسلامية ، إلا أن هذا التعارض لم ينشأ لأن هذه العلاقة قد صيغت لتحقيق مصلحة البنك على حساب مصلحة المودعين، لأخذ الأموال وتبديدها، وقد اشتملت الضوابط التي يتضمنها عقد المضاربة على تحديد نطاق الخسارة التي يجب أن يتحملها أصحاب حسابات الاستثمار ، إذ يميز العقد بين نوعين من الخسارة أحدهما تلك الخسارة التي تنشأ بسبب التعدي أو التقصير أو مخالفة الشروط من جانب البنك، وثانيهما : التي تنشأ بسبب عوامل خارجية عن إرادته، فيتحمل البنك المضارب، وحده النوع الأول أما النوع الثاني: فيتحمله المودع صاحب حساب الاستثمار ، وإن معنى ما سبق أن مال الودائع يتحمل بالخسارة التي يمكن تحدث من مصدرين هما:

- المخاطر السوقية التي يؤدي إليها أي تصرفات عمدية أو تقصير من جانب إدارة البنك المضارب.
- المخاطر البيئية والطبيعية التي لا دخل لأحد فيها.

لذلك فإن وجود احتمال الخسارة وعدم ضمان الأموال الخاصة بالودائع يتعارض مع هدف حماية أموال المودعين الذي يعتبر السبب الرئيسي خلف نشأة نظم الرقابة المصرفية.

وهكذا يتبين أن البنك يمكن أن يكون معتديا أو مقصرا في أداء واجباته كمضارب تجاه المودعين ولما كان المعتاد أن يقوم كل مودع بنفسه بمهمة إثبات تهمة التعدي على البنك حتى يتسنى له مطالبته بالضمان، ونظرا للمخاطر التي يترتب حتى نهاية الفترات المحاسبية سنة مثلا أو حتى عمر كل وديعة لمعرفة النتائج ، لذلك تأتي مهمة جهاز الرقابة المصرفية، الذي يعتبر المسئول الأول عن إلزام البنوك الإسلامية بحدود الواجبات المنوطة بها في عقود المضاربة، وبأداء العملية الإدارية بطريقة سليمة، وتبنى هذه المسؤولية على اعتبارين أولهما أن جهاز الرقابة المصرفية مسئول عن تحقيق هدف الحماية لأموال المودعين وثانيهما: أن لديه البيانات والمعلومات الدورية ما يعكس أولا بأول أي اختلال في الأداء المؤسسي للبنك، وفي ضوء هذين الاعتبارين يمكن القول أن جهاز الرقابة المصرفية والرقابة الشرعية عليه أن يقوم بوظيفتين لحماية أموال حسابات الاستثمار وغيرها **(القره داغي،2009)**.

3. طبيعة الضمانات الملائمة لاستثمارات المصارف الإسلامية:

إن الضمانات اللازمة والملائمة لمواجهة مخاطر استثمارات المصارف الإسلامية تتركز حول أنواع الضمانات التالية (**الزحيلي، 2009**):

1- **الكفاءة الأخلاقية والعملية للعميل** : تمثل طبيعة العميل أحد العوامل المؤثرة في نجاح أو فشل أفشل كثير من العمليات الاستثمارية للمصرف الإسلامي التي يقوم المصرف بتنفيذها بالمشاركة مع متعامليه.

2- **دراسة واختبار العملية الملائمة بكفاءة** : يمثل حسن دراسة واختيار المشروعات الملائمة ،والتي تتوافر بها أكبر فرص النجاح إحدى ضمانات الأساسية التي يستطيع المصرف الإسلامي من خلالها مواجهة المخاطر الاستثمارية والحد منها.

3- **الضمان العيني والشخصي** : ليس هناك ما يمنع من أن تلجأ المصارف الإسلامية بمطالبة المتعاملين بتقديم مثل هذه الضمانات، على أن يكون بصورة ثانوية، والغرض من هذه الضمانات العينة والشخصية هنا يختلف عن الغرض من هذه الضمانات في المصارف التقليدية ، حيث يهدف المصرف من هذه الضمان أن تكون ضد التقصير وعدم التزام العميل بشروط المتفق عليها، وليس لضمان استرداد أموال المصرف أو لتحقيق الأرباح.

4- **الضمانات الفنية** : يلجأ البنك الإسلامي لاعتماد كافة الأساليب والوسائل الفنية العلمية الحديثة –المباحة – شرعا التي تمكنه من السيطرة على مخاطر العمليات الاستثمارية وتحقيق قدر من الضمان لهذه الاستثمارات وتكوين مخصص لمواجهة خسائر الاستثمارات واختيار الأساليب الاستثمارية التي تتلاءم مع طبيعة العملية الاستثمارية...الخ.

أما بخصوص التأمين على الودائع الاستثمار فإن الأمر يتطلب تدقيقا في الأسس التي يمكن أن تتم عليها بحيث لا تتعارض مع الضوابط الخاصة بعقد المضاربة وخاصة المتعلقة بمسألة الضمان وكذلك أن يكون التأمين تعاونيا وليس تجاريا وأن يرتبط العبء فيه (القسط والاشتراك) بالمسؤولية الشرعية عن الضمان المحتمل عند حدوث الخسارة، وفي ضوء هذه الأسس يمكن اقتراح إنشاء صندوق مركزي لحماية الودائع يديره ويشرف عليه سلطة النقد الفلسطينية، تتحد ملامحه فيما يلي:

هدفه: جبر المسؤولية التي قد تصيب مال المودعين بصرف النظر عن سببها سواء كان تقصير أو إهمالا في المضارب أو لغير ذلك من الأسباب.

ضوابطه:

- يتم تحميل عبء التمويل (أو القسط) لمن يجب شرعا أن يتحمل الضمان.
- يدفع المصرف المضارب جانبا منه كاحتياط لمواجهة احتمال التعدي.
- دفع المودع رب المال جانبا منه كاحتياط لمواجهة احتمالات الخسارة الناشئة بغير سبب التعدي.
- العائد المحقق من استثمار قيمة الأقساط يضاف للصندوق لتدعيمه.
- يمكن تقسيم القسط مناصفة بين المودع والمصرف المضارب.
- يتم استقطاع القسط مما يؤول لكل منهما من أرباح تشغيل أموال الودائع.
- في حالة وجود احتياطات فائضة عن قيمة التعويضات، يتم الموافقة من المودعين والمصرف المضارب على إضافتها للصناديق الاجتماعية والتكافلية لكل بنك وصندوق الزكاة.
- يتطلب تحديد اقتصاديات الصندوق دراسة عملية حتى يتسنى تحديد قيمة العبء التمويلي الذي يقع على كل طرف.

المبحث الرابع: تطور حركة الودائع في الجهاز المصرفي الفلسطيني

1. تمهيد:

تعتبر ودائع العملاء (الودائع غير المصرفية) المكون ذو الوزن النسبي الأكبر ليس فقط لإجمالي الودائع، بل أيضاً لإجمالي جانب مطلوبات المصارف. ومن هذا المنطلق، فإن التغيرات والتطورات التي تطرأ على هذا المكون تعتبر غاية في الأهمية .فهو من ناحية، يعتبر مؤشراً رئيساً على مدى ثقة الجمهور بالقطاع المصرفي، كما أنه من ناحية أخرى، يعتبر محدداً مهماً لحجم الائتمان المصرفي في الاقتصاد ككل.

ويشير التحليل إلى أن النمو في ودائع العملاء جاء في نهاية العام 2013 قوياً بشكل ملحوظ،10.9% ، وبقيمة بلغت 819.5 مليون دولار مقارنة مع نهاية العام 2012 وتعتبر هذه النسبة من أعلى النسب المتحققة خلال الأعوام القليلة الماضية، في إشارة واضحة إلى استمرار القطاع المصرفي الفلسطيني بالاستحواذ على ثقة الجمهور كملاذ آمن وموثوق به لمدخراتهم .وبشكل موازي للنمو في ودائع العملاء ارتفع بند إجمالي الودائع (المصرفية وغير المصرفية) بنسبة 12.1% وبقيمة 996.6 مليون دولار خلال فترة المقارنة. ومن الملاحظ أن جُل الزيادة في إجمالي الودائع ناجم في الأصل عن الزيادة في ودائع العملاء، أما الزيادة في الودائع المصرفية فبلغت نسبتها% 24.5، وبقيمة 177.2 مليون دولار خلال فترة المقارنة. وكما التسهيلات، فإنه وبالرغم من نمو إجمالي الودائع إلا أن نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي تراجعت من80.1 % عام 2012 إلى 77.0% عام2013، جراء نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بنسبة فاقت نسبة نمو إجمالي الودائع.

وبلغ إجمالي الودائع في البنك الإسلامي الفلسطيني420.492.257 دولار أمريكي حتى نهاية عام 2013 أي بزيادة مقدارها 67.924.712 دولار أمريكي عن عام2012.

وفي البنك الإسلامي العربي زاد حجم ودائع العملاء بما يقارب 65 مليون دولار بواقع (21%)زيادة عن عام 2013 لتصل إلى ما يزيد على 372 مليون دولار.

وشكلت ودائع العملاء ما نسبته 74.2 % من إجمالي مطلوبات المصارف نهاية العام2013، بتراجع بسيط لم يتجاوز 0.3 نقطة مئوية مقارنة مع نهاية العام السابق، وبذلك تستمر سيطرتها على إجمالي مطلوبات المصارف كأهم مكون من عام لآخر، والرسومات التالية توضح ماسبق:

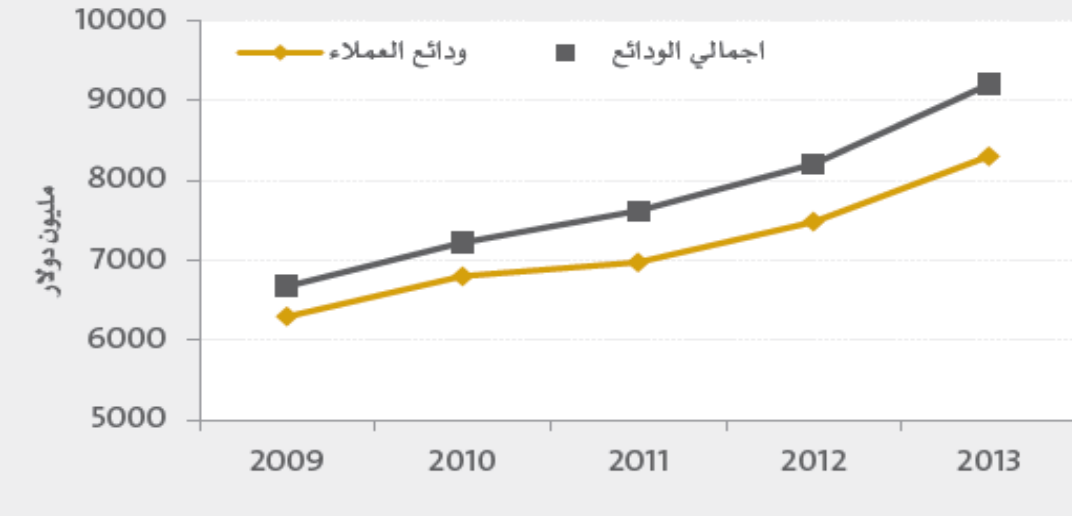

رسم توضيحي 1: إجمالي الودائع وودائع العملاء، 2009 – 2013

المصدر: التقرير السنوي 2013 لسلطة النقد الفلسطينية.

وتوزعت هذه الودائع بين القطاعين العام والخاص بنسب(8.2% ، 91.8%)على التوالي، والتي تماثل تقريباً نفس هيكل التوزيع في نهاية العام الماضي (8.3%،91.7%) وقد استقطبت المصارف ما نسبته 89.7% من ودائع العملاء من الضفة الغربية، مقابل 10.3 %من قطاع غزة، محافظة بذلك على هيكل التوزيع الذي كان في نهاية العام 2012 دون أي تغيير جوهري(89.5% ، 10.5%) ومن الجدير بالذكر أن معظم ودائع العملاء تعود إلى القطاع الخاص الفلسطيني المقيم، وبنحو 96.6% ، بينما لا تزال ودائع غير المقيمين ضئيلة، لم تسهم بأكثر من 3.4%من ودائع العملاء.

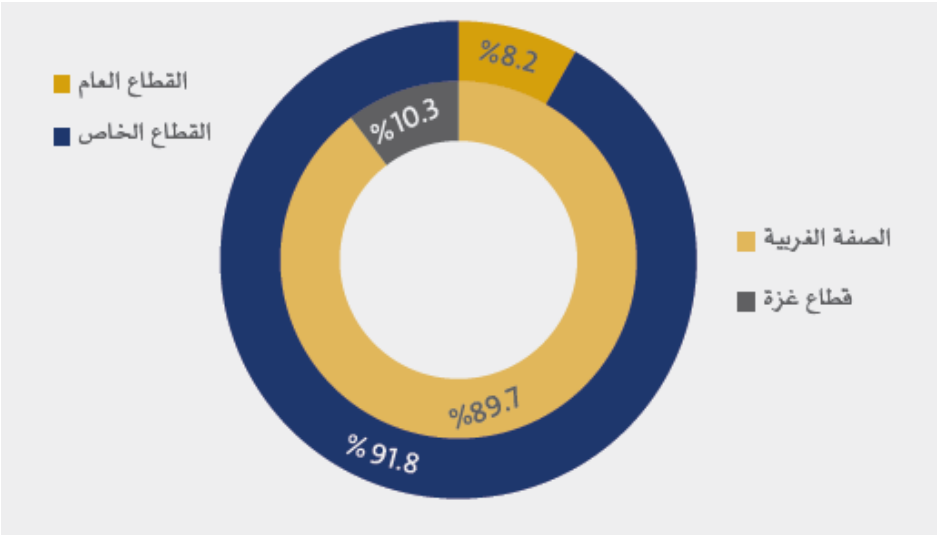

رسم توضيحي 2: توزيع ودائع العملاء حسب القطاع والمنطقة،2009–2013

المصدر: التقرير السنوي 2013 لسلطة النقد الفلسطينية.

كما يشير تحليل ودائع العملاء إلى استحواذ الودائع الجارية على ما نسبته 40.2 % من تلك الودائع، مقارنة مع 39.9% نهاية العام 2012، ثم ودائع التوفير بنسبة 31.1% مقارنة مع30.3% في العام السابق، وأخيراً الودائع الآجلة بنسبة 28.7 % مقارنة مع 29.8 % نهاية العام السابق . ويعكس هذا التوزيع فقدان الودائع الآجلة لحوالي 1.6 نقطة مئوية من وزنها النسبي لصالح أشكال الإيداع الأخرى، وقد يكون لأسعار الفائدة المنخفضة على الإيداع دور مباشر في ذلك، إضافة إلى دور برامج التسويق التي تستخدمها المصارف لتسويق خدماتها المصرفية، وخاصة برامج الجوائز والمكافآت والتي تستهدف بدرجة أساسية ودائع التوفير، وكذلك حالة عدم الاستقرار وغياب الأفق السياسي والأمني والاقتصادي التي تجعل المودعين يفضلون إبقاء ودائعهم في متناول أيديهم بصورة ودائع جارية.

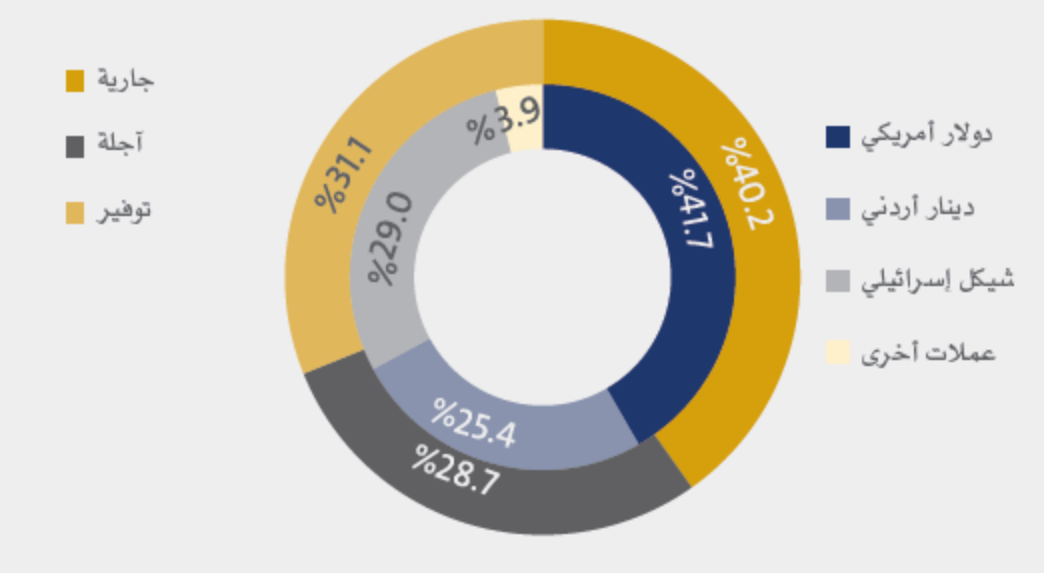

رسم توضيحي 3: توزيع ودائع العملاء حسب النوع والعملة،2009–2013

المصدر: التقرير السنوي 2013 لسلطة النقد الفلسطينية.

ولا يزال الدولار الأمريكي العملة المسيطرة على هيكل ودائع العملاء وبنسبة 41.7%، تليها عملة الشيكل الإسرائيلي بنسبة 29.0%، والدينار الأردني بنسبة 25.4%، ثم العملات الأخرى بنحو 3.9% ويشير هذا التوزيع إلى معاودة كل من الدولار والدينار لزيادة حصتيهما خلال العام 2013 مقارنة بالعام السابق، حيث ارتفعت حصة الدولار بنحو 0.8 نقطة مئوية، وحصة الدينار بحوالي 2.1 نقطة مئوية. وجاءت هذه الزيادة على حساب حصص الشيكل والعملات الأخرى التي تراجعت بواقع 2 نقطة مئوية للشيكل، و 0.9 نقطة مئوية لباقي العملات خلال فترة المقارنة.

أما المكون الثاني لإجمالي الودائع، فهو الودائع المصرفية (ودائع سلطة النقد لدى المصارف، وودائع المصارف فيما بينها، وودائع المصارف الخارجية لدى المصارف العاملة في فلسطين)، والتي بلغت نهاية العام 2013حوالي 900.1 مليون دولار، مسجلةً زيادةً بنسبة 24.5% وبقيمة 177.2 مليون دولار مقارنة بمستواها نهاية العام . 2012 وشكلت الودائع المصرفية ما نسبته 9.8% من إجمالي الودائع 2.1% (ودائع سلطة لدى المصارف، و 4.8% ودائع المصارف فيما بينها، 2.9% ودائع المصارف الخارجية لدى المصارف في فلسطين). كما شكلت الودائع المصرفية ما نسبته 8.0% من إجمالي مطلوبات المصارف، مقارنة مع 7.2% نهاية العام 2012.

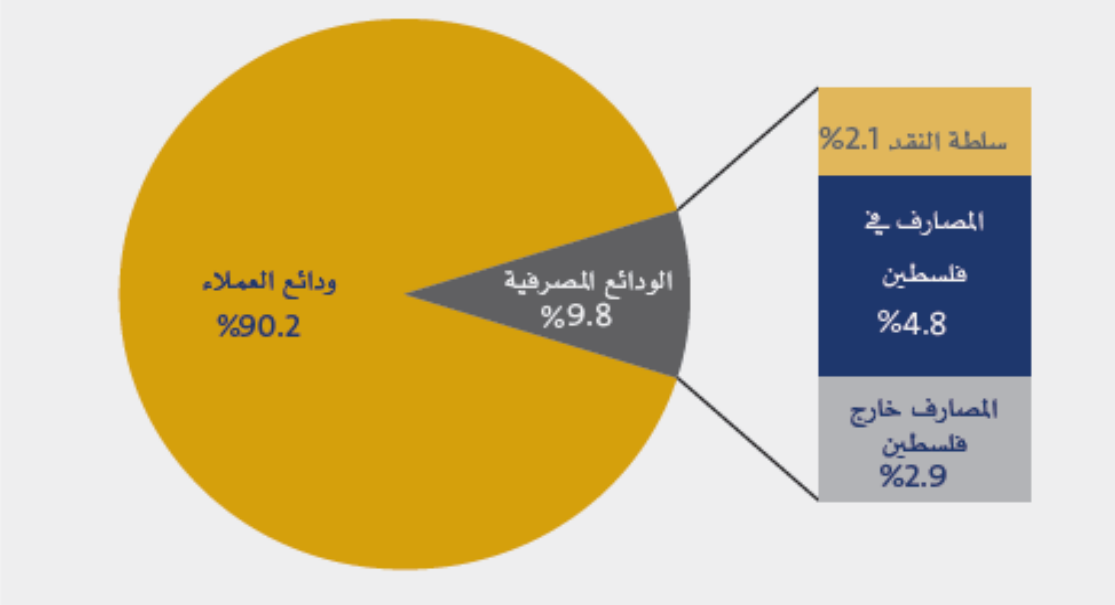

رسم توضيحي 4: هيكل الودائع المصرفية وغير المصرفية، 2013

المصدر: التقرير السنوي 2013 لسلطة النقد الفلسطينية.

جدول 2: ودائع العملاء(الودائع غير المصرفية)، 2009 – 2013 (مليون دولار)

البيان	2009	2010	2011	2012	2013
حسب الجهة المودعة					
قطاع عام:	566.1	682.6	584.5	620.2	677.0
قطاع خاص:	5,730.7	6,119.8	6,388.0	6,864.0	7,626.8
حسب التوزيع الجغرافي					
الضفة الغربية	5,370.9	6,019.6	6,194.2	6,696.7	7,447.2
قطاع غزة	925.9	782.8	778.3	787.5	856.6
حسب نوع الوديعة					
ودائع جارية	2,353.8	2,680.6	2,773.0	2,984.4	3,339.2
ودائع توفير	1,669.8	1,844.2	2,027.1	2,266.7	2,582.9
ودائع لأجل	2,272.2	2,277.6	2,172.4	2,233.1	2,381.7
حسب نوع العملة					
دولار أمريكي	2,697.4	2,853.4	2,718.5	3063.2	3460.6
دينار أردني	1,786.7	1,852.5	1,801.4	1,740.4	2,106.0
شيكل إسرائيلي	1,465.8	1,728.9	2,115.8	2,323.5	2,409.8
عملات أخرى	346.9	367.6	336.8	357.1	327.3
المجموع	6,296.8	6,802.4	6,972.5	7,484.2	8,303.7

المصدر: التقرير السنوي 2013 لسلطة النقد الفلسطينية.

من الجدول السابق يتضح أن الودائع في الضفة الغربية مازالت تحتفظ بنسبة أعلى منها في قطاع غزة، وكذلك كانت نسبة الودائع الجارية هي النسبة الأكبر من حيث نوع الوديعة وتلتها ودائع التوفير ثم الودائع لأجل، وكان الدولار العملة المسيطرة عل الودائع ثم الشيكل ثم الدينار الأردني.

وبشكل عام يتضح من الجدول أن الودائع حجم الودائع في ازدياد وتطور من سنة لأخرى.

جدول 3: ودائع العملاء حسب النوع في الضفة الغربية وقطاع غزة، Q3 2014– Q1 2012 (مليون دولار)

البيان	2012				2013				2014		
	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1	Q2	Q3
الضفة الغربية	6,267.5	6,140.0	6,409.3	6,696.6	6,892.5	6,997.6	7,337.5	7,447.1	7,584.5	7,873.6	7,849.9
بدون فائدة	2,875.0	2,813.1	2,988.7	3,134.4	3,233.4	3,319.2	3,548.8	3,566.1	3,639.5	3,772.5	3,770.5
بفائدة	3,392.5	3,326.9	3,420.6	3,562.3	3,659.0	3,678.4	3,788.7	3,881.0	3,945.0	4,101.1	4,079.5
قطاع غزة	777.9	772.9	791.5	787.5	820.7	833.3	843.8	856.6	869.9	891.8	1,034.1
بدون فائدة	459.0	454.7	477.1	480.2	511.4	512.2	516.5	522.7	514.5	533.4	656.4
بفائدة	318.9	318.2	314.4	307.3	309.3	321.1	327.3	333.9	355.4	358.3	377.7
المجموع	7,045.4	6,912.9	7,200.8	7,484.1	7,713.2	7,830.9	8,181.3	8,303.7	8,454.4	8,765.3	8,884.0

المصدر: التقرير الربع سنوي الثالث 2014 لسلطة النقد الفلسطينية.

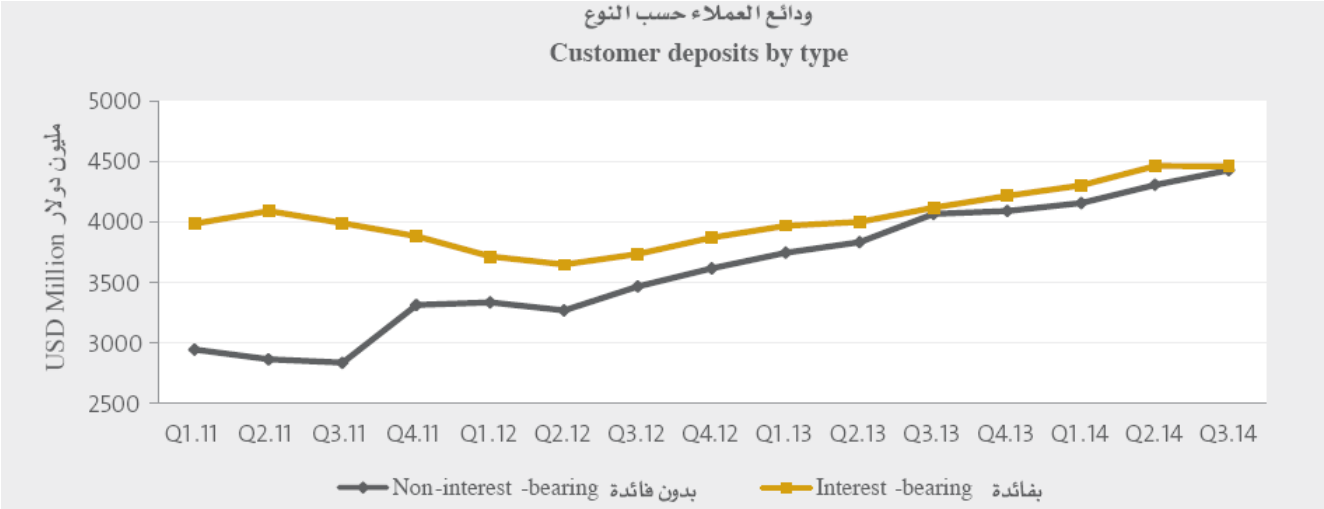

رسم توضيحي 5: ودائع العملاء حسب النوع في الضفة الغربية وقطاع غزة، Q3 2014– Q1 2011

المصدر: التقرير الربع سنوي الثالث 2014 لسلطة النقد الفلسطينية.

من الجدول السابق يتضح أن الودائع بنوعيها: بفائدة وبدون فائدة قد حافظت على معدل جيد من الارتفاع التدريجي في قيمتها، مع الاشارة الى ان نسبة الارتفاع في الربع الثالث من عام 2014كانت أكبر في قطاع غزة،

إلا أن نسبة الودائع بشكل عام في الضفة الغربية أكبر منها في قطاع غزة، إلا أن الودائع بدون فائدة كانت نسبة زيادتها أكبر في قطاع غزة من الضفة الغربية، ويرجع ذلك الى سوء الأوضاع في قطاع غزة وضعف فرص الاستثمار.

جدول 4: توزيع ودائع العملاء حسب المنطقة الجغرافية، 2012 Q1 –2014 Q3 (مليون دولار)

	2012				2013				2014		
المنطقة	**Q1**	**Q2**	**Q3**	**Q4**	**Q1**	**Q2**	**Q3**	**Q4**	**Q1**	**Q2**	**Q3**
الضفة الغربية	**6267.5**	**6138.6**	**6409.3**	**6696.6**	**6892.5**	**6997.6**	**7337.5**	**7447.1**	**7584.5**	**7873.6**	**7849.9**
رام الله والبيرة	**2817.5**	**2761.7**	**2877.4**	**3048.4**	**3081.4**	**3125.7**	**3299.2**	**3304.8**	**3302.8**	**3402.0**	**3362.5**
الرام	**361.6**	**363.9**	**373.5**	**376.1**	**384.8**	**394.2**	**400.5**	**411.2**	**423.5**	**429.4**	**433.5**
العيزرية	**226.8**	**218.6**	**228.7**	**229.3**	**235.0**	**238.1**	**244.4**	**243.3**	**251.9**	**266.1**	**256.7**
بيت لحم	**512.8**	**492.7**	**508.5**	**527.8**	**543.7**	**560.0**	**577.6**	**593.2**	**623.7**	**651.6**	**656.1**
بيت جالا	**15.7**	**15.4**	**15.4**	**15.8**	**15.6**	**15.5**	**17.1**	**16.6**	**17.5**	**18.6**	**18.6**
الخليل	**517.3**	**507.1**	**557.0**	**573.3**	**623.0**	**608.4**	**654.1**	**683.5**	**691.8**	**746.7**	**745.5**
أريحا	**85.6**	**89.9**	**90.3**	**88.1**	**91.1**	**90.4**	**94.1**	**94.0**	**99.0**	**102.5**	**102.5**
طولكرم	**279.9**	**278.4**	**288.7**	**299.6**	**315.6**	**323.0**	**340.4**	**348.3**	**356.4**	**376.4**	**371.1**
نابلس	**846.3**	**816.9**	**850.2**	**899.0**	**917.6**	**941.3**	**981.2**	**1007.3**	**1047.2**	**1063.8**	**1081.5**
سلفيت	**31.3**	**31.9**	**32.9**	**35.5**	**39.4**	**40.8**	**42.9**	**65.1**	**69.9**	**76.6**	**77.6**
طوباس	**36.5**	**37.6**	**37.0**	**40.5**	**46.0**	**48.4**	**48.6**	**50.9**	**54.3**	**60.1**	**60.6**
قلقيلية	**129.0**	**128.9**	**130.1**	**135.3**	**144.0**	**147.5**	**151.8**	**136.2**	**139.3**	**148.3**	**146.9**
جنين	**407.1**	**395.6**	**419.6**	**427.9**	**455.3**	**464.2**	**485.7**	**492.7**	**507.2**	**531.5**	**536.9**
قطاع غزة	**777.9**	**772.9**	**791.5**	**787.5**	**820.7**	**833.3**	**843.8**	**856.6**	**869.9**	**891.8**	**1034.1**
غزة	**572.4**	**568.5**	**582.1**	**572.0**	**593.9**	**603.5**	**613.7**	**633.2**	**633.0**	**649.5**	**748.1**

خانيونس	77.0	78.9	80.5	82.2	86.9	90.6	87.8	89.7	97.0	99.4	115.4
رفح	41.2	39.8	40.8	42.1	42.8	41.8	42.8	42.3	44.4	44.8	53.4
دير البلح	27.7	26.9	26.8	28.4	30.2	28.9	29.8	28.0	33.6	34.3	38.2
النصيرات	28.8	27.4	28.9	30.2	32.1	31.2	33.4	30.2	28.0	29.1	35.3
جباليا	30.9	31.5	32.4	32.6	34.8	37.3	36.3	33.3	33.9	34.8	43.6
المجموع الكلي	**7045.4**	**6911.5**	**7200.8**	**7484.1**	**7713.2**	**7830.9**	**8181.3**	**8303.7**	**8454.4**	**8765.3**	**8884.0**

المصدر: التقرير الربع سنوي الثالث 2014 لسلطة النقد الفلسطينية.

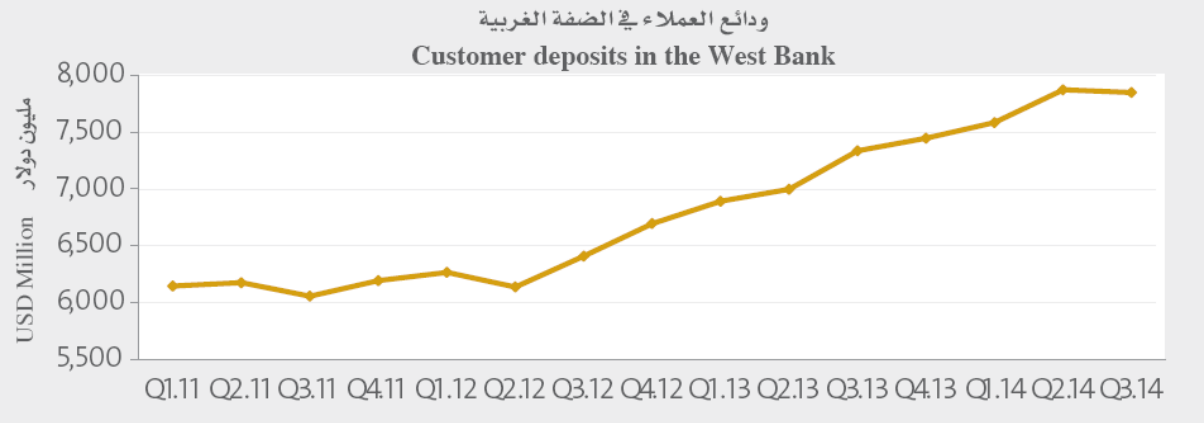

رسم توضيحي 6: ودائع العملاء في الضفة الغربية، Q1 2011 –Q3 2014

المصدر: التقرير الربع سنوي الثالث 2014 لسلطة النقد الفلسطينية.

رسم توضيحي 7: ودائع العملاء في قطاع غزة ، . Q1 2011 –Q3 2014

المصدر: التقرير الربع سنوي الثالث 2014 لسلطة النقد الفلسطينية.

كما يشير تحليل ودائع العملاء حسب المنطقة الجغرافية إلى ارتفاع عام بنسب الودائع في كافة مناطق السلطة الفلسطينية، حيث كانت نسبة الودائع في الضفة الغربية في الربع الأول لعام **2012 (6267.5) مليون دولار**، بينما أصبحت في الربع الثالث لعام **2014 (7849.9) مليون دولار**، أما في قطاع غزة فقد بلغت قيمة الودائع في الربع الأول في عام **2012 (777.9) مليون دولار** ، بينما أصبحت في الربع الثالث لعام **(1034.1) 2014 مليون دولار**، وقد يكون لإنشاء المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع دور رئيسي ومباشر في ذلك، إضافة إلى دور برامج التسويق التي تستخدمها المصارف لتسويق خدماتها المصرفية، وخاصة برامج الجوائز والمكافآت والتي تستهدف بدرجة أساسية ودائع التوفير، وكذلك حالة عدم الاستقرار وغياب الأفق السياسي والأمني والاقتصادي التي تجعل المودعين يفضلون إبقاء ودائعهم في متناول أيديهم بصورة ودائع جارية.

يجدر الاشارة هنا أن للحرب الأخيرة عام 2014 على قطاع غزة دور كبير في زيادة نسبة الودائع في البنوك، حيث سارع المودعون بالاتجاه نحو البنوك كأفضل مكان لحفظ ودائعهم بعد قصف المنازل وتدمير الأبراج وفقدان الكثير منهم أمواله ومدخراته.

ويعتقد الباحث أن هذا السبب له دور رئيسي وراء الارتفاع المفاجئ والغير طبيعي لنسبة الودائع في الربع الثالث لعام 2014عن الربع الأول من نفس العام، حيث كانت الزيادة بقيمة **(164.2) مليون دولار**.

2. نبذة مختصرة عن البنوك الإسلامية في فلسطين:

تضم البنوك الفلسطينية بنكين إسلاميين هما: البنك الإسلامي العربي، والبنك الإسلامي الفلسطيني، وتقدر حصة البنوك الإسلامية بما يقارب 8 % من صافي موجودات القطاع المصرفي الفلسطيني، وما يقارب 9 % من إجمالي التمويلات المباشرة وودائع العملاء، مع العلم أن حصة الصناعة المصرفية الإسلامية عالمياً تجاوزت 25% وهو ما يعني وجود فرصة كبيرة أمام الصناعة المصرفية الإسلامية في فلسطين لتعظيم حصتها السوقية، وهذا يشكل حافزاً للبنوك الإسلامية في فلسطين لتحقيق فرصاً أكبر لجذب المزيد من ودائع العملاء.

1.2 البنك الإسلامي الفلسطيني:

تأسس البنك الإسلامي الفلسطيني كشركة مساهمة عمومية محدودة عام 1995 وبدأ نشاطة المصرفي في مطلع العام 1997 بعد حصوله على ترخيص سلطة النقد بمزاولة جميع الأعمال المصرفية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، وفي عام 2005 تم شراء صافي موجودات بنك القاهرة عمان – فرع المعاملات الإسلامية وفي عام 2010 ويعتبر البنك الاسلامي الفلسطيني من أكبر المؤسسات المصرفية الاسلامية في فلسطين، يقدم جميع الأعمال المصرفية والمالية والتجارية وأعمال الاستثمار وفقا لاحكام الشريعة الاسلامية من خلال مقره الرئيسيي بمدينة رام الله وفروعه المنتشرة في مختلف المحافظات والبالغ عددها 21 فرع ومكتب في أهم المناطق الحيوية بفلسطين.

وبلغ عدد موظفين البنك حتى نهاية عام 2013، (397) موظف موزعين على المكاتب والأفرع في مختلف محافظات الوطن.

وبلغ مجموع موجودات البنك 502,251.830 دولار أمريكي حتى نهاية عام 2013 أي بزيادة مقدارها 79.142.551 دولار أمريكي عن عام2012 .

وبلغ إجمالي الودائع 420.492.257 دولار أمريكي حتى نهاية عام 2013 أي بزيادة مقدارها 67.924.712 دولار أمريكي عن عام2012.

بلغ إجمالي حقوق الملكية 63.463.651 دولار أمريكي حتى نهاية عام 2013 أي بزيادة مقدارها5.557.159 دولار أمريكي عن عام2012 .

بلغت أرباح البنك قبل الضريبة مبلغ 8.961.641 دولار أمريكي عام 2013 بزيادة مقدارها 1.779.181 دولار أمريكي عن عام2012 **(التقرير السنوي،2013)**.

2.2 البنك الإسلامي العربي:

تأسس البنك الإسلامي العربي، كأول شركة مصرفية إسلامية تعمل في فلسطين، بتاريخ 1995/1/8 وهو شركة مساهمة عامة مسجلة تحت رقم 563201011 وقد باشر البنك نشاطه المصرفي في مطلع عام 1996، ويقوم بممارسة الأعمال المصرفية والمالية والتجارية وأعمال الاستثمار وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية من خلال المركز الرئيسي بمدينة البيرة وفروعه المنتشرة في فلسطين، والبالغة أحد عشر فرعاً ومكتباً.

وبلغ عدد موظفين البنك حتى نهاية عام 2013، (264) موظف موزعين على المكاتب والأفرع في مختلف محافظات الوطن.

شهد البنك نمواً في موجوداته خلال العام 2013 بما يقارب 95 مليون دولار وبنسبة (25%) ولتبلغ ما يقارب 470 مليون دولار ولترتفع حصته السوقية من موجودات القطاع المصرفي من (3.7%) نهاية العام 2012 إلى (4.2%) نهاية العام 2013، كما شهد نمواً في ودائع العملاء بما يقارب 65 مليون دولار بواقع (21%) لتصل إلى ما يزيد على 372 مليون دولار، وحقق نمواً في التمويلات المباشرة بما يقارب 20 مليون دولار (11%) ليصل حجم صافي التمويل إلى ما يزيد على 191 مليون دولار، وليشكل حجم التمويلات ما نسبته (51%) من ودائع العملاء.

وقد تنامت الحصة السوقية للبنك من ودائع العملاء في القطاع المصرفي من (4.2%) نهاية العام 2012 إلى (4.6%) نهاية العام 2013، ومن التمويلات المباشرة من (4.2%) نهاية العام 2012إلى (4.3%) نهاية العام2013 ، هذا وقد حقق أرباحاً ما قبل الضرائب قاربت ال 5 مليون دولار (**التقرير السنوي،2013**).

الفصل الرابع: منهجية الدراسة واختبار الفرضيات

المبحث الأول: منهجية الدراسة

1. تمهيد:

يتعرض الباحث إلى الإجراءات والخطوات المنهجية التي تمت في مجال الدراسة الميدانية، حيث يتناول منهج الدراسة، ومجتمع الدراسة، والعينة التي طبقت عليها الدراسة، إضافةً إلى توضيح الأدوات المستخدمة في الدراسة وخطواتها، والأساليب الإحصائية التي استخدمت في تحليل البيانات للتوصل إلى النتائج ومن ثم تحقيق أهداف الدراسة، وفيما يلي تفاصيل ما تقدم:

2. منهج الدراسة:

اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يحاول الإجابة على السؤال الأساسي في العلم وماهية وطبيعة الظاهرة موضوع البحث **(أثر انشاء المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع على تطور الودائع في البنوك)**، ويشمل ذلك تحليل الظاهرة، وبيئتها، وبيان العلاقة بين مكوناتها، ومعنى ذلك أن الوصف يتم أساساً بالوحدات أو الشروط أو العلاقات أو الفئات أو التصنيفات أو الأنساق التي توجد بالفعل، وقد يشمل ذلك الآراء حولها والاتجاهات إزائها، وكذلك العمليات التي تتضمنها والآثار التي تحدثها، ومعنى ذلك أن المنهج الوصفي يمتد إلى تناول كيف تعمل الظاهرة .

3. مجتمع الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة من البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة (البنك الإسلامي الفلسطيني, البنك الإسلامي العربي).

جدول 5: يوضح أعداد العاملين في البنوك الإسلامية في قطاع غزة

البنوك	العدد
البنك الاسلامي الفلسطيني	113
البنك الاسلامي العربي	25
المجموع	**138**

4. عينة الدراسة:

تم استخدام أسلوب الحصر الشامل بحيث تم أخذ جميع الموظفين العاملين في قسم الودائع في كلا البنكين، حيث بلغ عددهم 54 موظف وتم استرداد 47 استبانة (87%)، وفيما يلي توزيع أفراد عينة الدراسة حسب البيانات الشخصية:

جدول 6: يوضح توزيع أفراد العينة حسب جهة العمل

جهة العمل	التكرار	النسبة%
البنك الإسلامي الفلسطيني	32	68.1
البنك الإسلامي العربي	15	31.9
المجموع	47	100.0

تبين من النتائج الموضحة في جدول (6) أن 68.1% من أفراد عينة الدراسة قالوا انهم يعملون في البنك الإسلامي الفلسطيني، بينما 31.9% قالوا انهم يتبعون البنك الإسلامي العربي.

جدول 7: يوضح توزيع أفراد العينة حسب المسمى الاداري

المسمى الاداري	التكرار	النسبة%
مدير	6	12.8
رئيس قسم	16	34
موظف	25	53.2
المجموع	47	100.0

تبين من النتائج الموضحة في جدول (7) أن 53.2% من أفراد عينة الدراسة مسماهم الوظيفية موظف, و 34% مسماهم الوظيفية رئيس قسم, و 12.8% مسماهم الوظيفية مدير.

جدول 8: يوضح توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة%
دبلوم فاقل	1	2.1
بكالوريوس	39	83
ماجستير	7	14.9
المجموع	47	100.0

تبين من النتائج الموضحة في جدول (8) أن 83% من أفراد عينة الدراسة حاصلين على البكالوريوس، بينما 14.9% حاصلين على درجة الماجستير, و 2.1% حاصلين على الدبلوم فاقل.

جدول 9: يوضح توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي

التخصص العلمي	التكرار	النسبة%
محاسبة	22	46.8
إدارة اعمال	13	27.7
علوم مالية ومصرفية	9	19.1
اخرى	3	6.4
المجموع	47	100.0

تبين من النتائج الموضـــحة في جدول (9) أن 46.8% من أفراد عينة الدراســـة متخصـــصـــون في المحاسبة، بينما 27.7% متخصصون في إدارة أعمال, و 19.1% متخصصون في علوم مالية ومصرفية, و 6.4% متخصصون تخصصات أخرى مثل الرياضيات والاقتصاد.

جدول 10: يوضح توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة%
اقل من 5 سنوات	9	19.1
5-9 سنوات	9	19.1
10 -15 سنة	15	31.9
أكثر من 15 سنة	14	29.8
المجموع	47	100.0

تبين من النتائج الموضحة في جدول (10) أن 31.9% من أفراد عينة الدراسة تتراوح سنوات الخدمة لديهم ما بين 10 سنوات الي 15 سنة، بينما 29.8% متوسط سنوات الخدمة لديهم من 15 سنوات فاكثر, و 19.1% متوسط سنوات الخدمة لديهم أقل من 5 سنوات أو تتراوح ما بين 5 سنوات إلى 9 سنوات.

جدول 11: يوضح توزيع أفراد العينة حسب العمر

العمر	التكرار	النسبة%
اقل من 30 سنة	15	31.9
30-39 سنة	19	40.4
40-49 سنة	7	14.9
50 سنة فأكثر	6	12.8
المجموع	47	100.0

تبين من النتائج الموضحة في جدول (11) أن 40.4% من أفراد عينة الدراسة تتراوح أعمارهم ما بين 30 سنة الي 39 سنة، بينما 31.9% متوسط أعمارهم اقل من 30 سنة, و 14.9% تتراوح أعمارهم ما بين 40 سنة الي 49 سنة, و 12.8% متوسط أعمارهم من 50 سنة فاكثر.

جدول 12: يوضح توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة%
ذكر	34	72.3
أنثى	13	27.7
المجموع	47	100.0

تبين من النتائج الموضـحة في جدول (12) أن 72.3% من أفراد عينة الدراسـة ذكور، بينما 27.7% إناث.

5. أدوات الدراسة:

استخدم الباحث استبانة " **أثر انشاء المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع على تطور الودائع في البنوك**"، وتم تطوير الاستبانة بعد الاطلاع على دراسات سابقة قريبة من مجال الدراسة الحالية، حيث اشتملت الاستبانة على قسمين رئيسية **الأول:** وهو عبارة عن البيانات الشخصية، أما **الثاني:** فقرات الاستبانة " **أثر انشاء المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع على تطور الودائع في البنوك**" فيتكون من 45 فقرة وتكونت من الآتي:

(انظر ملحق رقم 5)

جدول 13: يوضح محاور الاستبانة وعدد الفقرات

م	المعيار	عدد الفقرات
1	تأثير انضمام البنوك الاسلامية للمؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع	**11**
2	تأثير السياسات الرقابية والاشرافية للمؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع على البنوك الاسلامية	**12**
3	نظام ضمان الودائع الخاص بالبنوك الاسلامية	**10**
4	التزام المصارف الإسلامية بالقانون الخاص بمؤسسة ضمان الودائع الفلسطينية	**12**
	الإجمالي	**45**

6. تصحيح الاستبانة:

قام الباحث باستخدام مقياس عشري للإجابة على فقرات الاستبانة، بحيث يتم الاستفسار والسؤال حول " **أثر انشاء المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع على تطور الودائع في البنوك**".

7. الصدق والثبات لأداة الدراسة:

صدق أداة الدراسة يعني التأكد من أنها سوف تقيس ما أعدت لقياسه، وقد تم التحقق من صدق أداة الدراسة بطريقة صدق الاتساق الداخلي.

1.7 صدق المحتوى:

تم عرض استبانة الدراسة في صورتها الأولية على المشرف وأخذ رأيه والاسترشاد بنصائحه، ثم تم عرضها على مجموعة من الأساتذة الأكاديميين (**انظر ملحق رقم 3-4**)، ومن لهم خبرة في المجال المصرفي من أجل الاسترشاد بآرائهم حول الأسئلة والفقرات التي تضمنتها الاستبانة وقد تم الأخذ بآراء المحكمين بعد الرجوع مرة أخرى للمشرف ومناقشة ما تناسب مع الهدف الذي صممت من أجله الاستبانة، حيث تم حذف بعض الأسئلة التي لا ترتبط بموضوع الاستبانة كما تم تعديل فقرات أخرى وإعادة تصنيف بعض الفقرات وتم التوصل إلى الصورة النهائية للاستبانة والمتعلقة بأثر انشاء المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع على تطور حجم الودائع في البنوك –دراسة ميدانية على البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين، بحيث أصبح بمقدور الباحث توزيع الاستبانة على عينة الدراسة المكونة من العاملين وأصحاب الاختصاص في أقسام الودائع في البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة.

2.7 صدق الاتساق الداخلي: Internal Validity

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المحور الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، وقد قام الباحث بحساب الاتساق الداخلي للإستبانة وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بيرسون بين كل فقرة من فقرات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة وذلك بهدف التحقق من انتماء فقرات كل مجال بحيث تقيس بعداً واحداً لا يتداخل مع الأبعاد الأخرى للاستبانة، والنتائج موضحة من خلال الجداول التالية:

- **تأثير انضمام البنوك الاسلامية للمؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع.**

جدول 14: يوضح معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة

رقم الفقرة	العبارات	معاملات الارتباط	مستوى الدلالة
1	تساهم المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع في الحد من الأخطار التي تهدد المودعين في الظروف الحرجة.	0.777	دالة عند 0.01
2	انشاء المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع يؤدي إلى اقبال المودعين لإيداع أموالهم في البنوك المرخص لها واحجامهم عن الايداع لدى جهات غير منضمة للمؤسسة.	0.779	دالة عند 0.01
3	يحقق وجود المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع ميزة تنافسية كبيرة بين البنوك الاسلامية في استقطاب الودائع.	0.751	دالة عند 0.01
4	يؤدي انضمام البنوك الاسلامية الى المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع إلى طمأنة المودعين وعدم سحب ودائعهم وقت الأزمات.	0.850	دالة عند 0.01
5	يؤدي انضمام البنوك الاسلامية الى المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع للحد من المشاكل التي تعيق قدرة البنوك الاسلامية على جذب المزيد من الودائع.	0.822	دالة عند 0.01
6	يؤدي انضمام البنوك الاسلامية للمؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع إلى زيادة حجم الودائع في هذه البنوك.	0.796	دالة عند 0.01
7	انضمام البنوك الاسلامية للمؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع يؤدي لزيادة الثقة بقدرة هذه البنوك على إدارة الودائع بالشكل السليم.	0.604	دالة عند 0.01

8	وجود المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع يشجع البنوك الاسلامية على اتباع سياسات ائتمانية توسعية بغرض الاستثمار.	0.686	دالة عند 0.01
9	تؤثر زيادة الوعي المصرفي بمدى أهمية مؤسسة ضمان الودائع على جذب ودائع العملاء لدى البنوك الإسلامية.	0.523	دالة عند 0.01
10	تستطيع البنوك الاسلامية جذب ودائع العملاء عن طريق استحداث أنواع جديدة من الودائع.	0.601	دالة عند 0.01
11	يؤدي انضمام البنوك الإسلامية الى مؤسسة ضمان الودائع الى تخفيف الازمات المالية التي تصيب البنوك الإسلامية.	0.730	دالة عند 0.01

ر الجدولية عند درجة الحرية (26) وعند مستوى دلالة (0.01) = 0.487

ر الجدولية عند درجة الحرية (26) وعند مستوى دلالة (0.05) = 0.381

تبين من النتائج الموضحة في جدول (14) أن فقرات الاستبانة تتمتع بمعاملات ارتباط قوية ودال إحصائيا عند مستوى دلالة أقل من (0.05)، وهذا يدل على أن الاستبانة بفقراتها تتمتع بمعامل صدق عالي.

- **تأثير السياسات الرقابية والاشرافية للمؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع على البنوك الاسلامية.**

جدول 15: يوضح معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة

رقم الفقرة	العبارات	معاملات الارتباط	مستوى الدلالة
1	وجود المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع يؤدي الى تشديد الرقابة على البنوك الاسلامية	0.823	دالة عند 0.01
2	تؤدي السياسات الرقابية والاشرافية للمؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع الى ضمان درجة عالية من الدقة في المعاملات في البنوك الاسلامية.	0.859	دالة عند 0.01

3	تتخذ المؤسسة كافة الاجراءات القانونية بحق المتسببين في افلاس العضو "البنك" الذي تقرر تصفيته.	0.532	دالة عند 0.01
4	تقوم المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع والبنوك وسلطة النقد بتبادل المعلومات فيما بينهم وفق اليات تضمن درجة عالية من السرية.	0.589	دالة عند 0.01
5	تلجأ المؤسسة للاقتراض لتعويض المودعين في حال عدم كفاية مواردها المالية.	0.383	دالة عند 0.05
6	تقوم المؤسسة بإصدار التعليمات للبنوك الأعضاء لضمان الوفاء بالتزاماتهم.	0.806	دالة عند 0.01
7	تقوم مؤسسة ضمان الودائع الفلسطينية بإبلاغ سلطة النقد عن البنوك المخالفة لقانون مؤسسة ضمان الودائع.	0.768	دالة عند 0.01
8	تساهم السياسات الرقابية والاشرافية للمؤسسة بتخفيض تكلفة التمويل.	0.726	دالة عند 0.01
9	تقوم المؤسسة بإصدار النشرات التوضيحية عن طبيعة عملها وما على البنوك من حقوق وواجبات.	0.718	دالة عند 0.01
10	تتمتع المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع بدرجة عالية من المرونة في سياساتها الاشرافية.	0.639	دالة عند 0.01
11	السياسات الرقابية والاشرافية للمؤسسة تعمل على سلامة ودقة المهام التي يقوم بها مسئولي التمويل في البنوك الاسلامية.	0.595	دالة عند 0.01
12	تقوم المؤسسة باتخاذ التدابير اللازمة لحماية موظفيها من أي اجراءات يمكن ان يتعرضوا لها في إطار عملهم.	0.795	دالة عند 0.01

ر الجدولية عند درجة الحرية (26) وعند مستوى دلالة (0.01) = 0.487

ر الجدولية عند درجة الحرية (26) وعند مستوى دلالة (0.05) = 0.381

تبين من النتائج الموضحة في جدول (15) أن فقرات الاستبانة تتمتع بمعاملات ارتباط قوية ودال إحصائيا عند مستوى دلالة أقل من (0.05)، وهذا يدل على أن الاستبانة بفقراتها تتمتع بمعامل صدق عالي.

- **نظام ضمان الودائع الخاص بالبنوك الاسلامية.**

جدول 16: يوضح معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة

رقم الفقرة	العبارات	معاملات الارتباط	مستوى الدلالة
1	نظام ضمان الودائع الخاص بالبنوك الاسلامية يقلل من التأثير السلبي لمشاكل السيولة لدى المصارف الاسلامية.	0.822	دالة عند 0.01
2	وجود نظام ضمان للودائع خاص بالبنوك الاسلامية يؤدي لزيادة الثقة والطمأنينة لدى المودعين المتعاملين مع البنوك الاسلامية.	0.686	دالة عند 0.01
3	وجود التشريعات والقوانين ذات العلاقة التي تنظم عمل مؤسسة ضمان الودائع يؤدي الى توفير عامل أمان لدى المودعين.	0.655	دالة عند 0.01
4	وجود المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع يساهم في طمأنة المودعين وعدم سحب ودائعهم وقت الأزمات.	0.662	دالة عند 0.01
5	وجود المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع يحد من المشاكل التي تعيق قدرة البنوك الاسلامية على جذب المزيد من الودائع.	0.918	دالة عند 0.01
6	يعتمد النظام الخاص بتأمين الودائع في البنوك الاسلامية على تقديم ضمانات عينية وشخصية.	0.765	دالة عند 0.01
7	يوجد علاقة بين النظام الخاص بتأمين الودائع في البنوك الاسلامية وبين ثقة جمهور المودعين على حماية ودائعهم.	0.677	دالة عند 0.01
8	يوجد ثقة لدى جمهور المودعين في البنوك الاسلامية أن نظام التأمين الخاص بودائعهم يتوافق مع أحكام الشريعة الاسلامية.	0.695	دالة عند 0.01

9	يساعد النظام الخاص بتأمين الودائع في البنوك الاسلامية على زيادة نسبة الودائع الجارية.	0.744	دالة عند 0.01
10	يتميز نظام المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع عن النظم الموجودة في الدول الأخرى بأنه عمل على مراعاة البنوك الاسلامية.	0.632	دالة عند 0.01

ر الجدولية عند درجة الحرية (26) وعند مستوى دلالة (0.01) = 0.487

ر الجدولية عند درجة الحرية (26) وعند مستوى دلالة (0.05) = 0.381

تبين من النتائج الموضحة في جدول (16) أن فقرات الاستبانة تتمتع بمعاملات ارتباط قوية ودال إحصائيا عند مستوى دلالة أقل من (0.05)، وهذا يدل على أن الاستبانة بفقراتها تتمتع بمعامل صدق عالي.

- **التزام المصارف الإسلامية بالقانون الخاص بمؤسسة ضمان الودائع الفلسطينية.**

جدول 17: يوضح معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة

رقم الفقرة	العبارات	معاملات الارتباط	مستوى الدلالة
1	تمارس المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع اختصاصاتها تجاه البنوك الإسلامية.	0.645	دالة عند 0.01
2	تلتزم البنوك الاسلامية بتبادل المعلومات بشكل دقيق وموثوق مع المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع.	0.617	دالة عند 0.01
3	يتوافق نظام التأمين على الودائع الخاص بالبنوك الاسلامية مع أحكام الشريعة الاسلامية.	0.427	دالة عند 0.05

4	تقوم المؤسسة باستثمار أرباح الصندوق الخاص بالبنوك الاسلامية وفق الشريعة الاسلامية.	0.513	دالة عند 0.01
5	تلتزم البنوك الاسلامية بتسديد رسوم الاشتراك حسب الأصول "القانون".	0.563	دالة عند 0.05
6	تتصف الأقساط الي تسدها البنوك اتجاه مؤسسة ضمان الودائع بالعدالة.	0.701	دالة عند 0.01
7	يتناسب الحد الأقصى للتعويض مع الودائع العالية للعملاء.	0.631	دالة عند 0.01
8	يساهم قانون مؤسسة ضمان الودائع بتشجيع التزام البنوك الاسلامية على اتباع سياسات ائتمانية غير متشددة.	0.684	دالة عند 0.01
9	تقوم البنوك الاسلامية بتزويد المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع بأي معلومات تتعلق بالودائع والمودعين.	0.520	دالة عند 0.01
10	يتصف قانون مؤسسة ضمان الودائع المنظم لعمل المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع بالمرونة والوضوح.	0.779	دالة عند 0.01
11	تقوم البنوك الاسلامية بشرح وتوضيح قانون مؤسسة ضمان الودائع لموظفيها.	0.766	دالة عند 0.01
12	تقوم البنوك الاسلامية بشرح وتوضيح قانون مؤسسة ضمان الودائع لعملائها المودعين.	0.690	دالة عند 0.01

ر الجدولية عند درجة الحرية (26) وعند مستوى دلالة (0.01) = 0.487

ر الجدولية عند درجة الحرية (26) وعند مستوى دلالة (0.05) = 0.381

تبين من النتائج الموضحة في جدول(17) أن فقرات الاستبانة تتمتع بمعاملات ارتباط قوية ودال إحصائيا عند مستوى دلالة أقل من (0.05)، وهذا يدل على أن الاستبانة بفقراتها تتمتع بمعامل صدق عالي.

جدول 18: يوضح معامل الارتباط بين كل ابعاد الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة

رقم الفقرة	العبارات	معاملات الارتباط	مستوى الدلالة
1	تأثير انضمام البنوك الاسلامية للمؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع	0.945	دالة عند 0.01
2	تأثير السياسات الرقابية والاشرافية للمؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع على البنوك الاسلامية	0.916	دالة عند 0.01
3	نظام ضمان الودائع الخاص بالبنوك الاسلامية	0.963	دالة عند 0.05
4	التزام المصارف الإسلامية بالقانون الخاص بمؤسسة ضمان الودائع الفلسطينية	0.876	دالة عند 0.01

ر الجدولية عند درجة الحرية (26) وعند مستوى دلالة (0.01) = 0.487

ر الجدولية عند درجة الحرية (26) وعند مستوى دلالة (0.05) = 0.381

تبين من النتائج الموضحة في جدول (18) أن فقرات الاستبانة تتمتع بمعاملات ارتباط قوية ودال إحصائيا عند مستوى دلالة أقل من (0.05)، وهذا يدل على أن الاستبانة بفقراتها تتمتع بمعامل صدق عالي.

8. ثبات الاستبانة: Reliability

يقصد بثبات الاستبانة أن تعطي هذه الاستبانة نفس النتيجة لو تم إعادة توزيع الاستبانة أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى أن ثبات الاستبانة يعني الاستقرار في نتائج الاستبانة وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة، وبعد تطبيق الاســـتبانة تم حساب الثبات للاستبانة بطريقتين:

1. **معامل ألفا – كرونباخ Cronbach's Alpha Coefficient:**

تم تطبيق الاستبانة على عينة استطلاعية قوامها (28) فرد ، وبعد تطبيق الاستبانة تم حساب معامل ألفا كرونباخ لقياس الثبات، حيث وجد أن قيمة ألفا كرونباخ للاستبانة 0.960، وهذا دليل كافي على أن الاستبانة تتمتع بمعامل ثبات مرتفع، والنتائج موضحة في جدول (19):

جدول 19: يوضح نتائج معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة

الاستبانة الكلية	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
	45	0.960

2. **الثبات بطريقة التجزئة النصفية Split _half methods**

بعد تطبيق الاستبانة تم تجزئة فقرات الاختبار إلى جزأين وهما الأسئلة ذات الأرقام الفردية، والأسئلة ذات الأرقام الزوجية، ثم تم احتساب معامل الارتباط بين درجات الأسئلة الفردية ودرجات الأسئلة الزوجية وبعد ذلك تم تصحيح معامل الارتباط بمعادلة سبيرمان براون Spearman Brown:_معامل الارتباط المعدل = $\frac{2r}{1+r}$ حيث r معامل الارتباط بين درجات الأسئلة الفردية ودرجات الأسئلة الزوجية، والنتائج موضحة في جدول (20):

جدول 20: معاملات الثبات بطريقة التجزئة النصفية للاستبانة

الاستبانة الكلية	معامل الارتباط	معامل الارتباط المعدل
	0.876	0.934

تبين من النتائج الموضحة في جدول (20) أن قيمة معامل الارتباط المعدل (Spearman Brown) 0.934 مرتفعة ودالة إحصائيا، وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بمعامل ثبات مرتفع.

9. المعالجات الإحصائية:

قام الباحث بتفريغ وتحليل الاستبانة من خلال برنامج التحليل الإحصائي Statistical Package for the Social Sciences (SPSS) ، وقد تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

1. إحصاءات وصفية منها: النسبة المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن الحسابي النسبي، ويستخدم هذا الأمر بشكل أساسي بهدف معرفة تكرار فئات متغير ما ويفيد الباحث في وصف متغيرات الدراسة.
2. معامل ارتباط بيرسون : للتحقق من صدق الاتساق الداخلي بين فقرات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة.
3. معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha): لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.
4. معامل ارتباط سبيرمان براون للتجزئة النصفية المتساوية، لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.
5. اختبار "ت" (One Sample T Test) لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلي درجة الحياد وهي 3 أم لا.

المبحث الثاني: نتائج تحليل فقرات الاستبانة وفرضيات الدراسة وتفسيرها

- **النتائج المتعلقة بالسؤال الرئيسي: ما أثر انشاء المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع على تطور الودائع في البنوك الاسلامية؟**

للإجابة على السؤال تم استخدام النسبة المئوية والمتوسط الحسابي والوزن النسبي لفقرات **ما** أثر انشاء مؤسسة ضمان الودائع الفلسطينية على تطور الودائع في البنوك، والنتائج موضحة من خلال الجداول التالية:

- **تأثير انضمام البنوك الاسلامية للمؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع:**

جدول 21: يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي%	الترتيب
1	تساهم المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع في الحد من الأخطار التي تهدد المودعين في الظروف الحرجة.	8.277	1.210	82.77	2
2	انشاء المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع يؤدي إلى اقبال المودعين لإيداع أموالهم في البنوك المرخص لها واحجامهم عن الايداع لدى جهات غير منضمة للمؤسسة.	8.362	1.405	83.62	1
3	يحقق وجود المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع ميزة تنافسية كبيرة بين البنوك الاسلامية في استقطاب الودائع.	7.809	1.345	78.09	6
4	يؤدي انضمام البنوك الاسلامية الى المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع إلى طمأنة المودعين وعدم سحب ودائعهم وقت الأزمات.	8.255	1.481	82.55	3

5	يؤدي انضمام البنوك الاسلامية الى المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع للحد من المشاكل التي تعيق قدرة البنوك الاسلامية على جذب المزيد من الودائع.	7.872	1.345	78.72	5
6	يؤدي انضمام البنوك الاسلامية للمؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع إلى زيادة حجم الودائع في هذه البنوك.	7.702	1.718	77.02	9
7	انضمام البنوك الاسلامية للمؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع يؤدي لزيادة الثقة بقدرة هذه البنوك على إدارة الودائع بالشكل السليم.	7.787	1.667	77.87	7
8	وجود المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع يشجع البنوك الاسلامية على اتباع سياسات ائتمانية توسعية بغرض الاستثمار.	7.340	1.522	73.40	11
9	تؤثر زيادة الوعي المصرفي بمدى أهمية مؤسسة ضمان الودائع على جذب ودائع العملاء لدى البنوك الإسلامية.	8.191	1.569	81.91	4
10	تستطيع البنوك الاسلامية جذب ودائع العملاء عن طريق استحداث أنواع جديدة من الودائع.	7.766	1.605	77.66	8
11	يؤدي انضمام البنوك الإسلامية الى مؤسسة ضمان الودائع الى تخفيف الازمات المالية التي تصيب البنوك الإسلامية.	7.532	1.767	75.32	10
	المتوسط العام	7.899	1.512	78.99	

تبين من النتائج الموضحة في جدول (21) ان أعلى خمس فقرات هي:

- الفقرة رقم (2) " انشاء المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع يؤدي إلى اقبال المودعين لإيداع أموالهم في البنوك المرخص لها واحجامهم عن الايداع لدى جهات غير منضمة للمؤسسة." احتلت المرتبة الاولى بوزن نسبي 83.62%.
- الفقرة رقم (1) " تساهم المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع في الحد من الأخطار التي تهدد المودعين في الظروف الحرجة " احتلت المرتبة الثانية بوزن نسبي 82.77%.
- الفقرة رقم (4) " يؤدي انضمام البنوك الاسلامية الى المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع إلى طمأنة المودعين وعدم سحب ودائعهم وقت الأزمات " احتلت المرتبة الثالثة بوزن نسبي 82.55%.
- الفقرة رقم (9) " تؤثر زيادة الوعي المصرفي بمدى أهمية مؤسسة ضمان الودائع على جذب ودائع العملاء لدى البنوك الإسلامية " احتلت المرتبة الرابعة بوزن نسبي 81.91%.
- الفقرة رقم (5) " يؤدي انضمام البنوك الاسلامية الى المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع للحد من المشاكل التي تعيق قدرة البنوك الاسلامية على جذب المزيد من الودائع " احتلت المرتبة الخامسة بوزن نسبي 78.72%.

أما ادني خمس فقرات هي:

- الفقرة رقم (7) " انضمام البنوك الاسلامية للمؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع يؤدي لزيادة الثقة بقدرة هذه البنوك على إدارة الودائع بالشكل السليم" احتلت المرتبة السابعة بوزن نسبي 77.87%.
- الفقرة رقم (10) " تستطيع البنوك الاسلامية جذب ودائع العملاء عن طريق استحداث أنواع جديدة من الودائع "احتلت المرتبة الثامنة بوزن نسبي 77.66%.
- الفقرة رقم (6) " يؤدي انضمام البنوك الاسلامية للمؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع إلى زيادة حجم الودائع في هذه البنوك " احتلت المرتبة التاسعة بوزن نسبي 77.02%.
- الفقرة رقم (11) " يؤدي انضمام البنوك الإسلامية الى مؤسسة ضمان الودائع الى تخفيف الازمات المالية التي تصيب البنوك الإسلامية." احتلت المرتبة العاشرة بوزن نسبي 75.32%.

- الفقرة رقم (8) " وجود المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع يشجع البنوك الاسلامية على اتباع سياسات ائتمانية توسعية بغرض الاستثمار " احتلت المرتبة الأخيرة بوزن نسبي 73.40%.

ومما سبق يتضح لنا وبشكل عام أنه يوجد موافقة قوية وجوهرية على هذه العوامل باعتبارها انعكاسات جوهرية وإيجابية لانضمام البنوك الإسلامية الى المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع.

الوزن النسبي **لتأثير انضمام البنوك الاسلامية للمؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع** هو 78.99%، مما يدل على أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرات.

- **تأثير السياسات الرقابية والاشرافية للمؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع على البنوك الاسلامية:**

جدول 22: يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي%	الترتيب
1	وجود المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع يؤدي الى تشديد الرقابة على البنوك الاسلامية	7.745	1.594	77.45	8
2	تؤدي السياسات الرقابية والاشرافية للمؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع الى ضمان درجة عالية من الدقة في المعاملات في البنوك الاسلامية.	7.894	1.478	78.94	5
3	تتخذ المؤسسة كافة الاجراءات القانونية بحق المتسببين في افلاس العضو "البنك" الذي تقرر تصفيته.	7.957	1.654	79.57	4

4	تقوم المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع والبنوك وسلطة النقد بتبادل المعلومات فيما بينهم وفق اليات تضمن درجة عالية من السرية.	8.255	1.242	82.55	1
5	تلجأ المؤسسة للاقتراض لتعويض المودعين في حال عدم كفاية مواردها المالية.	7.149	1.922	71.49	12
6	تقوم المؤسسة بإصدار التعليمات للبنوك الأعضاء لضمان الوفاء بالتزاماتهم.	8.234	1.289	82.34	2
7	تقوم مؤسسة ضمان الودائع الفلسطينية بإبلاغ سلطة النقد عن البنوك المخالفة لقانون مؤسسة ضمان الودائع.	8.170	1.633	81.70	3
8	تساهم السياسات الرقابية والاشرافية للمؤسسة بتخفيض تكلفة التمويل.	7.255	1.882	72.55	11
9	تقوم المؤسسة بإصدار النشرات التوضيحية عن طبيعة عملها وما على البنوك من حقوق وواجبات.	7.872	1.569	78.72	6
10	تتمتع المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع بدرجة عالية من المرونة في سياساتها الاشرافية.	7.681	1.630	76.81	9
11	السياسات الرقابية والاشرافية للمؤسسة تعمل على سلامة ودقة المهام التي يقوم بها مسئولي التمويل في البنوك الاسلامية.	7.766	1.492	77.66	7
12	تقوم المؤسسة باتخاذ التدابير اللازمة لحماية موظفيها من أي اجراءات يمكن ان يتعرضوا لها في إطار عملهم.	7.362	1.823	73.62	10
	المتوسط العام	7.778	1.601	77.78	

تبين من النتائج الموضحة في جدول (22) ان أعلى خمس فقرات هي:

- الفقرة رقم (4) " تقوم المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع والبنوك وسلطة النقد بتبادل المعلومات فيما بينهم وفق اليات تضمن درجة عالية من السرية." احتلت المرتبة الاولى بوزن نسبي 82.55%.
- الفقرة رقم (6) " تقوم المؤسسة بإصدار التعليمات للبنوك الأعضاء لضمان الوفاء بالتزاماتهم " احتلت المرتبة الثانية بوزن نسبي 82.34%.
- الفقرة رقم (7) " تقوم مؤسسة ضمان الودائع الفلسطينية بإبلاغ سلطة النقد عن البنوك المخالفة لقانون مؤسسة ضمان الودائع " احتلت المرتبة الثالثة بوزن نسبي 81.70%.
- الفقرة رقم (3) " تتخذ المؤسسة كافة الاجراءات القانونية بحق المتسببين في افلاس العضو "البنك" الذي تقرر تصفيته " احتلت المرتبة الرابعة بوزن نسبي 79.57%.
- الفقرة رقم (2) " تؤدي السياسات الرقابية والاشرافية للمؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع الى ضمان درجة عالية من الدقة في المعاملات في البنوك الاسلامية. " احتلت المرتبة الخامسة بوزن نسبي 78.94%.

أما ادني خمس فقرات هي:

- الفقرة رقم (1) " وجود المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع يؤدي الى تشديد الرقابة على البنوك الاسلامية " احتلت المرتبة الثامنة بوزن نسبي 77.45%.
- الفقرة رقم (10) " تتمتع المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع بدرجة عالية من المرونة في سياساتها الاشرافية " احتلت المرتبة التاسعة بوزن نسبي 76.81%.
- الفقرة رقم (12) " تقوم المؤسسة باتخاذ التدابير اللازمة لحماية موظفيها من أي اجراءات يمكن ان يتعرضوا لها في إطار عملهم " احتلت المرتبة العاشرة بوزن نسبي 73.62%.
- الفقرة رقم (8) " تساهم السياسات الرقابية والاشرافية للمؤسسة بتخفيض تكلفة التمويل." احتلت المرتبة الحادية عشر بوزن نسبي 72.55%.
- الفقرة رقم (5) " تلجأ المؤسسة للاقتراض لتعويض المودعين في حال عدم كفاية مواردها المالية " احتلت المرتبة الأخيرة بوزن نسبي 71.49%.

ومما سبق يتضح لنا السياسات الرقابية والاشرافية للمؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع له أثر قوي وفعال على اقبال المودعين على البنوك الإسلامية مما يتعكس بالإيجاب على تطور حجم والودائع في هذه البنوك.

الوزن النسبي **لتأثير السياسات الرقابية والاشرافية للمؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع على البنوك الاسلامية** هو 77.78%، مما يدل على أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرات.

- **نظام ضمان الودائع الخاص بالبنوك الاسلامية**

جدول 23: يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	الترتيب
1	نظام ضمان الودائع الخاص بالبنوك الاسلامية يقلل من التأثير السلبي لمشاكل السيولة لدى المصارف الاسلامية.	7.574	1.754	75.74	8
2	وجود نظام ضمان للودائع خاص بالبنوك الاسلامية يؤدي لزيادة الثقة والطمأنينة لدى المودعين المتعاملين مع البنوك الاسلامية.	8.191	1.439	81.91	1
3	وجود التشريعات والقوانين ذات العلاقة التي تنظم عمل مؤسسة ضمان الودائع يؤدي الى توفير عامل أمان لدى المودعين.	8.021	1.375	80.21	2

4	وجود المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع يساهم في طمأنة المودعين وعدم سحب ودائعهم وقت الأزمات.	7.851	1.601	78.51	5
5	وجود المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع يحد من المشاكل التي تعيق قدرة البنوك الاسلامية على جذب المزيد من الودائع.	7.298	1.933	72.98	9
6	يعتمد النظام الخاص بتأمين الودائع في البنوك الاسلامية على تقديم ضمانات عينية وشخصية.	6.979	1.928	69.79	10
7	يوجد علاقة بين النظام الخاص بتأمين الودائع في البنوك الاسلامية وبين ثقة جمهور المودعين على حماية ودائعهم.	7.660	1.685	76.60	7
8	يوجد ثقة لدى جمهور المودعين في البنوك الاسلامية أن نظام التأمين الخاص بودائعهم يتوافق مع أحكام الشريعة الاسلامية.	7.957	1.318	79.57	4
9	يساعد النظام الخاص بتأمين الودائع في البنوك الاسلامية على زيادة نسبة الودائع الجارية.	7.702	1.301	77.02	6
10	يتميز نظام المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع عن النظم الموجودة في الدول الأخرى بأنه عمل على مراعاة البنوك الاسلامية.	8.021	1.207	80.21	2
	المتوسط العام	7.726	1.554	77.26	

تبين من النتائج الموضحة في جدول (23) ان أعلى خمس فقرات هي:

- الفقرة رقم (2) " وجود نظام ضمان للودائع خاص بالبنوك الاسلامية يؤدي لزيادة الثقة والطمأنينة لدى المودعين المتعاملين مع البنوك الاسلامية." احتلت المرتبة الاولى بوزن نسبي 81.91%.
- الفقرة رقم (3) " وجود التشريعات والقوانين ذات العلاقة التي تنظم عمل مؤسسة ضمان الودائع يؤدي الى توفير عامل أمان لدى المودعين " احتلت المرتبة الثانية بوزن نسبي 80.21%.
- الفقرة رقم (10) " يتميز نظام المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع عن النظم الموجودة في الدول الأخرى بأنه عمل على مراعاة البنوك الاسلامية " احتلت المرتبة الثانية مكرر بوزن نسبي 80.21%.
- الفقرة رقم (8) " يوجد ثقة لدى جمهور المودعين في البنوك الاسلامية أن نظام التأمين الخاص بودائعهم يتوافق مع أحكام الشريعة الاسلامية " احتلت المرتبة الرابعة بوزن نسبي 79.57%.
- الفقرة رقم (4) " وجود المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع يساهم في طمأنة المودعين وعدم سحب ودائعهم وقت الأزمات " احتلت المرتبة الخامسة بوزن نسبي 78.51%.

أما ادني خمس فقرات هي:

- الفقرة رقم (9) " يساعد النظام الخاص بتأمين الودائع في البنوك الاسلامية على زيادة نسبة الودائع الجارية " احتلت المرتبة السادسة بوزن نسبي 77.02%.
- الفقرة رقم (7) " يوجد علاقة بين النظام الخاص بتأمين الودائع في البنوك الاسلامية وبين ثقة جمهور المودعين على حماية ودائعهم. " احتلت المرتبة السابعة بوزن نسبي 76.60%.
- الفقرة رقم (1) " نظام ضمان الودائع الخاص بالبنوك الاسلامية يقلل من التأثير السلبي لمشاكل السيولة لدى المصارف الاسلامية." احتلت المرتبة الثامنة بوزن نسبي 75.74%.
- الفقرة رقم (5) " وجود المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع يحد من المشاكل التي تعيق قدرة البنوك الاسلامية على جذب المزيد من الودائع." احتلت المرتبة التاسعة بوزن نسبي 72.98%.
- الفقرة رقم (6) " يعتمد النظام الخاص بتأمين الودائع في البنوك الاسلامية على تقديم ضمانات عينية وشخصية " احتلت المرتبة الأخيرة بوزن نسبي 69.79%.

وهذا يشير أنه وبشكل عام يوجد أثر قوي لنظام ضمان الودائع الخاص بالبنوك الإسلامية على زيادة الثقة لدى جمهور المودعين في البنوك الإسلامية مما ينعكس على تطور حجم الودائع في هذه البنوك.

حيث كانت الفقرة رقم (2) في المرتبة الاولى مما يوحي بقوة قناعة المبحوثين بأن وجود نظام ضمان للودائع خاص بالبنوك الاسلامية يؤدي لزيادة الثقة والطمأنينة لدى المودعين المتعاملين مع البنوك الإسلامية، الذي بدوره ينعكس بشكل طردي ومباشر على زيادة حجم الودائع في هذه البنوك.

وجاءت الفقرة رقم (6) في المرتبة الأخيرة لضعف قناعة المبحوثين بأن نظام المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع الخاص بتأمين الودائع في البنوك الاسلامية يعتمد على تقديم ضمانات عينية وشخصية للمودعين.

الوزن النسبي **لتأثير نظام ضمان الودائع الخاص بالبنوك الاسلامية** هو 77.26%، مما يدل على أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرات.

- **التزام المصارف الإسلامية بالقانون الخاص بالمؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع:**

جدول 24: يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	الترتيب
1	تمارس المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع اختصاصاتها تجاه البنوك الإسلامية.	8.213	1.122	82.13	3
2	تلتزم البنوك الاسلامية بتبادل المعلومات بشكل دقيق وموثوق مع المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع.	8.213	0.977	82.13	3
3	يتوافق نظام التأمين على الودائع الخاص بالبنوك الاسلامية مع أحكام الشريعة الاسلامية.	8.191	1.209	81.91	5
4	تقوم المؤسسة باستثمار أرباح الصندوق الخاص بالبنوك الاسلامية وفق الشريعة الاسلامية.	8.128	1.154	81.28	6
5	تلتزم البنوك الاسلامية بتسديد رسوم الاشتراك حسب الأصول "القانون".	8.511	1.397	85.11	1
6	تتصف الأقساط الي تسدها البنوك اتجاه مؤسسة ضمان الودائع بالعدالة.	7.745	1.905	77.45	8
7	يتناسب الحد الأقصى للتعويض مع الودائع العالية للعملاء.	6.809	2.319	68.09	12

8	يساهم قانون مؤسسة ضمان الودائع بتشجيع التزام البنوك الاسلامية على اتباع سياسات ائتمانية غير متشددة.	6.957	1.899	69.57	11
9	تقوم البنوك الاسلامية بتزويد المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع بأي معلومات تتعلق بالودائع والمودعين.	8.362	1.390	83.62	2
10	يتصف قانون مؤسسة ضمان الودائع المنظم لعمل المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع بالمرونة والوضوح.	7.979	1.207	79.79	7
11	تقوم البنوك الاسلامية بشرح وتوضيح قانون مؤسسة ضمان الودائع لموظفيها.	7.553	1.767	75.53	10
12	تقوم البنوك الاسلامية بشرح وتوضيح قانون مؤسسة ضمان الودائع لعملائها المودعين.	7.596	1.838	75.96	9
	المتوسط العام	7.855	1.515	78.55	

تبين من النتائج الموضحة في جدول (24) ان أعلى خمس فقرات هي:

- الفقرة رقم (5) " تلتزم البنوك الاسلامية بتسديد رسوم الاشتراك حسب الأصول "القانون".." احتلت المرتبة الاولى بوزن نسبي 85.11%.
- الفقرة رقم (9) " تقوم البنوك الاسلامية بتزويد المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع بأي معلومات تتعلق بالودائع والمودعين " احتلت المرتبة الثانية بوزن نسبي 83.62%.
- الفقرة رقم (1) " تمارس المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع اختصاصاتها تجاه البنوك الإسلامية " احتلت المرتبة الثالثة بوزن نسبي 82.13%.
- الفقرة رقم (2) " تلتزم البنوك الاسلامية بتبادل المعلومات بشكل دقيق وموثوق مع المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع " احتلت المرتبة الثالثة مكرر بوزن نسبي 82.13%.

- الفقرة رقم (3) " يتوافق نظام التأمين على الودائع الخاص بالبنوك الاسلامية مع أحكام الشريعة الاسلامية. " احتلت المرتبة الخامسة بوزن نسبي 81.91%.

أما أدني خمس فقرات هي:

- الفقرة رقم (6) " تتصف الأقساط الي تسدها البنوك اتجاه مؤسسة ضمان الودائع بالعدالة " احتلت المرتبة الثامنة بوزن نسبي 77.45%.
- الفقرة رقم (12) " تقوم البنوك الاسلامية بشرح وتوضيح قانون مؤسسة ضمان الودائع لعملائها المودعين " احتلت المرتبة التاسعة بوزن نسبي 75.96%.
- الفقرة رقم (11) " تقوم البنوك الاسلامية بشرح وتوضيح قانون مؤسسة ضمان الودائع لموظفيها " احتلت المرتبة العاشرة بوزن نسبي 75.53%.
- الفقرة رقم (8) " يساهم قانون مؤسسة ضمان الودائع بتشجيع التزام البنوك الاسلامية على اتباع سياسات ائتمانية غير متشددة." احتلت المرتبة الحادية عشر بوزن نسبي 69.57%.
- الفقرة رقم (7) " يتناسب الحد الأقصى للتعويض مع الودائع العالية للعملاء " احتلت المرتبة الأخيرة بوزن نسبي 68.09%.

ومن خلال هذه الفقرات يتضح لنا وبشكل عام يوجد أثر قوي للقانون الخاص بؤسسة ضمان الودائع الفلسطينية على البنوك الإسلامية وقوة المركز المالي لهذه البنوك مما ينعكس على تطور حجم الودائع فيها.

الوزن النسبي **لالتزام المصارف الإسلامية بالقانون الخاص بالمؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع** هو 78.55%، مما يدل على أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرات.

النتائـج المتعلقة باختبار الفرضية الأولى:

" هناك علاقة ذات دلالة إحصـائية عند مسـتوى دلالة 0.05 بين انضـمام البنوك الإسـلامية لمؤسـسـة ضمان الودائع ومدى تطور الودائع في هذه البنوك. "

للتحقق من صـحة الفرضـية تم اسـتخدام اختبار "معامل الارتباط بيرسـون" Correlation لمعرفة العلاقة بين متغيرات الدراسة.

جدول 25: يوضح العدد وقيمة اختبار "معامل الارتباط" ومستوى الدلالة

	العدد	قيمة معامل الارتباط	قيمة الدلالة	مستوى الدلالة
انضمام البنوك الإسلامية	47	**0.836**	**0.000**	**دالة عند 0.01**
تطور حجم الودائع	47			

قيمة "ر" الجدولية عند درجة حرية (45) وعند مستوى دلالة (0.05)= 0.288

قيمة "ر" الجدولية عند درجة حرية (45) وعند مستوى دلالة (0.01)= 0.372

من خلال الجدول السابق يتضـح أن قيمة "ر" المحسوبة أكبر من قيمة "ر" الجدولية وهذا يعني أنه يوجد علاقة ارتباطية طردية ذات دلالة إحصـائية عند مسـتوى دلالة 0.05 بين انضـمام البنوك الإسـلامية لمؤسـسـة ضـــمان الودائع ومدى تقليل درجة المخاطر التي قد تتعرض لها هذه البنوك حيث أن قيمة معامل الارتباط 0.836.

وبناءً عليه يتضـح صـحة الفرضـية الأولى والتي تنص على أن انضـمام البنوك الاسـلامية الى المؤسـسـة الفلسطينية لضمان الودائع سوف يؤدي الى لى تطور حجم الودائع في هذه البنوك.

ونظرً للأهمية الكبيرة التي أصبح يحظى بها نظام التأمين على الودائع على مستوى الجهاز المصرفي، عملت العديد من الدول على تبنيه في إطار الإصلاحات المصرفية التي تهدف إلى تكييف البنوك للعمل وفق آليات إقتصاد السوق.

وهذا تأكيداً على ما تم عرضه خلال الاطار النظري بأن حجم الودائع في البنوك بشكل عام قد ازداد بعد إنشاء المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع زيادةً غير عادية، حيث كانت نسبة الودائع في الضفة الغربية في الربع الأول لعام 2012 (6267.5) مليون دولار، بينما أصبحت في الربع الثالث لعام 2014 (7849.9) مليون دولار، أما في قطاع غزة فقد بلغت قيمة الودائع في الربع الأول في عام 2012 (777.9) مليون دولار ، بينما أصبحت في الربع الثالث لعام 2014 (1034.1) مليون دولار.

ويتوقع الباحث أن تكون هناك زيادة أكبر على حجم الودائع في البنوك الإسلامية بعد أن تأخذ المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع دورها بشكل أكبر، ويزداد وعي جمهور المودعين بدور هذه المؤسسة الحديثة الانشاء.

وهذا يتفق مع دراسة (Yilmaz, 2003) والتي أشارت إلى ضرورة وجود نظام لضمان الودائع لما له من أثر في الحد من المخاطر التي تصيب المودعين والبنوك، والحد من انتقال عدوى الذعر المصرفي "تهافت المودعين على سحب أموالهم من البنوك".

وأيضاً يتفق مع دراسة (**الأعرج, 2009**) والتي أشارت إلى ضرورة وجود نظام فلسطيني لضمان الودائع في البنوك العاملة في فلسطين، حيث سيؤدي هذا النظام الى تقليل الأثر السلبي للظروف السياسية والأوضاع الاقتصادية السائدة في الجهاز المصرفي الفلسطيني.

وكذلك أيضاً اتفقت صحة الفرضية مع دراسة المؤسسة الدولية لضمان الودائع (**IADI,2010**) والتي أشارت الى ضرورة وجود أنظمة للتأمين على الودائع تناسب وضعها المصرفي وحالتها الاقتصادية، وذلك لحماية جهازها المصرفي من المخاطر والأزمات التي قد تعصف بها.

النتائـج المتعلقة باختبار الفرضية الثانية:

" هناك علاقة ذات دلالة إحصـائية عند مسـتوى دلالة 0.05 بين السـياسـات الرقابية والاشـرافية التي تمارسها المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع وتطور حجم الودائع في البنوك الإسلامية. "

للتحقق من صـحة الفرضـية تم اسـتخدام اختبار "معامل الارتباط بيرسـون" Correlation لمعرفة العلاقة بين متغيرات الدراسة.

جدول 26: يوضح العدد وقيمة اختبار "معامل الارتباط" ومستوى الدلالة

	العدد	قيمة معامل الارتباط	قيمة الدلالة	مستوى الدلالة
السياسات الرقابية والاشرافية	47	**0.840**	**0.000**	**دالة عند 0.01**
تطور حجم الودائع	47			

قيمة "ر" الجدولية عند درجة حرية (45) وعند مستوى دلالة (0.05)= 0.288

قيمة "ر" الجدولية عند درجة حرية (45) وعند مستوى دلالة (0.01)= 0.372

من خلال الجدول السابق يتضح ان قيمة "ر" المحسوبة أكبر من قيمة "ر" الجدولية وهذا يعني انه يوجد علاقة ارتباطية طردية ذات دلالة إحصـائية عند مسـتوى دلالة 0.05 بين السـياسـات الرقابية والاشـرافية التي تمارسها المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع ودرجة اقبال المودعين على الايداع في البنوك الإسلامية حيث ان قيمة معامل الارتباط 0.840.

وهذه النتيجة تؤكد ما أورده الباحث في الإطار النظري أن السياسات الرقابية والاشرافية التي تمارسها مؤسسات ضمان الودائع لها دور رئيسي في دفع البنوك نحو الالتزام بالتعليمات، ويجب التأكد بأن عمليات الرقابة على المصارف تتم بفعالية وأن السلطة الرقابية تمتلك الأدوات والصلاحيات اللازمة للتدخل في الوقت المناسب لمعالجة أوضاع المصارف الضعيفة بالشكل المناسب، وأنها في وضع يمكنها من اتخاذ كافة الإجراءات التصحيحية المطلوبة في الوقت المناسب ودون تأخير، كذلك يجب أن تتوفر أنظمة إفصاح فعالة ومناسبة في السوق المصرفي بما يوفر قدر مناسب من الانضباط في الأسواق المالية بشكل عام وفي النظام المصرفي خاصة. وأن تتمتع المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع باستقلالية العمل واتخاذ القرار وتكون خاضعة للمسائلة في ذات الوقت.

لابد أن نميز من خلاله بين صلاحيات الإشراف والرقابة لهيئات وأنظمة تأمين الودائع وصلاحيات التدخل للتصفية أو الحل المسبق للبنوك المتعثرة، أو التي تواجه صعوبات من جهة أخرى بين صلاحيات تدخل هيئات الرقابة والإشراف في هيئات وأنظمة وآليات تأمين الودائع وطبيعة العلاقة بين مختلف الهيئات.

ومن أجل تخفيف احتمال إفلاس المصارف، وكذالك التكلفة التي تتحملها مؤسسة تأمين الودائع فان هذه الأخيرة لا يجب أن يكون دورها محدودا سلبيا في جمع العلاوات أو تعويض الودائع المؤمنة، إذا أن الحماية الممنوحة للمودعين لا يجب أن تشجع الإهمال والتهاون من جانب الإدارة البنكية، وعليه فان هيئة تأمين الودائع يجب أن تعمل أولا على الرقابة وذلك بالطلب من المصارف أن تكون إدارتها أكثر حساسية لمتغيرات السوق، فمن الملاحظ أن معظم تشريعات أنظمة تأمين الودائع تتوخى الحماية الوقائية وليس العلاجية، أي أي انها تهدف إلى حماية أموال المودعين من خلال الرقابة المسبقة على المصارف قبل وصول المصرف إلى مرحلة التوقف عن الدفع.

إلا أن هيئات وأنظمة تأمين الودائع تتمايز فيما يتعلق بالحق في الرقابة والإشراف على المؤسسات المالية، فهذا الحق وان كان موجودا في بلدان معينة فهو غير موجود في بلدان أخرى، وحتى وان وجد فهو يختلف فيما يتعلق بمشوارها وعدم شموله البنوك غير الأعضاء.

فالحق في الرقابة والإشراف والحصول على المعلومات عن المؤسسات المنتسبة للنظام قد يتطلب في بعض البلدان إذنا مسبقا من السلطات الرقابية البنكية، أو الرجوع إليها، وهذا ما ينطبق على هيئة تأمين الودائع في كندا (SADC).

وقد يكون بالتعاون مع البنك المركزي أو بطلب هذه المعلومات منه، أو يكون بصفة مستقلة، تماما وبشكل مباشر من المؤسسات المالية ذاتها مثلما هو الحال بالنسبة لهيئة تأمين الودائع الأمريكية (FDIC) التي تمارس العملية الرقابية مثلها مثل الاحتياطي الفيدرالي من سلطات رقابية واسعة على المصارف المضمونة كما أنها تتمتع بصلاحيات كبيرة للإجراء أية رقابية خاصة على كافة المصارف العاملة والمؤسسات التابعة لها كما أنها تقوم بمراجعة أداء أي مصرف مرة واحدة على الأقل كل عام.

إذن فهيئة تأمين الودائع وبفضل التركيز المستمر مع الهيئات الرقابية، تعمل جاهدة على كشف الممارسات غير السليمة وتغيرات المقررات القانونية، حيث أن هذه الدراسة تسمح للمؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع وكذا سلطة النقد الفلسطينية بالعمل المشترك على حث إدارة البنوك على إعادة توجيه الإستراتجية أو تغيير هذه الممارسات قبل تأثيرها على بقاء البنك معافى وبدون أزمات.

أثبت الكثير من التجارب نجاعتها ويتعلق الأمر بـ (FDIC) في الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها من أقدم أنظمة التأمين على الودائع، إذ أن لهذه الأخيرة صلاحيات رقابية واسعة إلى حد الرقابة الميدانية على المصارف، إذ لا يقتصر دورها على الدور العلاجي فحسب وإنما يتعداه إلى الدور الوقائي.

ونستنتج أن السياسات الرقابية والاشرافية تسهم للمؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع في تقليل تهافت المودعين على سحب ودائعهم من البنوك الإسلامية، وكذلك تعد آلية محددة لمعالجة المصارف المتعثرة في حال حدوث ذلك، وأيضا المساهمة في استقرار نظام المدفوعات، وتعتبر الاستقلالية والمهنية في القرارات أحد أبرز التحديات الواجب تجاوزها ليسهم النظام في تعزيز الاستقرار على المدى الطويل .حيث أثبتت التجارب أن الأزمات الاقتصادية تخلق ضغوطًا تدفع باتجاه قرارات لا تخدم مصلحة وسلامة واستقرار النظام المصرفي على المدى البعيد.

وفيما يتعلق بهذه النتيجة فانها قد اتفقت مع دراســـة **(Sharifah,2012)** والتي تشـــير الى وجود دور واقبال المودعين على الإيداع في هذه البنوك والذي سيؤدي الى زيادة حجم الودائع.

النتائـج المتعلقة باختبار الفرضية الثالثة:

" هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين نظام الودائع الخاص بالبنوك الاسلامية ومدى تطور الودائع في البنوك الإسلامية. "

للتحقق من صـحة الفرضـية تم اسـتخدام اختبار "معامل الارتباط بيرسـون" Correlation لمعرفة العلاقة بين متغيرات الدراسة.

جدول 27: يوضح العدد وقيمة اختبار "معامل الارتباط" ومستوى الدلالة

	العدد	قيمة معامل الارتباط	قيمة الدلالة	مستوى الدلالة
نظام الودائع	47	**0.864**	**0.000**	**دالة عند 0.01**
تطور حجم الودائع	47			

قيمة "ر" الجدولية عند درجة حرية (45) وعند مستوى دلالة (0.05)= 0.288

قيمة "ر" الجدولية عند درجة حرية (45) وعند مستوى دلالة (0.01)= 0.372

من خلال الجدول السابق يتضح ان قيمة "ر" المحسوبة أكبر من قيمة "ر" الجدولية وهذا يعني أنه يوجد علاقة ارتباطية طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين نظام الودائع الخاص بالبنوك الاسلامية ومدى زيادة درجة الثقة لدى عملاء البنوك الإسلامية حيث أن قيمة معامل الارتباط 0.864.

وبناءً على النتيجة السابقة لهذه الفرضية يرى الباحث أن انشاء المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع صندوق خاص بالودائع في البنوك الإسلامية له أثر إيجابي على طمأنة وزيادة ثقة المودعين في هذه البنوك وأن حماية وضمان ودائعهم تتم وفق الشريعة الإسلامية، وعليه فإن انشاء نظام الودائع الخاص بالبنوك الاسلامية يؤدي الى زيادة درجة الثقة لدى عملاء هذه البنوك، وأن هذا النظام مناسب لطبيعة هذا النوع من المودعين من حيث توجههم للتعامل مع البنوك الإسلامية دون غيرها البنوك الأخرى، وأن تعاملاتهم بشكل عام وطريقة حماية ودائعهم بشكل خاص تتوافق مع الشريعة الإسلامية مما يؤدي الى جذب مزيد من ودائع العملاء، فضلاً عن طمأنة جمهور المودعين وعدم قيامهم بسحب ودائعهم في حالات حدوث الأزمات، ويحد من حالات الذعر المصرفي التي تصيب جمهور المودعين لدى البنوك الإسلامية، وهذا يعكس أثر إيجابي كبير على زيادة الثقة في القطاع المصرفي الفلسطيني ككل.

وفيما يتعلق بهذه النتيجة فانها قد اتفقت مع دراسة **(بابكر، 2000)** والتي تشير الى أنه وبعد النظر في النظم التقليدية وجد الباحث أن أهدافها وطرق تنظيمها تنسجم مع متطلبات حماية الودائع الجارية لدى المصارف الإسلامية، وأن نظم حماية الودائع الخاصة بالبنوك الاسلامية تستطيع تعزيز ثقة جمهور العملاء المودعين لدى هذه البنوك وتجعلها تقف على أرضية مشتركة مع البنوك التقليدية.

وأيضاً اتفقت نتيجة مع دراسة **(Alsalem, 2000)** والتي أشارت الى أن نظام ضمان الودائع الخاص بالبنوك الإسلامية سيؤدي الى زيادة ثقة جمهور المودعين في البنوك الإسلامية وتشجيعهم على الإيداع مما ينعكس على استقرار الجهاز المصرفي، بالإضافة إلى أن برامج ضمان الودائع معنية أساساً بأن تحمي استقرار الجهاز المصرفي.

النتائـج المتعلقة باختبار الفرضية الرابعة:

" هناك علاقة ذات دلالة إحصـائية عند مسـتوى دلالة 0.05 بين مدى التزام البنوك الإسـلامية بالقانون الخاص بمؤسسة ضمان الودائع ومدى تطور حجم الودائع في هذه البنوك. "

لتحقق من صـحة الفرضـية تم اسـتخدام اختبار "معامل الارتباط بيرسـون" Correlation لمعرفة العلاقة بين متغيرات الدراسة.

جدول 28: يوضح العدد وقيمة اختبار "معامل الارتباط" ومستوى الدلالة

	العدد	قيمة معامل الارتباط	قيمة الدلالة	مستوى الدلالة
التزام البنوك بالقانون	47	**0.753**	**0.000**	**دالة عند 0.01**
تطور حجم الودائع	47			

قيمة "ر" الجدولية عند درجة حرية (45) وعند مستوى دلالة (0.05)= 0.288

قيمة "ر" الجدولية عند درجة حرية (45) وعند مستوى دلالة (0.01)= 0.372

من خلال الجدول السابق يتضـح ان قيمة "ر" المحسوبة أكبر من قيمة "ر" الجدولية وهذا يعني أنه يوجد علاقة ارتباطية طردية ذات دلالة إحصـائية عند مسـتوى دلالة 0.05 بين مدى التزام البنوك الإسـلامية بالقانون الخاص بمؤسسة ضمان الودائع ومدى قوة المركز المالي لهذه البنوك حيث أن قيمة معامل الارتباط 0.753.

وبناءً على النتيجة الاحصائية يتضح صحة الفرضية الرابعة والتي تنص على أنه هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين مدى التزام البنوك الإسلامية بالقانون الخاص بمؤسسة ضمان الودائع ومدى قوة المركز المالي لهذه البنوك.

حيث أن التزام البنوك الاسلامية بتطبيق القوانين الخاصة بالمؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع مثل الانضمام الاجباري للمؤسسة فور اصدار ترخيص البنك أو فور صدور القانون الخاص بالمؤسسة، وأن تلتزم البنوك الإسلامية بإعلام عملائها بعضويتها في المؤسسة، وأن تلتزم البنوك الإسلامية باتباع آليات الإفصاح والاشهار، وكذلك أيضاً يجب أن تلتزم البنوك الإسلامية بتبادل المعلومات والبيانات مع المؤسسة وبشكل مهني، وأن تلتزم البنوك الإسلامية بسداد القسط المنصوص عليه في القانون الخاص بالمؤسسة، وكل هذه الإجراءات التي يجب أن تتخذها البنوك الإسلامية سوف تؤدي الى ضمان سلامة هذه البنوك والمحافظة على قوة مركزها المالي، وتلاشي أي أزمات من الممكن أن توقع بها.

النتائج المتعلقة باختبار الفرضية الخامسة:

" لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 في أثر انشاء مؤسسة ضمان الودائع الفلسطينية على تطور الودائع في البنوك الإسلامية تعزى لمتغيرات البيانات الشخصية (جهة العمل, المسمى الإداري, المؤهل العلمي, التخصص العلمي, سنوات الخبرة المصرفية, العمر, الجنس).

أولا: جهة العمل:

للتحقق من صحة الفرضية تم استخدام اختبار "ت" Independent sample T test لمعرفة الفروق بين المتغيرات محل الدراسة.

جدول 29: يوضح العدد والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة اختبار "ت" وقيمة الدلالة ومستوى الدلالة

	جهة العمل	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار "ت"	قيمة الدلالة	مستوى الدلالة
المحور الأول	البنك الإسلامي الفلسطيني	32	8.105	0.999	1.932	0.060	غير دالة
	البنك الإسلامي العربي	15	7.461	1.203			
المحور الثاني	البنك الإسلامي الفلسطيني	32	7.956	1.004	1.661	0.104	غير دالة
	البنك الإسلامي العربي	15	7.400	1.201			
المحور الثالث	البنك الإسلامي الفلسطيني	32	7.816	1.266	0.726	0.471	غير دالة
	البنك الإسلامي العربي	15	7.533	1.187			
المحور الرابع	البنك الإسلامي الفلسطيني	32	7.964	0.889	1.272	0.210	غير دالة
	البنك الإسلامي العربي	15	7.622	0.782			
الاجمالي	البنك الإسلامي الفلسطيني	32	7.960	0.795	1.673	0.101	غير دالة
	البنك الإسلامي العربي	15	7.504	1.018			

قيمة "ت" الجدولية عند درجة حرية (45) وعند مستوى دلالة (0.05)= 1.684

قيمة "ت" الجدولية عند درجة حرية (45) وعند مستوى دلالة (0.01)= 1.303

من خلال الجدول السابق يتضح أن قيمة "ت" المحسوبة اصغر من قيمة "ت" الجدولية وهذا يعني أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 في أثر انشاء مؤسسة ضمان الودائع الفلسطينية على تطور الودائع في البنوك الإسلامية تعزى لمتغير جهة العمل(البنك الإسلامي الفلسطيني, البنك الإسلامي العربي).

ثانياً: المسمى الإداري:

للتحقق من صحة الفرضية تم استخدام اختبار "ف" One Way ANOVA لمعرفة الفروق بين المتغيرات محل الدراسة.

جدول 30: يوضح مجموع المربعات ودرجة الحرية ومتوسط المربعات وقيمة اختبار "ف" وقيمة الدلالة ومستوى الدلالة

		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة اختبار "ف"	قيمة الدلالة	مستوى الدلالة
المحور الأول	بين المجموعات	5.853	2	2.926	2.598	.086	غير دالة
	داخل المجموعات	49.556	44	1.126			
	المجموع	55.409	46				
المحور الثاني	بين المجموعات	1.799	2	.900	.750	.479	غير دالة
	داخل المجموعات	52.802	44	1.200			
	المجموع	54.601	46				
المحور الثالث	بين المجموعات	4.658	2	2.329	1.562	.221	غير دالة
	داخل المجموعات	65.591	44	1.491			
	المجموع	70.249	46				
المحور الرابع	بين المجموعات	2.612	2	1.306	1.816	.175	غير دالة
	داخل المجموعات	31.644	44	.719			
	المجموع	34.257	46				
الاجمالي	بين المجموعات	3.300	2	1.650	2.204	.122	غير دالة
	داخل المجموعات	32.947	44	.749			
	المجموع	36.247	46				

قيمة "ف" الجدولية عند درجة حرية (2, 44) وعند مستوى دلالة (0.05)= 3.32

قيمة "ف" الجدولية عند درجة حرية (2, 44) وعند مستوى دلالة (0.01)= 2.49

من خلال الجدول السابق يتضح ان قيمة "ف" المحسوبة أصغر من قيمة "ف" الجدولية وهذا يعني أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 في أثر إنشاء مؤسسة ضمان الودائع الفلسطينية على تطور الودائع في البنوك الإسلامية تعزى لمتغير المسمى الاداري (مدير, رئيس قسم, موظف).

ثالثا: المؤهل العلمي:

للتحقق من صحة الفرضية تم استخدام اختبار "ف" One Way ANOVA لمعرفة الفروق بين المتغيرات محل الدراسة.

جدول 31: يوضح مجموع المربعات ودرجة الحرية ومتوسط المربعات وقيمة اختبار "ف" وقيمة الدلالة ومستوى الدلالة

		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة اختبار "ف"	قيمة الدلالة	مستوى الدلالة
المحور الأول	بين المجموعات	.596	2	.298	.239	.788	غير دالة
	داخل المجموعات	54.813	44	1.246			
	المجموع	55.409	46				
المحور الثاني	بين المجموعات	.370	2	.185	.150	.861	غير دالة
	داخل المجموعات	54.231	44	1.233			
	المجموع	54.601	46				
المحور الثالث	بين المجموعات	.353	2	.177	.111	.895	غير دالة
	داخل المجموعات	69.896	44	1.589			
	المجموع	70.249	46				
	بين المجموعات	.131	2	.066	.085	.919	غير دالة

المحور الرابع	داخل المجموعات	34.125	44	.776			
	المجموع	34.257	46				
الاجمالي	بين المجموعات	.197	2	.098	.120	.887	غير دالة
	داخل المجموعات	36.050	44	.819			
	المجموع	36.247	46				

قيمة "ف" الجدولية عند درجة حرية (2, 44) وعند مستوى دلالة (0.05)= 3.32

قيمة "ف" الجدولية عند درجة حرية (2, 44) وعند مستوى دلالة (0.01)= 2.49

من خلال الجدول السابق يتضح أن قيمة "ف" المحسوبة أصغر من قيمة "ف" الجدولية وهذا يعني أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 في أثر انشاء مؤسسة ضمان الودائع الفلسطينية على تطور الودائع في البنوك الإسلامية تعزى لمتغير المؤهل العلمي(دبلوم فاقل, بكالوريوس, ماجستير).

رابعا: التخصص العلمي:

للتحقق من صحة الفرضية تم استخدام اختبار "ف" One Way ANOVA لمعرفة الفروق بين المتغيرات محل الدراسة.

جدول 32: يوضح مجموع المربعات ودرجة الحرية ومتوسط المربعات وقيمة اختبار "ف" وقيمة الدلالة ومستوى الدلالة

		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة اختبار "ف"	قيمة الدلالة	مستوى الدلالة
المحور الأول	بين المجموعات	2.252	3	.751	.607	.614	غير دالة
	داخل المجموعات	53.157	43	1.236			
	المجموع	55.409	46				
المحور الثاني	بين المجموعات	6.064	3	2.021	1.791	.163	غير دالة
	داخل المجموعات	48.537	43	1.129			
	المجموع	54.601	46				
	بين المجموعات	2.652	3	.884	.562	.643	غير دالة

المحور الثالث	داخل المجموعات	67.598	43	1.572			
	المجموع	70.249	46				
المحور الرابع	بين المجموعات	1.206	3	.402	.523	.669	غير دالة
	داخل المجموعات	33.051	43	.769			
	المجموع	34.257	46				
الاجمالي	بين المجموعات	1.534	3	.511	.633	.597	غير دالة
	داخل المجموعات	34.713	43	.807			
	المجموع	36.247	46				

قيمة "ف" الجدولية عند درجة حرية (3, 43) وعند مستوى دلالة (0.05)= 2.92

قيمة "ف" الجدولية عند درجة حرية (3, 43) وعند مستوى دلالة (0.01)= 2.28

من خلال الجدول السابق يتضح ان قيمة "ف" المحسوبة اصغر من قيمة "ف" الجدولية وهذا يعني أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 في أثر انشاء مؤسسة ضمان الودائع الفلسطينية على تطور الودائع في البنوك الإسلامية تعزى لمتغير التخصص العلمي(محاسبة, إدارة اعمال, علوم مالية ومصرفية, اخرى).

خامسا: سنوات الخبرة:

للتحقق من صحة الفرضية تم استخدام اختبار "ف" One Way ANOVA لمعرفة الفروق بين المتغيرات محل الدراسة.

جدول 33: يوضح مجموع المربعات ودرجة الحرية ومتوسط المربعات وقيمة اختبار "ف" وقيمة الدلالة ومستوى الدلالة

		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة اختبار "ف"	قيمة الدلالة	مستوى الدلالة
المحور الأول	بين المجموعات	5.489	3	1.830	1.576	.209	غير دالة
	داخل المجموعات	49.920	43	1.161			
	المجموع	55.409	46				
المحور الثاني	بين المجموعات	5.344	3	1.781	1.555	.214	غير دالة
	داخل المجموعات	49.257	43	1.146			
	المجموع	54.601	46				
المحور الثالث	بين المجموعات	2.331	3	.777	.492	.690	غير دالة
	داخل المجموعات	67.918	43	1.579			
	المجموع	70.249	46				
المحور الرابع	بين المجموعات	2.149	3	.716	.959	.421	غير دالة
	داخل المجموعات	32.108	43	.747			
	المجموع	34.257	46				
الاجمالي	بين المجموعات	2.691	3	.897	1.149	.340	غير دالة
	داخل المجموعات	33.557	43	.780			
	المجموع	36.247	46				

قيمة "ف" الجدولية عند درجة حرية (3, 43) وعند مستوى دلالة (0.05)= 2.92

قيمة "ف" الجدولية عند درجة حرية (3, 43) وعند مستوى دلالة (0.01)= 2.28

من خلال الجدول السابق يتضح أن قيمة "ف" المحسوبة أصغر من قيمة "ف" الجدولية وهذا يعني أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 في أثر إنشاء مؤسسة ضمان الودائع الفلسطينية على تطور الودائع في البنوك الإسلامية تعزى لمتغير سنوات الخبرة (أقل من 5 سنوات, 5-9 سنوات. 10-15 سنة, أكثر من 15 سنة).

سادساً: العمر:

للتحقق من صحة الفرضية تم استخدام اختبار "ف" One Way ANOVA لمعرفة الفروق بين المتغيرات محل الدراسة.

جدول 34: يوضح مجموع المربعات ودرجة الحرية ومتوسط المربعات وقيمة اختبار "ف" وقيمة الدلالة ومستوى الدلالة

		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة اختبار "ف"	قيمة الدلالة	مستوى الدلالة
المحور الأول	بين المجموعات	4.744	3	1.581	1.342	.273	غير دالة
	داخل المجموعات	50.665	43	1.178			
	المجموع	55.409	46				
المحور الثاني	بين المجموعات	6.076	3	2.025	1.795	.163	غير دالة
	داخل المجموعات	48.526	43	1.129			
	المجموع	54.601	46				
المحور الثالث	بين المجموعات	5.452	3	1.817	1.206	.319	غير دالة
	داخل المجموعات	64.798	43	1.507			
	المجموع	70.249	46				
المحور الرابع	بين المجموعات	2.691	3	.897	1.222	.313	غير دالة
	داخل المجموعات	31.565	43	.734			
	المجموع	34.257	46				
الاجمالي	بين المجموعات	4.093	3	1.364	1.825	.157	غير دالة
	داخل المجموعات	32.154	43	.748			
	المجموع	36.247	46				

قيمة "ف" الجدولية عند درجة حرية (3, 43) وعند مستوى دلالة (0.05)= 2.92

قيمة "ف" الجدولية عند درجة حرية (3, 43) وعند مستوى دلالة (0.01)= 2.28

من خلال الجدول السابق يتضح أن قيمة "ف" المحسوبة أصغر من قيمة "ف" الجدولية وهذا يعني أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 في أثر إنشاء مؤسسة ضمان الودائع الفلسطينية على تطور الودائع في البنوك الإسلامية تعزى لمتغير العمر (أقل من 30 سنة, 30-39 سنة. 40-49 سنة, أكثر من 50 سنة).

سابعاً: الجنس:

للتحقق من صحة الفرضية تم استخدام اختبار "ت" Independent sample T test لمعرفة الفروق بين المتغيرات محل الدراسة.

جدول 35: يوضح العدد والمتوسط الحسابي ولانحراف المعياري وقيمة اختبار "ت" وقيمة الدلالة ومستوى الدلالة

	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار "ت"	قيمة الدلالة	مستوى الدلالة
المحور الأول	ذكر	34	7.912	1.142	0.123	0.902	غير دالة
	أنثى	13	7.867	1.016			
المحور الثاني	ذكر	34	7.725	1.194	0.534-	0.596	غير دالة
	أنثى	13	7.917	0.777			
المحور الثالث	ذكر	34	7.638	1.339	0.780-	0.440	غير دالة
	أنثى	13	7.954	0.919			
المحور الرابع	ذكر	34	7.890	0.858	0.447	0.657	غير دالة
	أنثى	13	7.763	0.904			
الاجمالي	ذكر	34	7.791	0.920	0.287-	0.776	غير دالة
	أنثى	13	7.875	0.830			

قيمة "ت" الجدولية عند درجة حرية (45) وعند مستوى دلالة (0.05)= 1.684

قيمة "ت" الجدولية عند درجة حرية (45) وعند مستوى دلالة (0.01)= 1.303

من خلال الجدول السابق يتضح أن قيمة "ت" المحسوبة أصغر من قيمة "ت" الجدولية وهذا يعني أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 في أثر إنشاء مؤسسة ضمان الودائع الفلسطينية على تطور الودائع في البنوك الإسلامية تعزى لمتغير الجنس (ذكر, أنثى).

الفصل الخامس: النتائج والتوصيات

النتائج والتوصيات

يتضمن هذا الفصل ملخصاً لأهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة، وأهم التوصيات المقترحة في ضوء تلك النتائج والتي تساهم في التعرف على أثر انشاء المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع على تطور حجم الودائع في البنوك الاسلامية.

1. نتائج الدراسة:

1. ان انضمام البنوك الإسلامية لمؤسسة ضمان الودائع له أثر إيجابي على تطور حجم الودائع في هذه البنوك، حيث أن نظام الودائع سيعمل على الحد من الأخطار التي تهدد المودعين في الظروف الحرجة، ويزيد من اقبال المودعين لايداع أموالهم لدى البنوك الإسلامية، كما يؤدي الى جذب مزيد من ودائع العملاء المقيمين داخل فلسطين الذين يحتفظون بمدخراتهم وودائعهم خارج فلسطين، ويشجع انضمام البنوك الإسلامية للمؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع أيضاً المقيمين خارج فلسطين على تحويل مدخراتهم وأموالهم الى البنوك داخل فلسطين، وأيضاً يؤدي الى الحد من الأثر السلبي للظروف السياسية والاقتصادية السائدة في الجهاز المصرفي الفلسطيني.

2. تعمل السياسات الرقابية والاشرافية التي تمارسها المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع على تطور حجم الودائع في البنوك الإسلامية وزيادة درجة اقبال المودعين على الايداع في البنوك الإسلامية وطمأنتهم بأن البنوك الإسلامية تعمل تحت اشراف نظام متكامل من المراقبة والاشراف من قبل المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع، فضلاً عن ضمان التزام البنوك الإسلامية بقاعدة كافية من رأس المال وكذلك تبادل المعلومات مع المؤسسة، مما يعزز الدور الرقابي ويسهم في منع حدوث اختلالات في أداء البنوك، مما يكون له أثر إيجابي كبير على القطاع المصرفي الفلسطيني ككل.

3. يؤدي نظام الودائع الخاص بالبنوك الاسلامية الى زيادة تطور حجم الودائع في البنوك، وزيادة درجة الثقة لدى عملاء البنوك الإسلامية وأن هذا النظام مناسب لطبيعة هذا النوع من المودعين من حيث توجههم للتعامل مع البنوك الإسلامية دون البنوك الأخرى، وأن تعاملاتهم بشكل عام وطريقة حماية ودائعهم بشكل خاص تتوافق مع الشريعة الإسلامية مما يؤدي الى جذب مزيد من ودائع العملاء، فضلاً عن طمأنة جمهور المودعين وعدم قيامهم بسحب ودائعهم في حالات حدوث الأزمات، ويحد من حالات الذعر المصرفي التي تصيب جمهور المودعين لدى البنوك الإسلامية، وهذا يعكس أثر إيجابي كبير على زيادة الثقة في القطاع المصرفي الفلسطيني ككل، وخلافاً لهذا فقد اتضح من خلال الدراسة أن نظام التأمين على الودائع لم يقم بدوره في رفع حجم الودائع خاصة الإدخارية منها، كما أظهرت الدراسة أن حجم الودائع في البنوك الاسلامية لايتجاوز الـ10% من اجمالي حجم الودائع في القطاع المصرفي الفلسطيني، على أمل زيادة حجم الودائع في البنوك الإسلامية بعد انشاء المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع ولكن بالرغم من هذا فإنه مازال الوقت مبكرا للحكم على المؤسسة، وعليه لابد أن يمنح لها الاهتمام الكامل مع القيام بحملات إعلامية من أجل تحقيق أهدافه.

4. ان التزام البنوك الإسلامية بالقانون الخاص بمؤسسة ضمان الودائع يعود بالأثر الإيجابي على تطور حجم الودائع في البنوك الإسلامية مما ينعكس على قوة المركز المالي لهذه البنوك، كما يعمل على زيادة الوعي الادخاري لدى جمهور المودعين، ويؤثر باتجاه التغيير الإيجابي للسلوك الادخاري في البنوك الإسلامية بشكل خاص والجهاز المصرفي الفلسطيني بشكل عام، وأيضاً يؤدي الى زيادة مرونة السياسات الائتمانية، وزيادة مستوى الصلاحيات مع المحافظة على الالتزام بنصوص القانون.

وبالرغم من هذه الآثار الإيجابية على القانون الخاص بمؤسسة ضمان الودائع إلا أن الدراسة بينت أنه يجب على المؤسسة أن تقوم بشرح وتفسير القانون بشكل أكبر لموظفين الودائع في البنوك الإسلامية حتى يقوموا بدورهم اتجاه جمهور المودعين وشرح القانون لهم بطريقة مبسطة وتضمن حقهم وزيادة توعيتهم بمدى دور المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع اتجاههم، وكذلك أيضاً يوجد تساؤلات عديدة وجوهرية حول مصير أصحاب الودائع التي تتجاوز"10000$" وعن كيفية تعويضهم، حيث أنهم يمثلون نسبة لا بأس بها من اجمالي المودعين "7%"، وكذلك أيضاً عن نسبة الاشتراكات الربع سنوية التي تلتزم بها البنوك الإسلامية اتجاه المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع ومدى عدالتها.

5. أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء أفراد العينة على محاور وفقرات استبانة الدراسة تعزى للفروق الفردية كالمؤهل العلمي، والتخصص العلمي، وسنوات الخبرة المصرفية، والفئة العمرية، وجهة العمل، وهذا يشير إلى عدم تأثر الآراء بهذه الفروق الفردية، مما يعطي مصداقية وقوة أكبر في النتائج التي توصلت اليها الدراسة.

2. توصيات الدراسة:

في ضوء النتائج السابقة، فيما يلي أهم التوصيات التي أسفرت عنها الدراسة:

أولاً: توصيات لإدارة البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين:

1. العمل باستمرار على طمأنة جمهور المودعين في البنوك الاسلامية بأن ودائعهم تخضع لنظام تأمين يتوافق مع الشريعة الإسلامية وذلك لوجود صندوق خاص بودائع البنوك الإسلامية.
2. الاهتمام بنشر الوعي الادخاري الإسلامي.
3. الاهتمام بتدريب وتطوير الكوادر البشرية، بحيث تكون قادرة على جذب العملاء وتأدية الخدمات المقدمة بأفضل مستوى لها.
4. على البنوك الإسلامية إيجاد البيئة الملائمة لتفعيل باقي حسابات الودائع لزيادة قدرتها على الاستمرار في المنافسة وتحقيق أهدافها.
5. توفير إدارة متخصصة وذات خبرة في مجال تشغيل الودائع، تكون قادرة على البحث والتحديث والتوسيع في مجال استثمار الودائع، لإعطاء عوائد مجزية للمودعين مما يشجع على جلب المزيد من الإيداعات نتيجة شعور المودع بحرص المصرف على ودائعه، وحسن تشغيلها في مجالات قوية ومربحة وثابتة.
6. القيام بحملات تشجيع للمقيمين خارج فلسطين على تحويل مدخراتهم وأموالهم إلى البنوك داخل فلسطين.

ثانياً: توصيات لإدارة المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع:

1. ضرورة زيادة حملات الوعي المصرفي للجمهور وخصوصاً الوعي بأهمية دور المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع في حماية المودعين، لتشجيعهم على الإيداع.
2. ضرورة شرح القانون الخاص بمؤسسة ضمان الودائع لجمهور المودعين.
3. الأخذ بعين الاعتبار أصحاب الودائع العالية والتي تزيد عن ($10000)، ووضع آلية ونظام خاص لتعويضهم.
4. مراعاة تناسب حجم الأقساط السنوية التي تسددها البنوك للمؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع مع حجم الودائع في هذه البنوك.

3. دراسات مستقبلية:

يقترح الباحث وفي مجال استكمال البحث العلمي في نفس الإطار أن يتولى باحثين إجراء دراسات تتضمن مايلي:

- دراسة أثر المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع على القطاع المصرفي الفلسطيني.
- مقارنة نظام ضمان الودائع الخاص بالمؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع بالأنظمة الأخرى في المنطقة العربية.
- خصوصية العمل المصرفي الإسلامي في ظل وجود مؤسسات ضمان الودائع "العقبات والحلول".

المراجع

المراجع العربية:

- ال علي، رضا صاحب أبو حمد. "إدارة المصارف: مدخل تحليلي كمي معاصر"، الطبعة الأولى، عمان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 2002م.
- أبو سمرة، رانيا. "تطوير سياسة الودائع المصرفية في ظل نظرية ادارة الخصوم–دراسة تطبيقية على المصارف التجارية العاملة في فلسطين"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، 2007.
- أبو عبيد، أحمد،(2011)، المصارف الإسلامية ودورها في تعزيز القطاع المصرفي.
- أبو فرحة، محمد، (2009) الوديعة المصرفية: دراسة شرعية اقتصادية،www.kantakji.com/fi
- أحمد سليمان خصاونة المصارف الإسلامية ط 1 عالم الكتاب الحديث الأردن، 2008 .
- الأعـرج، رأفـت علـي : **مـــدى أهميـــة نظـــام ضـــمان الودائـــع فـــي تـــدعيم شـــبكة الأمـــان المـــالي فـــي الجهـــاز المصـــرفي الفلســـطيني**،أطروحـــة ماجســـتير،الجامعة الإســـلامية (2009).
- باسم، محمد: واقع البنوك الإسلامية، معهد العلوم الاقتصادية بالمركز الجامعي مليانة، 2009 .
- التقرير السنوي 2013 للبنك العربي الإسلامي.
- التقرير السنوي 2013 للبنك الإسلامي الفلسطيني.
- التقرير السنوي 2008 للبنك الإسلامي الأردني.
- التقرير السنوي 2013 لسلطة النقد الفلسطينية.
- تيماوي، عبد الحميد،(2010)، نظم حماية الودائع في البنوك الإسلامية: تجربة البنك الإسلامي الأردني،www.iefpedia.com

- حـافظ كامـل الغنـدور: **مؤسســات ضــمان الودائــع كــأداة لمعالجــة المشــكلات المصــرفية،** اتحاد المصارف العربية،1992،ص51.
- حنفي ، عبد الغفار ، إدارة المصارف : السياسات المصرفية – تحليل القوائم المالية– الجوانب التنظيمية –البنوك الإسلامية والتجارية ، الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة للنشر ، 2002م.
- دوري، زكريا. والسامرائي، يسري. "البنوك المركزية والسياسات النقدية"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة العربية، 2006.
- الزحيلي، محمد، التأمين على الودائع في الفقه الإسلامي، الكويت، **2009**.
- زيادة، صافي ، عوامل نجاح البنك الإسلامي الأردني، الاردن،2008.
- سويلم ، محمد ، إدارة المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية : مدخل مقارن ، المعمورة : مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية ، 1998 م.
- شبير، محمد حسن. "المعاملات المالية المعاصرة"دار الكتب المصرية، القاهرة، 2004م.
- ـــــــــــــ "المعاملات المالية المعاصرة"دار الكتب المصرية، القاهرة، 2004م.
- صــوالحه، عبــد العزيــز نــاجح: **دور المؤسســات الماليــة الإســلامية فــي تعبئــة المــدخرات وتوظيفها في الأردن**، جامعة اليرموك، (2010).
- الصــيفي والســليم، عبــدالله علــي وبــدر علــي: ، **الودائــع الاســتثمارية فــي المصــارف الإســلامية: تخريجهــا، وكيفيــة توزيــع أرباحهــا**، مجلــة دراســات فــي علــوم الشــريعة والقانون،(2010) المجلد (37)، العدد (1).
- الصيفي، عبدالله، ضمان الودائع المصرفية في البنوك الاسلامية، الأردن،2010.
- طه، مصطفى كمال. "عمليات البنوك" دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2005م.
- عاشور ، يوسف ، آفاق النظام المصرفي الفلسطيني ، الطبعة الثانية ، غزة: الرنتيسي للطباعة والنشر ، 2003م.

- عبـــادة، إبـــراهيم عبـــد الحلـــيم: **مؤشـــرات الأداء فـــي البنـــوك الإســـلامية**، أطروحـــة دكتـــوراه منشورة، جامعة اليرموك،(2007).
- عبدالله، عقيل جاسم. "النقود والبنوك:منهج نقدي ومصرفي"، الطبعة الأولى، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، 1999.
- العجلـــوني، محمـــد محمـــود: **البنـــوك الإســـلامية "إحكامهـــا– مبادئهـــا– تطبيقاتهـــا المصرفية"**، الأردن، عمان، دار المسيرة (2010).
- غســـان ســـالم: **تقيـــيم الأداء المـــالي للبنـــك الإســـلامي الأردنـــي للتمويـــل والاســـتثمار**، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية والإنسانية،(2005)،ص (1).
- قانون البنك المركزي الأردني: لسنة 2000، www.cbj.gov.jo
- قانون المصارف الفلسطيني رقم (2) لسنة (2002)، مجلة الوقائع الفلسطينية، العدد 41، ديوان الفتوى والتشريع–وزارة العدل الفلسطينية.
- قانون المصارف الفلسطيني رقم (9) لسنة (2010)، مجلة الوقائع الفلسطينية، ديوان الفتوى والتشريع– وزارة العدل الفلسطينية.
- قحـــف، منـــذر: **ضـــمان الودائـــع فـــي المصـــارف الإســـلامية فـــي الأردن**، بحـــث مقـــدم لمؤسسة ضمان الودائع في المملكة الأردنية الهاشمية– تشرين الثاني (2005).
- القحف، منذر، ضمان الودائع في البنوك الإسلامية في الأردن، بحث متقدم لمؤسسة ضمان الودائع في الأردن،2005 .
- القره داغي، علي محي الدين، تأمين الدين والضمان، الكويت، 2009.
- محمد عبد المنعم بوزيد ، الضمان في فقه الإسلامي وتطبيقاته في المصارف ،ط 1 المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة ، 1996 .
- مداخلة مقدمة للملتقى الدولي دول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية النظام المصرفي الإسلامي.

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار. "نظم التأمين والضمان المتوفرة للأدوات المالية والاستثمارات في الأسواق المالية الدولية" المجلد الأول والمجلد الثاني، (الصفاة) الكويت، 1986.
- موقع مؤسسة ضمان الودائع الاردنية.
- هندي، منير إبراهيم ، إدارة البنوك التجارية : مدخل اتخاذ القرارات،الطبعة الثالثة ،الإسكندرية :المكتب العربي الحديث ، 1999 م.
- ـــــــــــــــ، "إدارة الأسواق والمنشآت المالية"، الإسكندرية، منشأة المعارف، 1999.

المراجع الاجنبية:

- Developing Effective Deposit Insurance Systems: Final Report of the Working Group on Deposit Insurance, Basel, 2001. http://www.iadi.org/Final%20Reports/FSF%20Final%20Report.pdf
- Financial Stability Forum (FSF) Working Group on Deposit Insurance.
- Financial Stability Forum, 2001, "Guidance for Developing Effective Deposit Insurance Systems – Background Documents",
- Greenspan, 2003, "Deposit Insurance," BIS Review, Oct 2003.
- Guidance on Interrelationship Among Safety-Net Participants, Basel, 2006a.
- Guidance on the Resolution of Failed Banks, Basel, 2006b.
- Helfer, 1999, "What Deposit Insurance Can and Cannot Do," Finance and Development, Vol. 36 No. 1, IMF Publications.
- IADI Discussion Paper on Public Awareness of Deposit Insurance Systems, Basel,
- IADI Discussion Paper on the Governance of Deposit Insurance Systems, Basel,2007b. http://www.iadi.org/Draft%20Guidance%20Papers/IADI%20%20Governance%20Guidance%20Paper%2022November%202007t.pdf

- IADI Draft Discussion Paper on Funding of Deposit Insurance Systems, Basel, 2007a.
- International Association of Deposit Insurers (IADI), General Guidance for Developing Differential Premium Systems, Basel, 2005a. http://www.iadi.org/Guidance%20Papers/IADIDiff%20prem%20paper%20final_Feb2005.pdf
- Key Conclusions of the APEC Policy Dialogue on Deposit Insurance and IADI Guidance Points,Basel,2005b. http://www.iadi.org/Guidance%20Papers/IADI%20%20APEC%20Guidance%20June%202005.pdf
- MacDonald, 1996, "Deposit Insurance," Handbooks in Central Banking No.9, (London: Center for Central Banking Studies, Bank of England).

المواقع الالكترونية:

- http://www.pdic.ps / موقع المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع
- http://www.pma.ps / موقع سلطة النقد الفلسطينية
- http://islamicbank.ps/new/ موقع البنك الإسلامي الفلسطيني
- http://www.aibnk.com/arabic موقع البنك الإسلامي العربي
- http://www.bahrainstock.com موقع أسهم البحرين
- http://www.iadi.org موقع المؤسسة الدولية لضامني الودائع
- http://www.cbj.gov.jo موقع البنك المركزي الاردني
- http://www.iefpedia.com موقع البنك الإسلامي الأردني

الملاحق

ملحق (1):

المبدأ الأول – أهداف السياسة العامة:

يعد تحديد الأهداف العامة لنظام ضمان الودائع الخطوة الأولى في تبني أو تعديل النظام والتي يجب أن تكون واضحة ومحددة بدقة .وتتمثل أهم أهداف أنظمة ضمان الودائع في المساهمة في تحقيق استقرار النظام المالي وحماية صغار المودعين .ويجب أن يكون هناك عملية تقييم ومراجعة مستمرة لنظام ضمان الودائع لمعرفة مدى نجاحه في تحقيق أهدافه ومهامه **(FSF، ص11-12)**.

المبدأ الثاني – تحليل البيئة الاقتصادية العامة:

يجب أن يتم إجراء تحليل للبيئة الاقتصادية العامة عند تبني أو تعديل نظام ضمان الودائع من قبل صانعي القرارات، بحيث يشمل تحليل الظروف والمقومات الاقتصادية مثل مستوى النشاط الاقتصادي، السياسات المالية والنقدية المتبعة، حالة وبنية النظام المصرفي، الاتجاهات والتوقعات العامة، الإطار القانوني العام، السياسات والأنظمة المتعلقة بالإشراف والرقابة والمعايير المحاسبية والإفصاح المالي. وإذا كانت الظروف أو المقومات غير مواتية أو ملائمة فمن المهم تحديدها واتخاذ التدابير اللازمة لتحسينها وذلك قبل أو خلال العمل على إنشاء نظام ضمان الودائع **(FSF، ص12)**.

المبدأ الثالث – المهام والصلاحيات:

لا يوجد مهمة أو مهام محددة تلائم جميع ضامني الودائع .حيث تتمتع الأنظمة القائمة بمهام متشابه تتراوح ما بين المهام الضيقة إلى المهام والمسؤوليات الواسعة مثل :الأنظمة المسؤولة عن إدارة المخاطر مع ما يندرج بينها من مهام مختلفة .وباختلاف المهام المحددة، فإنه يجب أن يكون هناك تناسق بين الأهداف الموضوعة والصلاحيات والمسؤوليات المناطة بضامن الودائع .كما أن تحديد مهام ضامن الودائع بشكل رسمي يوضح دوره بدقة ضمن شبكة الحماية المصرفية **(FSF، ص17)**.

المبدأ الرابع – الصلاحيات:

يجب أن يمتلك ضامن الودائع جميع الصلاحيات اللازمة لتنفيذ مهامه مثل :صلاحية إبرام العقود، وتحديد المتطلبات اللازمة للقيام بأعماله، والوصول إلى المعلومات الدقيقة في الوقت المناسب وذلك للوفاء بالتزاماته تجاه المودعين **(FSF، ص18)**.

المبدأ الخامس – الحوكمة:

إن وجود الحاكمية السليمة لدى أطراف شبكة الحماية المصرفية يقوي بناء النظام المالي ويساهم مباشرًة في تعزيز استقراره .حيث إن تمتع أطراف شبكة الحماية المصرفية ذوو المهام المحددة بدقة؛ بالاستقلال الإداري والمسؤولية، والحماية من التأثيرات السياسية والتأثيرات الخاصة بالقطاع المالي، يرسخ سلامة ومصداقية وصحة عمل المؤسسات مقارنةً مع غيرها من المؤسسات التي تفتقر لوجود هذه الاستقلالية **(APEC ص3)**.

يجب أن تتم إدارة نظام ضمان الودائع من قبل هيئة إدارية مسؤولة تحاسب من قبل السلطة التي منحتها صلاحياتها . وبالتالي، يجب صياغة نظام ضمان الودائع على نحو يحد إلى أقصى درجة ممكنة من التأثيرات السياسية وتلك المرتبطة بالقطاع المالي، وتضارب المصالح فيما بين أعضاء الهيئة الإدارية **(ورقة الجمعية الدولية لضامني الودائع النقاشية في الحاكمية المؤسسية لضمان الودائع، ص 3–4، 2005)**.

المبدأ السادس – العلاقات بين أطراف شبكة الحماية المصرفية:

تختلف أدوات إدارة علاقات ضامني الودائع مع بقية أطراف شبكة الحماية المصرفية من ضامن ودائع لآخر وفقًا لمهامه وسلطاته، لكن الحاجة إلى التنسيق وتبادل المعلومات بين أطراف شبكة الحماية المصرفية شيء أساسي في جميع الحالات .ويجب أن يتم تبادل المعلومات في الوقت المناسب، وأن تكون هذه المعلومات دقيقة وذات علاقة مع الاحتفاظ بالسرية اللازمة في الحالات التي تستدعي ذلك .ومن المفضل أن يتم تنظيم إجراءات تبادل المعلومات إما من خلال القانون، أو مذكرة تفاهم، أو اتفاقيات قانونية أو مزيج من هذه الوسائل .وتكون هذه الإجراءات مفيدة من خلال ما توفره من أطر عمل عامة تحكم تنسيق الأنشطة ذات الصلة بين أطراف شبكة الحماية المصرفية **(FSF، ص19–20)**.

المبدأ السابع – التنسيق مع الدول الأخرى:

إن التنسيق الوثيق وتبادل المعلومات بين أطراف شبكة الحماية المصرفية وضامني الودائع يعد عاملاً مهمًا أيضًا في مجال العلاقات مع الدول الأخرى .ومع مراعاة السرية؛ يجب أن يتم تبادل جميع المعلومات ذات العلاقة بين ضامني الودائع في الدول المختلفة، وإذا دعت الحاجة بين ضامني الودائع وأطراف شبكة الحماية

المصرفية الخارجية .وفي الظروف التي توفر فيها الدولة تغطية إضافية لودائع فروع البنوك الأجنبية العاملة فيها، فإنه ينبغي تجنب التعويض المتعدد للمودعين .ويجب الأخذ بعين الاعتبار الضمان المقدم من قبل الدولة الأم عند تحديد رسوم الاشتراك أو أي عمولات تفرض على فروع البنوك الأجنبية **(FSF، ص30)**.

المبدأ الثامن – العضوية الإجبارية:

يجب أن تكون العضوية إجبارية لجميع البنوك التي تتوفر لديها شروط العضوية وذلك لتجنب مشاكل الاختيار السلبي، شريطة أن تخضع كافة البنوك الأعضاء للرقابة المصرفية **(FSF، ص20–21)**.

المبدأ التاسع – التعويض:

يجب على صانعي القرارات تعريف الوديعة المضمونة بوضوح في القانون أو في عقود خاصة، ويتم تحديد مبلغ الضمان عن طريق تحليل المعلومات ذات العلاقة .وبغض النظر عن حد الضمان المحدد، فإنه يجب أن يكون موثوق ومتوافق مع غيره من عناصر نظام ضمان الودائع المطبق ويغطي الغالبية العظمى من المودعين ليحقق أهداف السياسة العامة وقد تحتاج حدود الضمان للتعديل بين فترة وأخرى بسبب عوامل التضخم وغيره **(FSF، ص23–25)**.

المبدأ العاشر – الانتقال من نظام الضمان الكامل إلى نظام ضمان الودائع:

إذا ما قررت الدولة الانتقال من الضمان الكامل إلى ضمان الودائع الصريح الجزئي، فإن هذا الانتقال يجب أن يتم بشكل سريع وبالقدر الذي تسمح به الظروف الاقتصادية للدولة مع ضرورة إيلاء صناع القرار العناية اللازمة للموقف العام من نظام ضمان الودائع والغايات المتوخاة من النظام **(FSF، ص14–15)**.

المبدأ الحادي عشر – التمويل:

تلعب الترتيبات المالية الجيدة دورًا مهمًا في تعزيز فعالية نظام ضمان الودائع .حيث يجب أن يتوفر لنظام ضمان الودائع آليات التمويل اللازمة لضمان تعويض المودعين بشكل فوري، ويتطلب أسلوب التمويل المسبق تحصيل رسوم الاشتراك وإنشاء صندوق لتغطية الودائع المضمونة والمصاريف المتعلقة بعملية التعويض قبل وقوع حالات التعثر، أما ضمن أسلوب التمويل اللاحق، فإنه يتم تحصيل الأموال بعد وقوع حالات التعثر؛ حيث يتم تحصيل المساهمات من البنوك الأعضاء بعد تقييمها .ويجب أن تتحمل البنوك الأعضاء كلفة ضمان الودائع، وذلك لأنها وعملائها هم المستفيدون بالدرجة الأولى من وجود نظام ضمان الودائع .وتشير الأبحاث الحديثة

للجمعية الدولية لضامني الودائع إلى أن للتمويل المسبق مزايا متعددة تفوق سلبياته خاصة فيما يتعلق بالتعويض الفوري للودائع المضمونة والمحافظة على ثقة الجمهور .كما يعد هذا التمويل وسيلة لتجنب الآثار السلبية التي قد تنجم عن تقييم البنوك عند حدوث حالات التعثر لتقدير مساهماتها في تمويل تلك الحالات (**FSF، ص2** ، **ومسودة ورقة الجمعية الدولية لضامني الودائع حول تمويل مؤسسات ضمان الودائع ص3،7**).

المبدأ الثاني عشر – رسوم الاشتراك المرجحة بالمخاطر:

تمتلك أنظمة ضمان الودائع التي تتبع أسلوب التمويل المسبق حرية الاختيار بين رسوم الاشتراك المقطوعة أو رسوم الاشتراك المرجحة بمخاطر البنوك .الذي يتطلب الالتزام بمبدأ الشفافية ووضوح الأسس والمعايير المتبعة لحساب الرسوم، ولابد من توفر المعلومات الضرورية لإدارة هذا النظام بشكل ملائم (**FSF، ص28، والدليل الإرشادي للجمعية الدولية لضامني الودائع لتطوير رسوم الاشتراك المتباينة ص3-5**).

المبدأ الثالث عشر – الوعي الجماهيري:

إن من الضروري توعية الجمهور بفوائد ومحددات نظام ضمان الودائع ليكون النظام فعالاً وينبغي نشر وتوضيح خصائص النظام بشكل دوري للمحافظة على ثقة الجمهور وتعزيزها(**FSF، ص29**).

يترتب على جميع ضامني الودائع رفع مستوى الوعي الجماهيري بنظام ضمان الودائع بشكل متواصل .وتتمثل الأهداف الرئيسية لبرنامج الوعي الجماهيري في :تحقيق أهداف السياسة العامة وتعزيز فعالية نظام ضمان الودائع عن طريق تعليم الجمهور لتعزيز استقرار النظام المالي .ويجب أن تكون أهداف برنامج الوعي الجماهيري منسجمة ومتلائمة مع أهداف السياسة العامة ومهام ضامن الودائع (**ورقة الجمعية الدولية لضامني الودائع النقاشية حول الوعي الجماهيري بأنظمة ضمان الودائع ص3**).

المبدأ الرابع عشر –الحماية القانونية:

يجب أن يتمتع العاملون في مؤسسات ضمان الودائع وأطراف شبكة الحماية المصرفية بحماية قانونية ضد الدعاوي التي قد تنشأ عن قراراتهم أو أعمالهم التي يتم اتخاذها بحسن نية أثناء تنفيذهم لمهامهم .ولكن وجود الحماية القانونية يجب أن يكون ضمن بيئة تسود فيها المساءلة الواضحة .وهذا يعني أنه مع تمتع هؤلاء العاملين بالحماية القانونية يجب عليهم مراعاة القسم القانوني للعمل في مؤسساتهم، ومدونة السلوك الوظيفي، والالتزام التام بالقواعد التي تحكم تضارب المصالح وذلك للتأكيد على أنهم دائمًا مسؤولون ومحاسبون.

ويجب أن يتم تضمين المواد التي تعالج الحماية القانونية في التشريعات والتعليمات الإدارية وأن تغطي هذه التشريعات في ظروف محددة التكاليف القانونية التي قد تنتج عن أي مساءلة قانونية يتعرض لها أحد العاملين في هذه المؤسسات **(APEC ص2-3)**.

المبدأ الخامس عشر – التعامل مع جهات لها علاقة بتعثر البنك:

يجب أن يتمتع ضامن الودائع وغيره من أطراف شبكة الحماية المصرفية ذات العلاقة بصلاحية التحقيق مع الجهات التي لها علاقة بتعثر البنك ومقاضاتهم إذا استدعت الضرورة ذلك .ومن شأن صلاحية التحقيق مع موظفي أو مدراء أو مدققي البنك تعزيز فرص استرداد أموال ضامن الودائع والتخفيف من المخاطر الأدبية بتوفير الدوافع القوية لدى ضامن الودائع للتعامل مع التجاوزات **(الدليل الإرشادي للجمعية الدولية لضامني الودائع لمعالجة البنوك المتعثرة، ص45)**.

المبدأ السادس عشر – الآليات المتبعة لاتخاذ إجراءات تصحيحية عاجلة:

يجب على أطراف شبكة الحماية المصرفية التأكد من وجود إطار عمل لكشف حالات تعثر البنوك وإيجاد حلول لها .حيث يجب أن يتم كشف تعرض البنك أو احتمال تعرضه لضائقة مالية ما في وقت مبكر بناءً على أسس محددة ووفق آليات واضحة مع مراعاة تمتع هذه الجهات بالصلاحيات القانونية اللازمة والاستقلالية في تنفيذ إجراءاتها .ويجب أن تكون هذه الترتيبات مستندة إلى تشريعات قانونية وصلاحيات رقابية وسياسات محاسبية وإفصاحيه سليمة ونظام قانوني فعال **(APEC ص4)**.

المبدأ السابع عشر – المعالجة الفعالة للبنوك المتعثرة:

هناك ثلاثة بدائل للتعامل مع التعثر المصرفي :التصفية وتعويض المودعين، شراء الأصول وتحمل الالتزامات، وتقديم المساعدات المالية المفتوحة .إن اختيار البديل أو الأسلوب الفعال لمعالجة البنك المتعثر يتأثر بشكل كبير بقوانين التعثر أو الإفلاس وغيرها من القوانين في الدول المختلفة، حيث من الممكن أن يتم في بعض الأحيان اتخاذ قرار لمعالجة بنك متعثر يصعب تطبيقه في ظل الظروف المحيطة .وبسبب أهمية أعمال البنوك وخطورة تعثرها، يجب على صانعي القرارات إعادة النظر بقوانين الإفلاس للتأكد من فعاليتها في وضع سياسة فعالة تساهم في خروج البنك من النظام المصرفي، والعمل على تأسيس نظام قانوني خاص لمعالجة البنوك المتعثرة**(FSF، ص31)**.

ويجب أن تغطي البدائل المتاحة لمعالجة البنوك المتعثرة التزامات ضامن الودائع، وتقوم بتعويض المودعين بشكل فوري ودقيق، وتخفض من كلفة معالجة البنك المتعثر وأثرها على الأسواق، وتعظم عوائد بيع الموجودات، وتعمل على تسوية المطالبات القائمة بسرعة وعلى أسس عادلة، وتعزز الانضباط من خلال اتخاذ التدابير القضائية ضد الإهمال وسوء التصرف.

المبدأ الثامن عشر – صلاحية التجسير من خلال بنك عامل (البنك المجسر):

يجب أن يمتلك ضامن الودائع أو أي طرف من أطراف شبكة الحماية المصرفية من أصحاب العلاقة صلاحية تطبيق سياسة البنك المجسر(أو أي طريقة مشابهة)، وذلك للمحافظة على استمرار الأعمال المصرفية المهمة، حيث يتم بموجب هذا الأسلوب بيع الموجودات لبنك آخر يتحمل بالمقابل الالتزامات القائمة لحين التوصل إلى حل نهائي لمشكلة البنك المتعثر(**FSF ص 32 ، والدليل الإرشادي للجمعية الدولية لضامني الودائع لإيجاد حلول للبنوك المتعثرة ص22**).

المبدأ التاسع عشر – تعويض المودعين:

ينبغي إعلام ضامن الودائع بقرار إغلاق البنك المتعثر قبل وقتٍ كافٍ من الإغلاق، حتى يتمكن من التحضير والاستعداد لعملية تعويض المودعين في وقت مناسب .مع مراعاة تجهيز الأنظمة والإجراءات اللازمة للتمكن من إجراء المراجعة الأولية اللازمة لودائع البنك المتعثر (**FSF، ص34**).

يعد تحديد فئة المودعين المؤمنين، ومراعاة حدود التعويض من الخطوات الهامة في عملية التعويض . حيث يحتاج المودعون لمعرفة وقت التعويض وشروط استحقاقهم للتعويض .لذلك يتوجب على ضامن الودائع إعلام المودعين بالإطار الزمني لعملية التعويض وبرنامج الدفعات.

إن الحصول على معلومات الودائع المطلوبة قبل إغلاق البنك يخفض من خطورة التلاعب في المعلومات، ويقلل من الوقت اللازم لإتمام عملية التعويض ويساهم في الحفاظ على ثقة الجمهور(**FSF، ص35**).

المبدأ العشرون – المطالبات والمستردات:

يجب أن تبنى استراتيجيات إدارة المطالبات والتصرف بالأصول على أسس تجارية ووفق المزايا الاقتصادية، مع الأخذ بعين الاعتبار نوعية الأصول وعمق وظروف السوق، وضرورة توافر الخبرة اللازمة في

إدارة الأصول والمعرفة بالمتطلبات القانونية المتعلقة بالتصرف بها والأهداف العامة للضمان **(FSF، ص34-36)**.

المبدأ الحادي والعشرون – التقليل من المخاطر الأدبية:

إن وجود شبكة حماية مصرفية ذات بناء جيد يساهم في استقرار النظام المالي، وإذا ما كانت هذه الشبكة ضعيفة البنيان، فإنها قد تزيد من المخاطر وبالذات المخاطر الأدبية. لذلك فإن وجود إدارة مصرفية رشيدة، وإدارة سليمة لمخاطر البنوك، وانضباط فاعل للسوق، وتوفر أطر عمل رقابية وقانونية صارمة يخفف من المخاطر الأدبية. وسوف تكون هذه العناصر أكثر فعالية إذا تم استخدامها على نحو متناسق ومتكامل.

ويمكن أيضًا الحد من المخاطر الأدبية من خلال التأكد من أن نظام ضمان الودائع يشتمل على عناصر محددة والتي قد تتضمن :وجود حد لمبلغ الضمان، استثناء بعض فئات المودعين من مظلة الضمان، تطبيق نظام رسوم اشتراك مرجحة بالمخاطر، التقليل من خطر الخسائر عن طريق إغلاق البنوك المتعثرة على نحو مبكر، والتعامل بجدية فيما يتعلق باتخاذ الإجراءات القانونية_ إذا لزم الأمر _ضد مسؤولي البنك المتعثر أو غيرهم إذا ثبت قيامهم بممارسات غير قانونية **(FSF، ص8-9)**.

ملحق (2): قانون مؤسسة ضمان الودائع الفلسطينية الذي ينص على انشاء صندوق خاص بالبنوك الاسلامية.

مادة (17)

1. تُنشئ المؤسسة صندوقاً خاصاً بالمصارف وتتكون أرصدته مما يلي :

   أ- الاشتراكات السنوية للمصارف .
   ب- العوائد المتحققة من استثمار أموال الصندوق .
   ت- صافي الحقوق المسترجعة بعد تصفية المصرف وأدآء كافة الالتزامات وفق أحكام المادة (39) من هذا القانون.
   ث- أية أرصدة أخرى أو منح يقرها المجلس.

2. تُنشئ المؤسسة صندوقاً خاصاً بالمصارف الإسلامية وتتكون أرصدته مما يلي :

   أ- الاشتراكات السنوية للمصارف الإسلامية .
   ب- أرباح استثمارات أموال الصندوق وفق أحكام الشريعة الإسلامية .
   ت- صافي الحقوق المسترجعة بعد تصفية المصرف الإسلامي وأدآء كافة الالتزامات وفق أحكام المادة (39) من هذا القرار بقانون .
   ث- أية أرصدة أخرى أو منح بعد إقرارها من المجلس شريطة توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية.

3. تتكون الأرصدة المدينة لهذين الصندوقين بشكل أساسي من التعويضات والاستثمارات والمبالغ المسددة في عمليات التصفية مع مراعاة طبيعة العمليات المسجلة في كل منهما .

مادة (18)

1. تستثمر المؤسسة أموال الصندوقين الواردين في المادة (17) من هذا القانون وفق سياسة الاستثمار المعتمدة من المجلس.

2. تستثمر أرصدة الصندوق الخاصة بالمصارف في السندات والصكوك الصادرة عن الجهات الحكومية الرسمية أو المكفولة من قبلها والتي تتمتع بدرجة تصنيف ائتماني عالٍ أو في أية توظيفات أخرى شريطة أن تكون درجة مخاطرها مقبولة وفقاً لما يقرره المجلس .

3. تستثمر أرصدة الصندوق الخاصة بالمصارف الإسلامية في الصكوك والأدوات المالية الإسلامية الصادرة عن الجهات الحكومية الرسمية أو المكفولة من قبلها وفي صيغ التمويل الإسلامي الأخرى شريطة أن تكون درجة مخاطرها مقبولة وفقاً لما يقرره المجلس .

ملحق(3): أعضاء لجنة التحكيم.

1	أ.د. فارس أبو معمر	الجامعة الاسلامية بغزة
2	أ.د. معين رجب	جامعة الأزهر بغزة
3	أ.د. يوسف عاشور	الجامعة الاسلامية بغزة
4	أ.د. علي شاهين	الجامعة الاسلامية بغزة
5	أ.د. سمير صافي	الجامعة الاسلامية بغزة
6	أ.د. محمد فارس	جامعة الأزهر بغزة
7	د. وسيم الهابيل	الجامعة الاسلامية بغزة
8	د. جلال شبات	جامعة القدس المفتوحة بغزة
9	د. صبري مشتهى	جامعة القدس المفتوحة بغزة
10	د. وفيق الآغا	جامعة الأزهر بغزة

ملحق (4): طلب التحكيم.

بسم الله الرحمن الرحيم

طلب تحكيم

الجامعة الإسلامية-غزة

عمادة الدراسات العليا

قسم إدارة الأعمال

الأخ الدكتور / حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

الموضوع/ تحكيم استبيان

تحية طيبة وبعد:

أرجو من حضرتكم تحكيم أسئلة الاستبانة التي بين يديكم، فهي إحدى أدوات البحث العلمي لدراسة بعنوان/

أثر انشاء مؤسسة ضمان الودائع الفلسطينية على تطور الودائع في البنوك

(دراسة ميدانية على البنوك الإسلامية في فلسطين)

علماً أن تعاونكم معنا هو دعم للبحث العلمي في فلسطين.

كلي أمل أن تحظى هذه الدراسة باهتمامكم.

ولكم جزيل الشكر

الباحث

ياسر باسل حمد

ملحق (5): الاستبانة.

بسم الله الرحمن الرحيم

الاستبانة

الجامعة الإسلامية-غزة

عمادة الدراسات العليا

قسم إدارة الأعمال

الأخ الكريم.....الأخت الكريمة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.....

الموضوع/ استبانة أطروحة ماجستير بعنوان

أثر انشاء مؤسسة ضمان الودائع الفلسطينية على تطور الودائع في البنوك

(دراسة ميدانية على البنوك الإسلامية في فلسطين)

أتوجه اليكم بوافر الشكر وعظيم الامتنان، راجياً تعاونكم من أجل المشاركة في إنجاح هذه الدراسة التي تهم القطاع المصرفي الفلسطيني، حيث يهدف هذا الاستبيان الى استطلاع آراء العاملين لدى البنوك الإسلامية في فلسطين حول أثر انشاء مؤسسة ضمان الودائع الفلسطينية على تطور الودائع في البنوك الإسلامية، لذا فإن إجابتكم الكريمة على الاستبانة تعتبر أساساً لإكمال هذه الدراسة وعليه يرجى التكرم بالتعاون من خلال الإجابة بعناية ومهنية ودقة من واقع معرفتكم الواسعة وخبرتكم الطويلة وآرائكم النيرة.

وكلي أمل أن تستحوذ هذه الاستبانة على اهتمامكم وأن تلقى قبولكم وتعاونكم من خلال الإجابة عليها، كما أنني أؤكد لكم أن جميع الإجابات ستُعامل بسرية تامة ولن تستخدم إلا في أغراض البحث العلمي فقط.

ولكم جزيل الشكر

الباحث

ياسر باسل حمد

القسم الأول: البيانات الشخصية

يرجى وضع علامة (√) في الخانة المناسبة:

1	**جهة العمل:**			
	البنك الاسلامي الفلسطيني ( )	البنك الاسلامي العربي ( )		
2	**المسمى الإداري:**			
	مدير ( )	رئيس قسم ( )	موظف ( )	
3	**المؤهل العلمي:**			
	دبلوم فأقل ( )	بكالوريوس ( )	ماجستير ( )	دكتوراه ( )
4	**التخصص العلمي:**			
	محاسبة ( )	إدارة أعمال ( )	علوم مالية ومصرفية ( )	أخرى( ) حدد.....
5	**سنوات الخبرة المصرفية:**			
	أقل من 5 سنوات ( )	5-9 سنوات ( )	10-15 سنة ( )	أكثر من 15 سنة ( )
6	**العمر:**			
	أقل من 30 سنة ( )	30-39 سنة ( )	40-49 سنة ( )	50 سنة فأكثر ( )
7	**الجنس:**			
	ذكر ( )		أنثى ( )	

القسم الثاني:

يرجى وضع الدرجة التي تتناسب مع قناعتك حيث كلما اقتربت الدرجة الى 10 كلما دل على الموافقة العالية لما ورد في العبارة والعكس صحيح:

م	**تأثير انضمام البنوك الاسلامية للمؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع.**	**الدرجة (1-10)**
1	تساهم المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع في الحد من الأخطار التي تهدد المودعين في الظروف الحرجة.	
2	انشاء المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع يؤدي إلى اقبال المودعين لإيداع أموالهم في البنوك المرخص لها واحجامهم عن الايداع لدى جهات غير منضمة للمؤسسة.	
3	يحقق وجود المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع ميزة تنافسية كبيرة بين البنوك الاسلامية في استقطاب الودائع.	
4	يؤدي انضمام البنوك الاسلامية الى المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع إلى طمأنة المودعين وعدم سحب ودائعهم وقت الأزمات.	
5	يؤدي انضمام البنوك الاسلامية الى المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع للحد من المشاكل التي تعيق قدرة البنوك الاسلامية على جذب المزيد من الودائع.	
6	يؤدي انضمام البنوك الاسلامية للمؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع إلى زيادة حجم الودائع في هذه البنوك.	
7	انضمام البنوك الاسلامية للمؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع يؤدي لزيادة الثقة بقدرة هذه البنوك على إدارة الودائع بالشكل السليم.	
8	وجود المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع يشجع البنوك الاسلامية على اتباع سياسات ائتمانية توسعية بغرض الاستثمار.	
9	تؤثر زيادة الوعي المصرفي بمدى أهمية مؤسسة ضمان الودائع على جذب ودائع العملاء لدى البنوك الإسلامية.	
10	تستطيع البنوك الاسلامية جذب ودائع العملاء عن طريق استحداث أنواع جديدة من الودائع.	
11	يؤدي انضمام البنوك الإسلامية الى مؤسسة ضمان الودائع الى تخفيف الازمات المالية التي تصيب البنوك الإسلامية.	

القسم الثالث:

م	**تأثير السياسات الرقابية والاشرافية للمؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع على البنوك الاسلامية.**	**الدرجة (1-10)**
1	وجود المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع يؤدي الى تشديد الرقابة على البنوك الاسلامية	
2	تؤدي السياسات الرقابية والاشرافية للمؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع الى ضمان درجة عالية من الدقة في المعاملات في البنوك الاسلامية.	
3	تتخذ المؤسسة كافة الاجراءات القانونية بحق المتسببين في افلاس العضو "البنك" الذي تقرر تصفيته.	
4	تقوم المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع والبنوك وسلطة النقد بتبادل المعلومات فيما بينهم وفق اليات تضمن درجة عالية من السرية.	
5	تلجأ المؤسسة للاقتراض لتعويض المودعين في حال عدم كفاية مواردها المالية.	
6	تقوم المؤسسة بإصدار التعليمات للبنوك الأعضاء لضمان الوفاء بالتزاماتهم.	
7	تقوم مؤسسة ضمان الودائع الفلسطينية بإبلاغ سلطة النقد عن البنوك المخالفة لقانون مؤسسة ضمان الودائع.	
8	تساهم السياسات الرقابية والاشرافية للمؤسسة بتخفيض تكلفة التمويل.	
9	تقوم المؤسسة بإصدار النشرات التوضيحية عن طبيعة عملها وما على البنوك من حقوق وواجبات.	
10	تتمتع المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع بدرجة عالية من المرونة في سياساتها الاشرافية.	
11	السياسات الرقابية والاشرافية للمؤسسة تعمل على سلامة ودقة المهام التي يقوم بها مسئولي التمويل في البنوك الاسلامية.	
12	تقوم المؤسسة باتخاذ التدابير اللازمة لحماية موظفيها من أي اجراءات يمكن ان يتعرضوا لها في إطار عملهم.	

القسم الرابع:

م	**نظام ضمان الودائع الخاص بالبنوك الاسلامية.**	**الدرجة (1-10)**
1	نظام ضمان الودائع الخاص بالبنوك الاسلامية يقلل من التأثير السلبي لمشاكل السيولة لدى المصارف الاسلامية.	
2	وجود نظام ضمان للودائع خاص بالبنوك الاسلامية يؤدي لزيادة الثقة والطمأنينة لدى المودعين المتعاملين مع البنوك الاسلامية.	
3	وجود التشريعات والقوانين ذات العلاقة التي تنظم عمل مؤسسة ضمان الودائع يؤدي الى توفير عامل أمان لدى المودعين.	
4	وجود المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع يساهم في طمأنة المودعين وعدم سحب ودائعهم وقت الأزمات.	
5	وجود المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع يحد من المشاكل التي تعيق قدرة البنوك الاسلامية على جذب المزيد من الودائع.	
6	يعتمد النظام الخاص بتأمين الودائع في البنوك الاسلامية على تقديم ضمانات عينية وشخصية.	
7	يوجد علاقة بين النظام الخاص بتأمين الودائع في البنوك الاسلامية وبين ثقة جمهور المودعين على حماية ودائعهم.	
8	يوجد ثقة لدى جمهور المودعين في البنوك الاسلامية أن نظام التأمين الخاص بودائعهم يتوافق مع أحكام الشريعة الاسلامية.	
9	يساعد النظام الخاص بتأمين الودائع في البنوك الاسلامية على زيادة نسبة الودائع الجارية.	
10	يتميز نظام المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع عن النظم الموجودة في الدول الأخرى بأنه عمل على مراعاة البنوك الاسلامية.	

القسم الخامس:

م	**التزام المصارف الإسلامية بالقانون الخاص بمؤسسة ضمان الودائع الفلسطينية.**	**الدرجة (1-10)**
1	تمارس المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع اختصاصاتها تجاه البنوك الإسلامية.	
2	تلتزم البنوك الاسلامية بتبادل المعلومات بشكل دقيق وموثوق مع المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع.	
3	يتوافق نظام التأمين على الودائع الخاص بالبنوك الاسلامية مع أحكام الشريعة الاسلامية.	
4	تقوم المؤسسة باستثمار أرباح الصندوق الخاص بالبنوك الاسلامية وفق الشريعة الاسلامية.	
5	تلتزم البنوك الاسلامية بتسديد رسوم الاشتراك حسب الأصول "القانون".	
6	تتصف الأقساط الي تسدها البنوك اتجاه مؤسسة ضمان الودائع بالعدالة.	
7	يتناسب الحد الأقصى للتعويض مع الودائع العالية للعملاء.	
8	يساهم قانون مؤسسة ضمان الودائع بتشجيع التزام البنوك الاسلامية على اتباع سياسات ائتمانية غير متشددة.	
9	تقوم البنوك الاسلامية بتزويد المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع بأي معلومات تتعلق بالودائع والمودعين.	
10	يتصف قانون مؤسسة ضمان الودائع المنظم لعمل المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع بالمرونة والوضوح.	
11	تقوم البنوك الاسلامية بشرح وتوضيح قانون مؤسسة ضمان الودائع لموظفيها.	
12	تقوم البنوك الاسلامية بشرح وتوضيح قانون مؤسسة ضمان الودائع لعملائها المودعين.	

ولكم جزيل الشكر